جامعة العين
AL AIN UNIVERSITY

مجلة جامعة العين للأعمال والقانون

مجلة علمية دولية محكمة

المجلد (4) العدد (2)، 2020

aau.ac.ae

الإمارات العربية المتحدة

ISSN 2521 - 439x

جامعة العين
AL AIN UNIVERSITY

مجلة جامعة العين للأعمال والقانون

مجلة علمية دولية محكمة

المجلد (4) العدد (2)، 2020

aau.ac.ae

الإمارات العربية المتحدة

ISSN 2521 - 439x

توصيف المجلة

الأهداف والنطاق

مجلة جامعة العين للأعمال والقانون هي منشور مرجعي رسمي في جامعة العين. إنها تنشر مقالات علمية محكمة في تخصصات الأعمال والقانون على أساس الأصالة العلمية والأهمية التخصصية. إنها مكرسة بشكل رئيس للمقالات البحثية إلا أنها تقبل أيضاً المحاورات القصيرة والمراجعات ومراجعات الكتب. إن لجنة التحكيم والمحكمين المختصين والتي تتكون من باحثين مميزين حول العالم تمثل التخصصات التي تغطيها المجلة.

رئيس التحرير

د. نور الدين صبحي عطاطرة المدير المفوض لجامعة العين

مدير التحرير

أ. د. غالب عوض الرفاعي رئيس جامعة العين

المحررون المشاركون

أ. د. حبيب شبشوب، جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة
أ. د. وليد فؤاد المحاميد، جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة
أ. د. مصطفى المتولي قنديل، جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة
أ. د. نور حمد الحجايا، جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة
أ.د. بسام أحمد حرب، جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة
د. عامر محمد قاسم، جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة
د. ظفر حسين، جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة
د. أبو رضا إسلام، جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة
د. ابراهيم نيانكارا، جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة
د. رمزي أحمد ماضي، جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة
د. طارق عبد الرحمن كميل، جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة
أ. د. عبد الحفيظ قدور بلعربي، جامعة الفلاح، الإمارات العربية المتحدة
د. طاهرة ياسمين، جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة

المحررون الاستشاريون الدوليون

أ. د. سعد غالب ياسين، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن
أ. د. نعمان أحمد الخطيب، المحكمة الدستورية، الأردن
أ. د. حسين علي بخيت،Universiti Tenaga National، ماليزيا
أ. د. جمال أحمد أبو راشد، Mount St. Joseph University، الولايات المتحدة الأمريكية
أ. د. دربال عبد القادر، جامعة وهران، الجزائر
أ. د. جيم هان، Florida Atlantic University، الولايات المتحدة الامريكية
أ. د. بيدرو بيليت، Nova Southeastern University الولايات المتحدة الأمريكية
أ. د. أمين دواس، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت
أ.د. شحاتة غريب محمد شلقامي، جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية
أ.د. مهدي الحسيني، California State University, Bakersfield، الولايات المتحدة الأمريكية
أ.د. صائب الجنايدة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن
أ.د. كمال عبد الرحيم العلاوين، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

التدقيق اللغوي (بحوث اللغة العربية)

د. سالم خليل الأقطش، جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة
د. محمد حسين فقيه، جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة

مجلـة جامعـة العيـن للأعمـال والقانـون هـي مجلـة علميـة دوليـة محكمـة تصـدر بشـكل نصـف سـنوي مـن قبـل عمـادة البحـث العلمـي والدراسـات العليـا فـي جامعـة العيـن.

توجه جميع المراسلات والبحوث إلى العنوان الآتي:

جامعة العين

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

صندوق بريد: 64141 العين، الإمارات العربية المتحدة.

هاتف: 7024888 3 971+

فاكس: 7024777 3 971+

البريد الإلكتروني: aaujbl@aau.ac.ae

الموقع الإلكتروني: aau.ac.ae

رقم الترخيص: NMC-ML-01-F06

قواعد النشر

1) ترسل البحوث إلى عنوان البريد الإلكتروني: aaujbl@aau.ac.ae
2) أن يتسم البحث بالعمق والأصالة والإضافة إلى المعرفة.
3) ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قُدم لأية جهة أخرى من أجل النشر.
4) أن يحتوي البحث باللغة العربية على عنوان البحث والملخص باللغتين العربية والإنجليزية في صفحة واحدة، وألا يتعدى عدد الكلمات (300) كلمة لكل ملخص، وتكتب أسماء الباحثين باللغتين العربية والإنكليزية كما تُذكر عناوين وظائفهم الحالية ورتبهم العلمية والبريد الإلكتروني.
5) يجب ألا تزيد الكلمات المفتاحية عن (5) كلمات.
6) تستخدم العناوين الرئيسة والفرعية داخل البحث لتقسيم أجزاء البحث حسب أهميتها، وبتسلسل منطقي، وتشمل العناوين الرئيسة: عنوان البحث، الملخص، الكلمات المفتاحية، المقدمة، إجراءات الدراسة، النتائج، مناقشة النتائج، التوصيات، والمراجع.
7) يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة من حجم قياس (A4).
8) تكتب البحوث بخط (Time New Romans) حجم (12)، مع ترك مسافة (Single Space) بين السطور.
9) تُدرج الجداول في النص وتُرقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب أسماؤها في أعلاها.
10) تُدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في النص، وتكون باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤها في أسفلها.
11) يجب كتابة المراجع حسب نظام (APA).
12) عند قبول البحث للنشر تنقل حقوق ملكية البحث إلى جامعة العين.
13) لا تُجيز المجلة بأي حال من الأحوال سحب الأبحاث بعد قبولها للنشر ومهما كانت الأسباب.
14) لهيئة التحرير الحق بإجراء أية تعديلات من حيث نوع الحرف ونمط الكتابة، وبناء الجملة لغوياً بما يتناسب مع نموذج المجلة المعتمد.
15) قرار هيئة التحرير بالقبول أو الرفض قرار نهائي مع الاحتفاظ بحقها بعدم إبداء الأسباب.
16) يُزود الباحث بنسخة واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه.
17) هيئة تحرير المجلة غير مسؤولة عن الآراء الواردة في الأبحاث لأنها تعبر عن آراء أصحابها.

البحوث باللغة العربية:

عنوان البحث **رقم الصفحة**

- **مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي** **08**

عبد الرزاق الشحادة، عامر قاسم، غالب عوض الرفاعي

- **دور التعليم والتدريب التقني في توفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة** **24**

دراسة تطبيقية على الكليات التقنية في قطاع غزة

علاء خليل محمد العكش، وائل نصار محمود بدح

- **أثر المدونات الإلكترونية في تنمية مهارات التعبير الكتابي** **42**

إبتهال محمود أبو رزق

- **أهم التعديلات التشريعية المتعلقة بأثر العقد بالنسبة إلى الغير في القانون المدني الفرنسي المعدل عام 2016 و 2018 (دراسة مقارنة)** **58**

رغيد عبد الحميد فتال

- **استراتيجية المحيط الأزرق كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية ـ دراسة تطبيقية في كلية فلسطين التقنية – دير البلح** **86**

منصور محمد علي الأيوبي

مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي

***عبد الرزاق الشحادة [1]، عامر قاسم [2]، غالب عوض الرفاعي [3]**

[1] جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن

[2،3] جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة

***abdulrazzaqsh@zuj.edu.jo**

ملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر مؤشرات الاشتمال المالي على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي، وقد استخدم الباحثان المنهج التطبيقي من خلال الاعتماد على البيانات المنشورة من قبل البنك المركزي الأردني والبنك الدولي، والبنوك التجارية الأردنية والخاصة بمؤشرات الاشتمال المالي، وباستخدام تحليل الانحدار البسيط للربط بين المتغيرات المتمثلة في مؤشرات الاشتمال المالي والعائد على الموجودات في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ هو أن هنالك أثر ذو دلالة إحصائية وعلاقة طردية وبدرجات مختلفة بين مؤشرات الاشتمال المالي المختارة في هذه الدراسة، والمتمثلة في (المدفوعات، والخدمات المالية الرقمية، وتمويل الشركات، والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والمدفوعات والتحويلات والحوالات، والوصول المالي، وحماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية)، والعائد للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي، وبالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي القائمون على الدراسة بضرورة قيام المؤسسات المالية الأردنية بصياغة استراتيجيات مستقبلية، تكون اتجاهات هدفها الأساسي زيادة الوصول المبتكر للخدمات المالية، وتحسين وتطوير البنية التحتية للخدمات المالية؛ من أجل رفع مستوى الخدمات المالية الرقمية المنخفضة نسبياً مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي؛ الأداء المالي؛ البنوك التجارية الأردنية.

.

Financial Inclusion Indicators and their Effect on Corporate Profitability

***Abdul Razzak Al-Chahadah[1], Amer Qasim[2], Ghaleb A. El Refae [3]**

[1] Al Zaytoonah University of Jordan, Jordan

[2,3] Al Ain University, UAE

***abdulrazzaqsh@zuj.edu.jo**

Abstract

The main objective of this research is to figure out the effect of financial inclusion indicators on the profitability of firms looking specifically on the banking sector in Jordan. The researchers used the applied approach relying on data of financial inclusion indicators published by the Central Bank of Jordan, World Bank, and Jordanian commercial banks. A regression analysis is employed to examine the relationship between financial inclusion and bank profitability (Return on Assets). Findings of the study showed that there is a significant relationship between financial inclusion and firm profitability. The study recommends that Jordanian commercial banks should increase access to financial services through different channels and tools in order to increase financial inclusion in the Jordanian community.

Key words: Financial Inclusion; Financial Performance; Jordanian Commercial Banks.

تمهيد:

إن عدم حصول قسم كبير من المواطنين على الخدمات المالية الرسمية يقلل من مستوى رفاهيتم وحمايتهم الاجتماعية، وهذا بدوره سيؤدي لانخفاض العدالة المالية في المجتمع، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إبطاء تطور الاقتصاد القومي. ويزيد من حصة وعدد المواطنين المستبعدين مالياً.

ويقع على عاتق البنوك الدور الأكبر في زيادة مساحة وحجم الاشتمال المالي، حيث أن هنالك فئات متعددة في المجتمع غير قادرة على الوصول إلى التمويل المالي المناسب، أو إلى الخدمات المالية الملاءمة؛ بسبب الحواجز السعرية أو البنية التحتية المالية غير المتطورة أو تعليمات حماية المستهلك غير الفعالة، حيث أن مهام البنوك القضاء على هذه الحواجز لتحقيق التنمية والاستقرار للنظام المالي في البلد، حيث يعد استخدام البنى التحتية الرقمية الحديثة عاملاً رئيسياً في زيادة وصول المتعاملين إلى الموارد والخدمات المالية الرسمية، وبالتالي نقص عدد المستبعدين مالياً.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتحقيق هدف أساسي وهو بيان أثر مؤشرات الاشتمال المالي على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي.

1. مشكلة الدراسة

قام البنك المركزي الأردني Central Bank of Jordan (CBJ) بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit(GIZ) في عام 2016 بإعداد وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي بهدف تحسين الرفاه الاجتماعي وبما يتوافق مع محاور الأجندة الوطنية

والتوجهات الاستراتيجية للأردن، حيث تغطي هذه الاستراتيجية ستت محاور أساسية هي: أنظمة المدفوعات الإلكترونية، التمويل الأصغر، تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، الثقافة المالية، حماية المستهلك المالي، ومحور تجميع وتحليل البيانات ومؤشرات الأداء (CBJ, 2016).

إن الزيادة في مستويات الاشتمال المالي تعزز نمو الخدمات المصرفية للأفراد ومنح التسيهيلات الائتمانية، هذا الأمر سيؤثر بشكل إيجابي على أداء البنوك الأردنية (منتدى،2017). وكلما كانت هنالك زيادة في مساحة الاشتمال المالي، أثر ذلك على فعالية أسعار الفائدة كأداة للسياسة النقدية، وهذا بدوره سينعكس على الاستقرار المالي ويزيد من الآنتاجية الكلية للأفراد الذين يتعاملون مع الخدمات المالية، وهذا بدوره سينعكس على الأداء المالي للمؤسسات المالية(Dabla et al., 2015).

وتتفاوت دول العالم من حيث درجة تمتع سكانها بالخدمات المالية الأساسية، ويتضح هذا جلياً من خلال مؤشرات الاشتمال المالي الأساسية، حيث أن (99%) من سكان الدول الاسكندنافية، و(91%) من سكان أمريكا؛ لديهم حسابات مصرفية، مما يشير إلى أن نسبة الحرمان المالي في هذه البلاد لا تتجاوز (9%) كحد أقصى. وفي الجهة المقابلة تتراوح نسبة السكان التي تستفيد من الخدمات المالية الأساسية في البلاد النامية ما بين(20%) كحد أدنى و (30%) كحد أقصى، وهذا يعني(70%) من السكان في هذه البلاد مستبعدون من الخدمات المالية الأساسية أو الرسمية (الأمين ،2015)

ويؤدي الوصول إلى الخدمات المالية دوراً حاسماً في عملية التنمية، وذلك من خلال تسهيل النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في الدخل، وتتيح أنظمة الاشتمال المالي للفقراء تسهيل الادخار والاقتراض لبناء الأصول الخاصة بهم، ولعمل الاستثمارات في التعليم والمشاريع الريادية لتحسين أحوالهم المعيشية، وإن الاشتمال المالي له أهمية كهدف من أهداف السياسة العامة للدولة لتحسين حياة أفراد المجتمع كافة، وبشكل خاص الفقراء، والوصول إلى التنمية المستدامة (Asli, et al, 2017). وبالاستناد إلى ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

ما هو أثر مؤشرات الاشتمال المالي على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق عمّان المالي؟

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً بالاشتمال المالي وأبعاده والعوامل المؤثرة في تطوره ، وذلك بسبب الحاجة لمعالجة الفقر، وإشراك المواطنين على نطاق أوسع في النظام المالي الرسمي للدولة ، وضمان التنمية الاقتصادية المستدامة للبلدان، ففي عام 2017 ، كان حوالي 1.7 مليار بالغ (31٪ من سكان العالم البالغين) في العالم لم يكن لديها إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية (Svetlana, et al., 2019)

يشهد عالم اليوم تطوراً متسارعاً نحو مزيد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية، بينما لاتزال الخدمات المالية بعيدة عن متناول الكثير من المواطنين، لأن القصور في البنية التحتية المالية رفعت تكاليف هذه الخدمات إلى مستويات تجعل من الصعب الحصول عليها لكل فئات المجتمع.)أبو دية،2016)، ويعد الاشتمال المالي من المواضيع الحديثة المهمة التي برزت على الساحة الدولية بعد الأزمة المالية العالمية، وأصبح موضوع الاشتمال المالي من القضايا الأساسية والمهمة المدرجة على جدول أعمال السياسات الدولية، وقمم دول مجموعة (G20) في وقت تتوحد فيه جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة (نعمة،واحمد،2018). ويعرف الاشتمال المالي بأنه" الحصول على الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة" (عجوز،2019)، والاشتمال المالي يعني أيضاً أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة (المعاملات والمدفوعات والتحويلات والمدخرات والائتمان والتأمين) وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة (صندوق النقد العربي ،2015). لقد اعتمد قادة دول مجموعة العشرين(G20)) في قمة تورنتو عام 2010 تسعة مبادئ للاشتمال المالي القائم على الإبداع والابتكار، وهذه المبادئ هي: القيادة، والتنوع، والتطوير،و الحماية، والتمكين، والتعاون، والمعرفة، والتناسب، وإطار العمل، وتستخدم هذه المبادئ من قبل الدول في بناء استراتيجياتها الوطنية للاشتمال المالي، وتستخدم رسمياً من قبل هيئات وضع المعايير العالمية للشمول المالي (CGAP, 2011)

كما التزمت الحكومة الأردنية بزيادة الاشتمال المالي في السنوات الأخيرة، مع قيام البنك المركزي الأردني بدور رائد في تنفيذ هذا الالتزام، وفقاً لبيان الرؤية الصادرعن البنك المركزي الأردني بشأن الاشتمال المالي،

وبالتالي فإن فرصة استخدام الاشتمال المالي كأداة لتعزيز التنمية الاقتصادية جيدة، وذلك من أجل ضمان الوصول الفردي إلى مختلف المنتجات والخدمات المالية (الدفع والمدخرات والائتمان والتحويلات والتأمين) بطريقة موثوقة ومستدامة لتحسين الظروف المعيشية ومكافحة الفقر والبطالة وتعزيز المساواة والاستقرار المالي والنزاهة (CBJ, 2016)

ويتضمن الاشتمال المالي مجموعة من الأبعاد تتمثل في: الوصول والاستخدام والجودة. ويشير الوصول إلى قدرة العملاء للحصول على منتج مالي معين إذا أرادوا ذلك، ويشير مصطلح الاستخدام إذا ما كان العملاء يختارون الاستفادة من هذا الوصول واستخدامه أم لا، وتمثل الجودة جميع فوائد وتكاليف المنتج (بختة وعقون،2018). ويقاس الاشتمال المالي من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات المالية، مثل حصة البالغين الذين لديهم حساب مصرفي أو حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة (Micro, Small and Medium Enterprise MSMEs) التي لديها قرض، ومن أجل ضمان القابلية للمقارنة، قامت مجموعة دول العشرين(G20) وتحالف الاشتمال المالي (Alliance for Financial Inclusion AFI) بتطوير وترويج استخدام مجموعة قياسية من المؤشرات، تغطي مختلف فئات المنتجات مثل الائتمان والحسابات والمدفوعات، من منظور كل من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك دراسة (Findex) التي أجراها البنك الدولي واستطلاعات صندوق النقد الدولي بشأن الاشتمال المالي (CBJ/GIZ,2017)

وتمثل الشراكة العالمية للاشتمال المالي(Global Partnership for Financial Inclusion(GPFI المنبر الرئيسي لتنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين (G20) بشأن الاشتمال المالي، واتفق قادة (G20) مع توصية الشراكة العالمية(GPFI) من أجل الاشتمال المالي لدعم جهود بيانات الاشتمال المالي العالمي والوطني في قمة عام2012 ، وتم الاتفاق على مجموعة أساسية من المؤشرات لقياس الاشتمال المالي، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الحصول على الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، بالإضافة إلى جودة الخدمات المالية ((GPFI ,2012

وهنالك مجموعة من المؤشرات التي يستعان بها لقياس مستويات الاشتمال المالي في دول العالم، واستخدام بياناتها للمقارنة بين الدول، وتحديد نسب التفاوت بينها في نفاذ الخدمات المالية وانتشارها بين السكان البالغين، وسنقوم بعرض هذه المؤشرات التي تتوفر حولها بيانات في السوق المالي المصرفي العالمي والأردني (/CBJ GIZ,2017) على النحو الآتي:

1. الوصول للخدمات المالية:

إن وجود حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع، لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات واستلامها، يمكن أيضا أن يكون حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا هو السبب في ضمان وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات ، وهذا ما أكدت عليه مجموعة البنك الدولي بتوصياتها بخصوص الشمول المالي بحلول عام Shihadeh, et al, 2020 2018)). وبلغ معدل ملكية الحساب في الأردن، أو حصة البالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية ما نسبته (33.1%) في منتصف عام 2017 ، وفقًا لنتائج مسح (CBJ/GIZ,2017)، وارتفع هذا المؤشر بشكل كبيرعن مستوى (24.6%) الذي كان في عام 2014، ويمكن القول إن هذا المؤشر هو الأكثر أهمية للشمول المالي، وتستخدمه كثيرٌ من البلدان في جميع أنحاء العالم باعتباره اختصاراً للوصول المالي، مما يجعل التحسن في هذا المؤشر على مدى السنوات الثلاثة الماضية إنجازاً بارزاً بالنسبة للحكومة والمؤسسات المالية الأردنية (/CBJ GIZ,2017). في حين تعد الحسابات الجارية هي أكثر المنتجات التي يملكها حيث بلغت ما نسبته (22.5%) من البالغين الأردنيين ، تليها حسابات الادخار بنسبة(7.3%)، والودائع لأجل (1.8%) وأنواع أخرى بنسبة (0.4%)، وعلى الرغم من أن الحسابات الجارية عادة لا تدفع فائدة، على عكس حسابات الادخار والودائع لأجل، فإن مرونتها تجعلها الخيار الأفضل، حيث يمكن استخدام الحسابات الجارية للتحويلات والمدفوعات وأنواع مختلفة أخرى من خدمات المعاملات، وعادة ما تسمح بسحوبات غير محدودة في اي وقت.

وتساهم المنتجات الأخرى بخلاف الحسابات في الحكم على تقدم الاشتمال المالي، مثل الائتمان والودائع والتأمين والتحويلات، فقد استخدم (75.2%) من البالغين في الأردن شكلاً من أشكال الخدمات المالية في عام 2017، وكانت القناة الأكثر شيوعاً للحصول على الخدمات المالية هي المؤسسات المالية الرسمية، حيث (62%) من البالغين في الأردن كانوا عملاء للمؤسسات الرسمية. وهذه النسبة السابقة تخص فقط البالغين الذين: (CBJ/GIZ,2017)

- كان لديهم حساب مصرفي، وكان لديهم تأمين في وقت المسح.
- تم الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية (بما في ذلك التأجير التمويلي)
- إرسال أو تلقي التحويلات المحلية من خلال قناة رسمية، بما في ذلك التحويلات المصرفية، خدمات التحويل المتخصصة مثل (Western Union) وخدمات الأنترنت مثل(PayPal).

وكما يشير تقرير البنك الدولي حول نسب الاشتمال المالي لعام 2017 من حيث نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدى المؤسسات المالية في الدول العربية كما هو موضح في الجدول رقم (1) التالي :

جدول رقم (1): نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدى المؤسسات المالية في بعض الدول العربية

الدولة العربية	الامارات	البحرين	الكويت	السعودية	ليبيا	لبنان	الجزائر	تونس	الاردن	مصر
نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدي المؤسسات المالية	88%	83%	80%	72%	66%	45%	43%	42%	37%	33%
الترتيب عالمياً	35	42	51	59	66	97	101	103	114	121

Source: Asli, et al, 2017,

وأوضحت دراسات قياس الاشتمال المالي أن(59%) من البالغين لا يوجد لديهم أي حساب مصرفي بسبب عدم وجود ما يكفيهم من المال وذلك على الصعيد العالمي، وهذا يعني أن الخدمات المالية حتى الآن ليست في متناول المستخدمين ذوي الدخل المنخفض، وذلك بسبب معيقات أخرى تمنعهم من فتح حساب مصرفي بسبب عامل المسافة وعدم الوصول إلى مزودي الخدمات المالية، ونقص الوثائق اللازمة لذلك؛ بالإضافة إلى انعدام الثقة في مقدمي الخدمات المالية (Sarma,2010)

إن ملكية الحساب بين المؤسسات الصغرى وعملاء مؤسسات التمويل الأصغر منخفضة بالفعل مقارنةً بالقطاعات الأخرى، ووفقًا لمسح (USAID, LENS)، كان لدى (17%) من الشركات الصغيرة في الأردن حساب مصرفي في وقت إجراء المسح في 2014-2015، أي أقل بكثير من نتائج (Findex) لعام 2014 التي بلغت (24.6%) من البالغين الذين لديهم حساب من مؤسسة مالية. USAID,2015))، ووفق استطلاع (CBJ/GIZ) لعام2017، تبين أن (22.3%) لديهم حساب مصرفي من البالغين الذين حصلوا على قرض من مؤسسات التمويل الأصغر في 2016، ولكن هم أقل بكثير من نسبة (33.5%) من العملاء من غير مؤسسات التمويل الأصغر الذين كان لديهم حساب بنكي (CBJ/GIZ,2017,18)

ولا يزال حوالي (1.7) مليار من البالغين بدون حساب في أي مؤسسة مالية وذلك على الصعيد العالمي، وفي عام 2014 وصل هذا العدد إلى 2 مليار، وأن (69%) من البالغين لديهم حساب في عام 2017، ففي الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع فإن (94%) من البالغين لديهم حساب، وفي الاقتصادات النامية المصنفة من البنك الدولي ذي الدخل المنخض أو المتوسط فإن (63%) من البالغين لديهم حساب، حيث أن وجود الحسابات تعد ذات أهمية كأداة مالية، توفر طريقة آمنة لتخزين الأموال وبناء مدخرات المستقبل، كما أنها تسهل دفع الفواتير، والوصول إلى الائتمان، وإجراء عمليات الشراء، وإرسال أو تلقي التحويلات المالية، وبالتالي فإن وجود الحسابات يستخدم من قبل البنك الدولي وآخرين كمؤشر من مؤشرات الاشتمال المالي (Asli, et al, 2017)

وعلى الرغم من أن الأردنيين ليسوا مدخرين نشطين، خاصة في ما يتعلق بالادخار في مؤسسة مالية ، إلا أن الميل إلى الادخار يظهر ازدياداً مع مرور الوقت، فقد وجد استطلاع (CBJ/GIZ) لعام 2017 أن حصة البالغين الذين يوفرون المال في حساب مصرفي في العام2017 بلغت (9.3%)، بارتفاع ملحوظ عن معدل(3.8%) الذي كان عام 2014. ووفقًا لدراسة (Findex) فإن (29.2%) من الأردنيين قاموا بالتوفير، وبالتالي فإن نسبة (3.8%) التي تم توفيرها في أحد البنوك لم تمثل سوى جزء صغير من إجمالي نشاط التوفير، حيث كانت القنوات غير الرسمية مثل نوادي الادخار أو الادخار مع شخص خارج العائلة أكثر شعبية من البنوك ، حيث تبين أن (13.4%) يستخدمون قنوات غير رسمية، أما المدخرون الباقون الذين لم يستخدموا مؤسسة مالية أو قنوات غير رسمية فقد كانوا يحتفظون بالمال في المنزل (CBJ/GIZ,2017,23)

فيما يتعلق بالغرض من توفير المال، يظهر الأردنيون ميلًا منخفضًا للادخار للتعليم أو الاستثمار في الأعمال التجارية أو التقاعد، فإن(6.2٪) من الأردنين مدخرون للتعليم أو الرسوم المدرسية ، و(3.9%) للشيخوخة و (3.4%) للاستثمار التجاري (CBJ/GIZ,2017)

ووفقاً للمسح الذي تم من قبل (CBJ/GIZ) لعام 2017 تم الحصول على مجموعة مختارة من أهم مؤشرات الاشتمال المالي، وجميع المؤشرات هي كنسبة مئوية من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 وما فوق، فقد بلغ ممن لديهم حساب في مؤسسة مالية (33.1%)، أما الذين لديهم حساب التوفير البريدي (32.0%)، والذين لديهم حساب التوفير غير الرسمي (13.1%)، وأما من من لديهم بطاقة ائتمان (27.2%)، ومن لديهم حسابات توفير في المؤسسة المالية ما نسبته (9.3%)، ومن لديهم حسابات الودائع المصرفية لكل 1000 بالغ (50.4%) ، ومن قاموا بالاقتراض من مؤسسة مالية من البالغين(9.9%)، ومن قاموا بالاقتراض من البنك في العام الماضي من البالغين ما نسبته (4.3%) (CBJ/GIZ,2017)

وبلغت نسبة البالغين الذين يستخدمون نوعاً ما من الخدمات المالية غير الرسمية ما نسبته (43.6%) ، وهي نسبة أقل بكثير من معدل الخدمات المالية بطريقة رسمية والمقدرة في (62%) وتشمل الخدمات المالية غير الرسمية البالغين الذين لديهم حساب ادخار غير رسمي أو قاموا بالاقتراض من مصدر غير رسمي مثل العائلة والأصدقاء أو صاحب العمل أو المتجر، والذين قاموا بإرسال أو تلقي التحويلات المحلية في شكل نقدي، وهذا يعني أن (24.8%) من البالغين لا يستخدمون أي خدمات مالية (رسمية أو غير رسمية) وبالتالي يعدون «مستبعدين» من النظام المالي ، في حين تم استبعاد ما نسبته (38%) من النظام المالي الرسمي (CBJ/GIZ,2017)

ووفقًا لمسح (CBJ/GIZ)، فقد اقترض (21.6%) من البالغين من أي مصدر في العام 2017 ، حيث تم اقتراض (9.9%) من مؤسسة مالية رسمية و (13.3%) من مصادر غير رسمية، وحسب مصدر الاقتراض، كانت حصة البالغين الذين يحصلون على قروض من مؤسسات التمويل الأصغر أقل بقليل من حصة البنوك، على الرغم من أن كلاهما كانا وراء الاختيار الأفضل للعائلة والأصدقاء، من بين المؤسسات الرسمية ، فقد اقترض (4.3%) من أحد البنوك، و (4.2%) من مؤسسة تمويل أصغر، و(1%) من بعض المؤسسات الرسمية الأخرى، و(1.4%) اقترضت باستخدام بطاقة ائتمان، فيما يتعلق بمصادر الائتمان غير الرسمية ، اقترضت (11.3%) من الأسرة أو الأصدقاء ، (1.9%) اقترضت من صاحب العمل، و (0.2%) حصلت على الائتمان،و (0.6%)اقترضت من بعض المصادر غير الرسمية الأخرى (CBJ/GIZ,2017)

تعد بطاقات الائتمان هي وسيلة دفع، لكنها أيضًا بمثابة مصدر ائتمان قصير الأجل كلما استخدمت، حتى عند قيام أصحاب بطاقات الائتمان بسداد رصيدهم بالكامل في كل دورة، حيث أن استخدام بطاقات الائتمان يؤثر على الطلب على الائتمان قصير الأجل، ففي الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع تم استخدام بطاقات الائتمان في عام 2017 من البالغين بنسبة (49%)، وفي الاقتصاديات النامية وعلى الرغم من النمو المستمر في استخدام بطاقات الائتمان في السنوات الأخيرة، فإن فقط (8%) في المتوسط من البالغين قاموا باستخدام بطاقات الأئتمان (CBJ/GIZ,2017)

إن مستوى الاشتمال المالي الرسمي في الأردن منخفض بالنسبة لبعض أنواع المنتجات المالية وبين قطاعات معينة من السكان، على سبيل المثال ، وجد استطلاع الرأي الذي أجراه البنك الدولي (Global Findex) في عام 2014 أن حوالي 25٪ فقط من الأردنيين لديهم حساب بنكي ، وبمعدل أقل للنساء منه لدى الرجال، هذه النتائج دفعت الحكومة الأردنية إلى اتخاذ إجراءات من أجل فهم أفضل لأسباب انخفاض الاشتمال المالي في الأردن وإيجاد طرق لتعزيز توافر وجودة الخدمات المالية ((CBJ/GIZ,2017)

وتظهر الأدلة الدولية أن إمكانية الوصول للخدمات المالية يعزز الرفاه الاجتماعي، ويقلل من التفاوت في الدخل، ويزيد من النمو الاقتصادي الحقيقي، ولهذه الأسباب فقد أولى البنك الدولي اهتماماً خاصاً لقضية الخدمات المالية فأنشأ مؤشر الاشتمال المالي العالمي (Global Findex) لأكثر من 140 دولة، وإحدى الدلالات الرئيسية لهذا المؤشر هي نسبة الأشخاص (بعمر 15سنة فأكثر) الذين يملكون حساباً في مؤسسة مالية رسمية)مثل البنك أو اتحاد الائتمان أو مكتب البريد أو مؤسسة تمويل صغيرة) (منتدى، 2017)

إن الاشتمال المالي يتفاوت حول العالم بشكل كبير، حيث ان عدد الحسابات في الدول ذات الدخل المرتفع كبيرة جدا بينما تراوحت نسبة حيازة الحسابات في أجزاء أخرى من العالم ما بين (14%) في دول الشرق الأوسط إلى (69%) في دول شرق آسيا، وفي بعض الاقتصادات، تؤدي الفجوة الكبيرة بين الجنسين إلى إبطاء التقدم الوطني في مجال الاشتمال المالي، ففي الجزائر يوجد ما نسبته (56%) من الرجال لديهم حساب بنكي ، ولكن (29%) من النساء لديهم حساب بنكي ، مما يؤدي إلى خفض المعدل العام لملكية الحساب إلى (43%).

2. حماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية:

بُذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة للنهوض بمحو الأمية المالية في الأردن، بهدف تحسين المهارات والسلوك المالي وكذلك زيادة الوعي لدى السكان بالمنتجات والخدمات المالية الحالية، ففي عام 2014، تم إطلاق برنامج طموح طويل الأجل على مستوى المدارس الطلابية و للمراحل كافة مع منهج مفصل مُخطط له لستة مستويات دراسية مختلفة.

وتتمثل القيود الرئيسية التي تحول دون حماية المستهلك في عدم وجود لوائح لحماية المستهلك في المؤسسات المالية غير المصرفية، ونقص الاجتهاد من جانب المؤسسات المالية في شرح منتجاتها وشروط العقد للعملاء، ومحو الأمية المالية المنخفضة من جانب العملاء، بالنسبة لقطاع البنوك فقد تحسن وضع حماية المستهلك بشكل كبير بعد إدخال قواعد جديدة في عام 2012، فقد كشف مسح قامت به (CBJ/GIZ) في الأردن أن:

- (42.2%) من البالغين الذين لديهم حساب مصرفي أنهم يعرفون التكاليف المرتبطة بحسابهم المصرفي.
- (47.3%) من البالغين الذين اقترضوا من مؤسسة مالية أنهم يعرفون التكاليف المرتبطة بالقرض.
- (70.9%) من البالغين الذين اقترضوا من مؤسسة مالية أن المقرض جعل تكاليف القرض وشروطه واضحة لهم قبل توقيع العقد.
- (85.3%) من البالغين يقولون أنهم قرأوا جميع شروط العقد قبل التوقيع عليه.

إن تنفيذ مبدأ الافصاح والشفافية هو أساس لحماية المستهلك بما يضمن حدًا أدنى من التثقيف المالي، ويوسع قاعدة العملاء من خلال إدخال عملاء جدد بالإضافة إلى أن توافر بيانات واضحة للعملاء عن الخدمات والمنتجات المقدمة لهم بما يمكنهم من اتخاذ القرار الصحيح بعد معرفة حقوقهم والتزاماتهم (Shihadeh, et al, 2018)

ويتعيَّن ضمان تحقيق الاشتمال المالي على نحو مسؤول وذلك من خلال توفير تدابير فعالة لحماية المستهلك تأخذ في الاعتبار التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقراً، وتتم الحماية من خلال تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات وتوضيح الفرق بين أصل القرض والفائدة (نعمة، واحمد ،2018) . ولحماية المستهلك مالياً، هناك عدة إجراءات يجب اتباعها فى المؤسسات المقدمة للخدمات المالية، حيث أن تحقيق هذه الإجراءات يساهم بدوره فى تعزيز الاشتمال المالي، وتتمثل تلك الإجراءات فى:(عبد الدايم ،2019)

- التأكد من حصول العميل على معاملة عادلة وحصوله على الخدمات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة وجودة مناسبتين.
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة فى جميع مراحل تعامل العميل مع البنوك، وإطلاع العملاء على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج، ووضع نظام لإبقائه على علم بالتحديثات والتغييرات كافة، التى تطرأ على المنتجات والخدمات المالية المقدمة بصورة منتظمة.
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء، ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة إليهم.
- توفير طرق للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة، وفقًا لأفضل الممارسات الدولية وفى التوقيت المناسب.
- توعية وتثقيف العملاء غير المستفيدين من الخدمات المالية ومقدميها على مبادئ الحماية المالية للمستهلك لفهم حقوقهم ومسئولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

3. المدفوعات والخدمات المالية الرقمية:

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، تطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، مثل الفروع وأجهزة الصراف الآلي (AFI, 2013)

وشهد القطاع المالي الأردني تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، متجهاً نحو القطاع المالي الشامل الذي يتسم بقدرته على توفير الخدمات المالية لأكبر عدد من شرائح المجتمع، ومن ثم بقدرته على تحقيق استفادة أكبر

للفقراء ومحدودي الدخل من خدمات التمويل، فعلى صعيد الجهاز المصرفي الأردني فقد شهد تفرعاً وانتشاراً للبنوك حيث بلغ عددها الإجمالي (808) فرعاً، كما كشف تقرير صادر عن جمعية البنوك في الأردن، وأن عدد الصرافات الالية العاملة في الأردن سجل (1637) صراف الي مع نهاية عام2017 (جمعية البنوك الأردنية، 2018)

وهنالك تقدم بشكل متزايد لأستخدام الهواتف المحمولة والآنترنت بديلا عن الدفع النقدي وبطاقات الائتمان لإجراء مدفوعات مباشرة من حساب، في الاقتصادات المرتفعة الدخل فإن(51%) من البالغين وما نسبته (55%) من أصحاب الحسابات قاموا باستخدام الهاتف المحمول أو الآنترنت على الأقل لسداد معاملة مالية واحدة في عام 2017، وفي الاقتصادات النامية فإن (19%) من البالغين وما نسبته (30%) من مالكي الحسابات قاموا بإجراء دفعة مباشرة واحدة على الأقل باستخدام حساب الهاتف المحمول أو الآنترنت (Asli, et al, 2017)

وارتكزت محاولات التحول إلى الاقتصاد غير النقدي في العالم على العمل على التطوير في مجال تقديم الخدمات المالية المتنقلة (Mobile Financial Services MFS) ويمكن تقسيم تلك المحاولات إلى نوعيين أساسيين: أولهما تقديم «خدمات مصرفية عبر الهاتف المحمول (Mobile Banking) وثانيهما تقديم «خدمات مالية عبر الهاتف المحمول"(Mobile Money). والنوع الأول يقوم على تقديم خدمات بنكية مثل تحويل الأموال ودفع الفواتير من خلال تطبيقات الهاتف المحمول أو الآنترنت. أما النوع الثاني فيقوم بتقديم خدمات شبيهة من خلال الهاتف المحمول ولكن يقوم بها مؤسسات غير بنكية مثل شركات الاتصالات (CBJ/GIZ,2017)

وتعد تطبيقات الهاتف المحمول البنكية في البرازيل من أفضل التطبيقات في العالم في هذا المجال حيث أصبح ذلك النوع من المعاملات البنكية يتضمن ما يقرب من ثلث التعاملات البنكية وفقا لاستبيان قام به الاتحاد البرازيلي للبنوك (FEBRABAN) في 2017 اذ أصبحت المعاملات البنكية عبر الهاتف المحمول تشكل (21%) من أصل 51 بليون معاملة بنكية قام بها أكبر (17) مؤسسة مصرفية فى البرازيل بينما كانت تشكل (1%) من تلك المعاملات في 2012 (Asli, et al, 2017)

وتزداد عملية التسوق عبر الآنترنت ودفع الفواتير بشكل كبير في الأردن ، فقد استخدم (5.5%) من البالغين الآنترنت لشراء شيء ما عبر الآنترنت أو دفع الفواتير عبر الآنترنت في عام 2017 ، حيث كانت هذه النسبة (2.5%) في عام 2014. فقد تؤدي زيادة ملكية منتجات البطاقات واستخدامها إلى ارتفاع معدلات المدفوعات عبر الآنترنت ، كما قد يؤدي ذلك إلى زيادة استخدام الخدمات المصرفية عبر الآنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول التي تقدمها البنوك إلى أصحاب الحسابات (CBJ/GIZ,2017)

والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول أكثر شيوعاً من الخدمات المصرفية عبر الآنترنت ، رغم أنه لم يتم استخدام أيٍّ منهما على نطاق واسع حتى الآن، فقط (1.4%) من البالغين لديهم خدمات مصرفية عبر الآنترنت و (2.1%) لديهم خدمات مصرفية عبر الهاتف المحمول ، وكان استخدام هذه الخدمات (مرة واحدة على الأقل سنويًا) أقل حتى عند (1.2%) و (1.6%) من البالغين ، على التوالي ، وفقًا لمسح CBJ/GIZ) (يلعب انخفاض المعرفة المالية والتكنولوجية بين العملاء دوراً رئيسياً في شرح الاستخدام المحدود لهذه الخدمات، ومع ذلك ، يمكن أن تساهم البنوك في ارتفاع معدلات الاستخدام من خلال إضافة وظائف إلى منصاتها المصرفية عبر الآنترنت والهاتف المحمول ، وتصميمها لسهولة استخدامها وتعزيزها بقوة أكبر (CBJ/GIZ,2017)

4. المدفوعات والتحويلات والحوالات:

لا يستخدم كثير من الأردنيين الطرق الإلكترونية لإجراء الدفعات، مثل بطاقات السحب الآلي وبطاقات الائتمان والمنصات المصرفية عبر الهاتف المحمول، ومع ذلك، يتم استخدام هذه الأدوات بشكل متزايد مع مرور الوقت ومع تطور البنية التحتية للمدفوعات، حيث تولي المؤسسات المالية مزيدًا من الاهتمام لهذه الخدمات ، حيث إن التحويلات المالية عبر القنوات الرسمية، التي هي على الأقل جزئية إلكترونية، هي بالفعل شكل شائع نسبياً لإرسال الأموال، على الرغم من أن أساليب التحويل النقدي غير الرسمية لا تزال تتمتع باستخدام واسع النطاق أيضاً، بشكل عام بلغت نسبة البالغين الذين أرسلوا أو تلقوا مدفوعات من خلال القنوات الرقمية في العام 2017 (18.3%) يتضمن هذا المؤشر استلام المرتب أو التحويلات الحكومية مباشرة إلى الحساب، وأي مدفوعات أو تحويلات تم استلامها أو إرسالها عبر الآنترنت أو الهاتف المحمول ، ومدفوعات بطاقة الخصم والائتمان (CBJ/GIZ,2017)

ويوجد في الأردن بنية تحتية سليمة لإجراء المدفوعات والتحويلات والحوالات، أهمها نظام التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي، وغرفة المقاصة الآلية للتحويلات بين البنوك ، ونظام المقاصة الإلكترونية للشيكات، ونظام (Jo-Net) للمعاملات من بنك إلى صراف آلي، ومدفوعات الهاتف المحمول (JoMoPay for)، ونظامي (MEPS

وEPS) للمبالغ المدفوعة للبيع بالتجزئة. وقد أشاد عدد من المؤسسات الدولية بالحكومة الأردنية لإقامتها هذه الأنظمة، والتي من المفترض أن تؤدي في النهاية إلى زيادة استخدام العملاء للأساليب الرقمية والمحمولة السريعة والمريحة لإجراء عمليات الدفع، على الرغم من أن معدل الاستخدام لا يزال منخفضًا في الوقت الحالي (/CBJ GIZ,2017)

وكدليل على نمو المدفوعات الرقمية ، شهدت خدمة (eFAWATEERcom) لدفع الفواتير عبر الأنترنت نمواً قوياً للغاية في المعاملات، حيث ارتفع عدد الفواتير المدفوعة من خلال هذا النظام من)478.281(في عام 2015 إلى (2.764.396) في الأشهر الثمانية الأولى فقط من عام 2017، مما يشير إلى ازدياد شعبية الطرق الرقمية الجديدة.

لقد جعلت الزيادة السريعة في الوصول إلى الأنترنت وملكية الهواتف الذكية الخدمات المصرفية عبر الأنترنت والهاتف المحمول، واستخدام المحفظة الإلكترونية أكثر جدوى في الأردن، حيث تبلغ نسبة ملكية الهاتف المحمول (92.1%)، والبالغين الذين يمتلكون هاتفًا ذكيًا بلغت (76.5%)، منهم (70.7%) لديهم اتصال بالأنترنت، إما من خلال جهاز كمبيوتر أو هاتف محمول، وقد ترجم هذا حتى الآن فقط إلى (1.4%) من البالغين الذين لديهم خدمات مصرفية عبرالأنترنت و (2.1%) لديهم خدمات مصرفية عبر الهاتف المحمول، لذلك ستحتاج المؤسسات المالية إلى جهود أكبر لتحسين منصاتها في المستقبل(CBJ/GIZ,2017)

وعلى الصعيد العالمي تبين أن (23%) من البالغين قد تلقوا دفعة واحدة على الأقل من الحكومة في العام 2016 في شكل أجور من القطاع العام، أو تحويلات حكومية، وتشمل التحويلات الحكومية أي نوع من المنافع الاجتماعية كإعانات البطالة أو مدفوعات تعليمية أو نفقات طبية، وليس من المستغرب أن حصة البالغين الذين يتلقون من الحكومة المدفوعات تبلغ نحو الضعف في الاقتصادات المرتفعة الدخل حيث بلغت (43%) من البالغين، بينما تمثل فقط ما نسبته (19%) في البلدان النامية والاقتصادات النامية (Asli, et al, 2017)

ووفقاً لمسح (Global Findex) لعام 2017، فإن ما نسبته (52%) من البالغين أو (76%) من أصحاب الحسابات حول العالم قام بعمل أو استقبال واحد على الأقل من عمليات الدفع الرقمي في عام 2016، وفي الاقتصاديات المرتفعة الدخل فإن ما نسبته (91%) من البالغين و(97%) من مالكي الحسابات الذين أبلغوا عن القيام بذلك؛ بينما في الاقتصاديات المتوسطة الدخل فإن (44%) من البالغين (70%) من أصحاب الحسابات قامت بواحدة من العمليات الرقمية. هذه النسب تشمل جميع المجيبين الذين أبلغوا عن استخدام بطاقة الائتمان، أو الهاتف المحمول لإجراء عملية الدفع من حساب، أو استخدام الأنترنت لدفع الفواتير أو شراء شيء عبر الأنترنت، خلال الـ 12 شهرًا من عام 2017. وهذه النسب تشمل أيضًا أولئك الذين أبلغوا عن دفع الفواتير أو إرسال أو تلقي التحويلات المالية ، وتلقي المدفوعات، أو تلقي الأجور، والتحويلات الحكومة، في الأشهر ال 12 من عام 2017 (Asli, et al, 2017)

وبالنسبة للحكومات فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يحد من الفساد ويحسن مستوي الكفاءة، وفي الهند انخفضت نسبة التلاعب في الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بواقع (47%) عندما تم سداد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية بالبصمة الإلكترونية بدلا من تسليمها نقدا، ففي النيجر ادى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة بدلاً من سدادها نقداً إلى تقليص التكلفة المتغيرة بنسبة 20% لادارة هذه الإعانات (Asli, et al, 2017)

5. تمويل الشركات والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم

تتمثل القيود الرئيسية التي تعترض الاشتمال المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تجنب الضرائب من الشركات الصغيرة والمتوسطة، والقدرة المحدودة على تحليل التدفقات النقدية من جانب البنوك، وعدم وجود قانون إعسار أو تسجيل الأصول المنقولة، ونظرًا لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة (وخاصة المؤسسات الصغيرة) لا تقوم عادةً بالإبلاغ الرسمي عن كل دخلها في بياناتها المالية، تواجه البنوك خياراً صعباً إما بتجاهل الدخل غير الرسمي، مما يؤدي إلى انخفاض مبالغ القروض أو رفض الطلب، أو تحليل كلاهما الرسمي غير الرسمي (إذا كانت البيانات حول هذا الأخير متوفرة) ، والتي تستغرق وقتًا طويلاً وإجراءات معقدة ، وهذا الأمر غير مشجع بشدة من قبل البنك المركزي الأردني (CBJ/GIZ,2017)

وبلغ مستوى الاشتمال المالي من البالغين المقترضين من مؤسسة تمويل صغرى في العام الماضي (4.2%)، أي أقل بقليل من التي اقترضت من أحد البنوك والتي بلغت (4.3%)، وعلى الرغم من وجود حوالي ثلاثة أضعاف

عـدد البنـوك إلـى المؤسسـات التمويـل الأصغـر، فـإن مؤسسـات التمويـل الأصغـر تقـدم مسـاهمة كبيـرة فـي تحقيـق الاشـتمال المالـي مـن خـلال الوصـول إلـى الفئـات الضعيفـة التـي غالبـاً مـا تواجـه صعوبـة فـي الحصـول علـى التمويـل مـن البنـوك مثـل النسـاء واللاجئيـن والشـباب والطـلاب وسـكان الريـف، ومـع ذلـك ، فـإن العديـد مـن عمـلاء مؤسسـات التمويـل الأصغـر غيـر راضيـن تمامًاعـن الخدمـات التـي يتلقونهـا، حيـث أن تكلفـة الائتمـان تبلـغ(30.9%) مـن قيمـة الأئتمـان (CBJ/GIZ,2017)

وتعـد المؤسسـات غيـر الرسـمية وشـبه الرسـمية مصـدراً رئيسـياً للائتمـان والتمويـل للمشـروعات الصغيـرة فـي الأردن، حيـث تغطـي هـذه الفئـة مـن الخدمـات الماليـة مجموعـة مـن المصـادر مـن التمويـل غيـر الرسـمي، مثـل الأقتـراض مـن أحـد أفـراد الأسـرة، حيـث كان الاقتـراض غيـر الرسـمي أكثـر شـيوعًا بيـن المقترضيـن مـن مؤسسـات التمويـل الأصغـر مقارنـةً بباقـي السـكان، حيـث أن (18.5%) ممـن اقترضـوا مـن مؤسسـة التمويـل الأصغـر فـي العـام الماضـي قامـوا أيضـاً بالإقـراض بشـكل غيـر رسـمي. (CBJ/GIZ,2017)

وتتمتـع المؤسسـات المتوسـطة بوصـول جيـد نسـبياً إلـى الائتمـان ، لكـن الشـركات الصغيـرة تميـل إلـى أن تكـون معـدلات الاقتـراض منخفضـة نسـبياً، وفقًـا لمسـح أجـراه البنـك الأوروبـي للإنشـاء والتعميـر عـام 2015 ، فقـد حصـل(23.7%) مـن الشـركات الصغيـرة و (33.0%) مـن الشـركات المتوسـطة علـى قـرض بنكـي، وبنـاءً علـى الدراسـات الاسـتقصائية للبنـك الدولـي كان لـدى(79.0%) مـن الشـركات الصغيـرة حسـاب ادخـار، مقارنـةً بنسـبة (92.2%) للمؤسسـات المتوسـطة ، وهـو مـا يقـل قليـلاً عـن معـدل (93.6%) للمؤسسـات الكبيـرة. وتعـد ملكيـة الحسـاب المصرفـي للمؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة أعلـى بكثيـر مـن الشـركات الصغيـرة حيـث بلغـت مـا نسـبته (16.6%) وبالنسـبة للسـكان ككل (32.0%)، وتتمتـع الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة فـي الأردن بمعـدلات ملكيـة حسـاب أعلـى مـن نظيراتهـا فـي بلـدان الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا الأخـرى (CBJ/GIZ,2017)

3. محددات الدراسة

هنالـك محـددات لهـذه الدراسـة تتمثـل فـي عـدم تنـاول جميـع أبعـاد الاشـتمال المالـي نظـراً لعـدم توافـر معلومـات مـن المصـادر الرسـمية عنهـا وبشـكل خـاص بعـد الادخـار والاقتـراض، وبعـد التغطيـة التأمنيـة والحصـول عليهـا، بالإضافـة إلـى قلـة عـدد السـنوات التـي تناولتهـا الدراسـة والسـبب أيضـاً يعـود إلـى عـدم توافـر المعلومـات ذات المصداقيـة، وحداثـة عمليـات التوثيـق لإبعـاد الشـمول المالـي فـي الاردن.

4. منهجية الدراسة

1. **متغيرات الدراسة: تم تحديدها بناء على دراسات (CBJ/GIZ,2017)**
   - ✓ **المتغيرات المستقلة المتمثلة في أبعاد مؤشرات الاشتمال المالي**
     - المدفوعات والخدمات المالية الرقمية
     - تمويل الشركات والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم
     - المدفوعات والتحويلات والحوالات
     - الوصول المالي
     - حماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية
   - ✓ **المتغير التابع المتمثل في** معدل العائد على الأصول **في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي.**
2. **مجتمع وعينة الدراسة**

يتألـف مجتمـع الدراسـة مـن جميـع البنـوك التجاريـة المدرجـة فـي سـوق عمّـان المالـي وعددهـا (16) بنـكاً، وقـد غطـت الدراسـة الفتـرة الزمنيـة مـن عـام 2014- 2017، وتـم الاعتمـاد علـى التقاريـر السـنوية للبنـوك التجاريـة المدرجـة فـي بورصـة عمّـان للحصـول علـى البيانـات الماليـة، بالإضافـة إلـى التقاريـر الماليـة الصـادرة عـن البنـك المركـزي الأردنـي والتقريـر التجمعـي الصـادر عـن البنـك المركـزي الأردنـي (CBJ) والوكالـة الألمانيـة للتعـاون الدولـي (GIZ) لعـام 2017، والتقريـر الصـادر عـن البنـك الدولـي لعـام 2017 بخصـوص الاشـتمال المالـي.

3. متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

جدول رقم (2) يبين أبعاد الاشتمال المالي والمؤشرات الفرعية لهذه الأبعاد

أبعاد الاشتمال المالي	المؤشرات الفرعية لأبعاد الاشتمال المالي (%)	الرمز
المدفوعات والخدمات المالية الرقمية	• فروع البنوك لكل 100،000 بالغ 9.5 مليون (2016). • فروع البنك لكل 1000 كم 2 88,794 المساحة. • أجهزة الصراف الآلي لكل 100،000 شخص بالغ (2016). • إجراء أي معاملات مع حساب مصرفي باستخدام الهاتف المحمول. • سدد المدفوعات على الفواتير أو شراء الأشياء عبر الأنترنت باستخدام الأنترنت.	X_1
تمويل الشركات والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم	• توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في الأردن الائتمان الممنوح لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التسهيلات. • توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في الأردن قروض تجزئة وقروض سكنية الأفراد. • عدد المقترضين النشطين لمؤسسات التمويل الأصغر لكل 1000 بالغ.	X_2
المدفوعات والتحويلات والحوالات	• ملكية واستخدام منتجات البطاقات الأئتمانية. • استخدام الأنترنت لدفع الفواتير أو شراء الأشياء عبر الأنترنت. • إرسال واستلام التحويلات المحلية نقدية أو من خلال البنك أو بطرق غير رسمية. • الحوالات المحلية المرسلة أو المتلقاة النقدية والبنكية ومن خلال مكاتب الصرافة ومكتب البريد وعن طريق خدمات التحويل النقدي.	X_3
الوصول المالي	• الأشخاص الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية من الأشخاص البالغين. • الأردنيين فوق سن (15) عاما لايستطيعون الوصول للخدمات المالية الرسمية وفقاً لمؤشر نسبة امتلاك الحسابات. • معدل الاقتراض للبالغين من المؤسسات الرسمية. • البالغين الذين يمتلكون بطاقة إئتمان. • البالغين مستبعدين من أي خدمات مالية رسمية. • البالغين مستبعدين بشكلٍ تام من أي خدمات مالية رسمية وغير رسمية. • البالغين الذين استخدموا بعض الخدمات المالية الرسمية. • البالغين المستخدمين أي خدمة مالية بما في ذلك الخدمات غير الرسمية. • البالغين يستخدمون الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية. • البالغين الذين استخدموا القنوات الثلاث مؤسسة مالية غير مصرفية, والبنك وغير رسمي. • البالغين الذين استخدموا قناتين مؤسسة مالية غير مصرفية و وغير رسمية. • البالغين الذين استخدموا القنوات قناتين مؤسسة مالية غير مصرفية, والبنك. • البالغين الذين استخدموا البنك فقط . • البالغين الذين استخدموا مؤسسة مالية غير مصرفية فقط. • البالغين الذين استخدموا قناة غير رسمية فقط.	X_4
حماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية	• البالغين الذين لديهم حساب مصرفي أنهم يعرفون التكاليف المرتبطة بحسابهم المصرفي • البالغين الذين اقترضوا من مؤسسة مالية والمقرض أوضح تكاليف القرض وشروطه لهم قبل توقيع العقد. • البالغين يقولون أنهم قرأوا جميع شروط العقد قبل التوقيع عليه. • بالغين الذين اقترضوا من مؤسسة مالية أنهم يعرفون التكاليف المرتبطة بالقرض.	X_5
معدل العائد على الأصول	• صافي الربح / متوسط إجمالي الأصول	Y1

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستناد إلى *(CBJ/GIZ,2017)* و *(Asli, et al, 2017)*.

للوصول إلى نتائج الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط (Regression Analysis Simple) من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) وتم حساب معامل الانحدار(β) لكل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، أي إيجاد ميل خط الانحدار والذي يُعَبرُ عن قيمة التغير في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغير المستقل بوحدة واحد، وتم حساب معاملات الارتباط (R) والتحديد (R-square) بين كل متغير مستقل على حدة والمتغير التابع، وذلك خلال حساب المتوسطات للمتغيرات الفرعية لكل متغير مستقل على حده ، وذلك لمعرفة قوة ونوع العلاقة فيما بينهم من جهة ودرجة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع من جهة أخرى.

5. فرضيات الدراسة

من واقع مشكلة الدراسة تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

Ho_1 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر **المدفوعات والخدمات المالية الرقمية** على العائد على مجموع الأصول للبنوك المدرجة في سوق عمّان المالي.

Ho_2 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر **تمويل الشركات والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم** على العائد على مجموع الأصول للبنوك المدرجة في سوق عمّان المالي.

Ho_3 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر **المدفوعات و التحويلات والحوالات** على العائد على مجموع الأصول للبنوك المدرجة في سوق عمّان المالي.

Ho_4 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر **الوصول المالي** على العائد على مجموع الأصول للبنوك المدرجة في سوق عمّان المالي.

Ho_5 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر **حماية المستهلك وبناء القدرات المالية** على العائد على مجموع الأصول للبنوك المدرجة في سوق عمّان المالي.

6. التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

✓ **اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:**

ينتمي نموذج الدراسة إلى النموذج الخطي العام (General Linear Model GLM) الذي يتطلب قبل تطبيقه توفر العديد من الشروط، ولذا ينبغي فحص بيانات الدراسة للتحقق من توفيرها للشروط، وتعتمد قوة النموذج الخطي على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن النموذج الخطي العام عندئذ لا يصلح للتطبيق وقد تم استخدام مقياس(Collinearity Diagnostics) وذلك بحساب معامل(Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم إيجاد معامل (Factor, Variance Inflation VIF) إذ يعد هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وفي حالة حصول قيمة (VIF) أكبر من (5) فهذا يدل على وجود مشكلة التعدد الخطي(Multicollinearity) للمتغير المستقل المعني، والجدول رقم (3) يبين نتائج الاختبار.

جدول (3) اختبار التداخل الخطي(VIF)

المتغير	Tolerance	VIF
المدفوعات والخدمات المالية الرقمية (X_1)	0.47	2.128
تمويل الشركات والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (X_2)	0.358	2.792
المدفوعات والتحويلات والحوالات (X_3)	0.259	3.866
الوصول المالي (X_4)	0.352	2.843
حماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية (X_5)	0.301	3.318

يتضح من الجدول (3) أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة هي دون (5)، مما يعني أن نموذج الدراسة يخلو من مشكلة التداخل الخطي.

✓ **معاملات الانحدار والفا والارتباط والتحديد ومستوى الدلالة لأبعاد متغيرات الاشتمال المالي**

بعد احتساب قيم المتغيّرات المستقلة المتمثلة في أبعاد الاشتمال المالي وقيم المتغير التابع المتمثل في العائد على الموجودات تم تحليلهم احصائياً حيث كانت نتائج التحليل كما هي موضّحة في الجدول رقم(4):

جدول رقم (4): معاملات الانحدار والفا والارتباط والتحديد ومستوى الدلالة لأبعاد متغيرات الاشتمال المالي على العائد على مجموع الموجودات للبنوك المدرجة في سوق عمّان المالي.

أبعاد متغيرات الاشتمال المالي (X)	B	α	R	R^2	Sig-f
المدفوعات والخدمات المالية الرقمية (X_1)	0.141	0.277	0.234	0.069	0.271
تمويل الشركات والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (X_2)	0.724	0.255	0.565	0.320	0.002
المدفوعات والتحويلات والحوالات (X_3)	0.043	32.8	0.195	0.034	0.365
الوصول المالي (X_4)	0.852	0.3923	0.555	0.309	0.003
حماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية (X_5)	0.077	0.352	0.066	0.004	0.745

يشير الجدول رقم (4) إلى النتائج التالية:

1.بلغت قيمة معامل الانحدار (B) لمؤشر **الاشتمال المالي المدفوعات والخدمات المالية الرقمية على العائد على مجموع الموجودات** (0.141) الأمر الذي يشير إلى وجود تأثير قليل لمؤشر المدفوعات والخدمات المالية الرقمية على العائد على مجموع الموجودات، أي أن كل (1%) تغير في مؤشر المدفوعات والخدمات المالية الرقمية يقابله 0.00139 تغير في العائد على مجموع الموجودات. وبناءً على مستوى الدلالة الناتج عن التأثير (Sig-f) والذي بلغ 0.271 وهو أعلى من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، فإن هذا الأثر وإن كان ضعيفاً فهو ليس ذو دلالة إحصائية. علماً بأن معامل الارتباط (R) بين المتغيران البالغ 0.234 يشير إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بينهما. وأنّ مؤشر المدفوعات والخدمات المالية الرقمية يفسّر ما نسبته 0.069 فقط من مجموع أبعاد الاشتمال المالي في البنوك الأردنية وذلك بالنظر إلى قيمة(R^2)، مما يعني أن العائد على الموجودات يتأثر بعوامل أخرى بما نسبته 10.93. لذلك نقبل الفرضيّة العدمية الأولى التي تنص على أنه: **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر المدفوعات والخدمات المالية الرقمية على العائد على مجموع الموجودات للبنوك المدرجة في سوق عمّان المالي.**

2.تأثير مؤشر تمويل الشركات والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على العائد على مجموع الموجودات، يتبين من النتائج أن قيمة (B) هي (0.724)، وقيمة الثابت (α) هي (0.255) ، من ذلك نستنتج أنّ الارتفاع في مؤشر تمويل الشركات والمشاريع متناهية الصغروالصغيرة والمتوسطة بنسبة 1% ينتج عنه ارتفاع في نسبة العائد على مجموع الموجودات بنسبة (0.00724) وذلك يتضح من خلال العلاقة الطردية بينهما حسب قيمة معامل الارتباط (R) التي بلغت 0.565. وأنّ مؤشر تمويل الشركات والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تفسّر ما نسبته (0.32 %) من تأثير تمويل الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم على العائد على الموجودات وذلك بالنظر إلى قيمة (R^2) ، مما يعني أن العائد على الموجودات يتأثر بعوامل أخرى بما نسبته 0.68. أما بالنسبة لمستوى الدلالة (Sig-f) فقد بلغ 0.002 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05) لذلك نرفض الفرضيّة العدمية الثانية ونقبل الفرضية البديلة أي أنه **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر تمويل الشركات والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على العائد على مجموع الموجودات للبنوك المدرجة في سوق عمّان المالي.**

3. تأثير المدفوعات والتحويلات والحوالات على العائد على الموجودات : يشير الجدول(4) إلى أن قيمة معامل الانحدار (B) لمؤشر المدفوعات والتحويلات والحوالات على على العائد على الموجودات هي (0.043)، أي أن كل مليون دينار تغير في حجم المدفوعات والتحويلات والحوالات يقابله 43000 دينار تغير في حجم العائد على الموجودات، واعتماداً على مستوى الدلالة الناتج عن التأثير (Sig-f) والذي بلغ 0.365 وهو أعلى من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، فإن هذا الأثر أيضاً وإن كان ضعيفاً فهو ليس ذو دلالة إحصائية. هذا وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغيران 0.195 الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بينهما. ومن خلال معامل التحديد (R^2) يتبين لنا أن

مؤشر المدفوعات والتحويلات والحوالات يفسّر ما نسبته 0.034 فقط من قيمة العائد على الموجودات. لذلك نقبل الفرضيّة العدمية الثالثة التي تنص على أنه **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر المدفوعات والتحويلات والحوالات على العائد على مجموع الموجودات للبنوك المدرجة في سوق عمّان المالي.**

4.تأثير مؤشر الوصول المالي على العائد على الموجودات: فكما هو موضح في الجدول(4) نجد أن قيمة معامل الانحدار(B) هي (0.852)، وقيمة الثابت (**α**) هي (0.3923) وبالاعتماد على معادلة الانحدارنستنتج أنّ أي ارتفاع في مؤشر الوصول المالي (x4) بنسبة 1% ينتج عنه زيادة في العائد على الموجودات بنسبة 0.00852. وما يؤكد ذلك وجود علاقة طردية بينهما حسب قيمة معامل الارتباط (R) التي بلغت (0.555) وأنّ مؤشر الوصول المالي تفسّر ما نسبته (0.309) من العائد على الموجودات وذلك بالنظر إلى قيمة R^2، مما يعني أن العائد على الموجودات يتأثر بعوامل أخرى بما نسبته 0.691. أما بالنسبة لمستوى الدلالة (Sig-f) فقد بلغ (0.003) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة(0.05) لذلك نرفض الفرضيّة العدمية الرابعة ونقبل الفرضية البديلة التي تعكس وجود أثر ذو دلالة إحصائية مؤشر الوصول المالي على على العائد على الموجودات للبنوك المدرجة في سوق عمّان المالي.

5.بالنسبة لمؤشر حماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية على العائد على الموجودات فيشير الجدول(4) إلى أن قيمة معامل الانحدار (B) هي (0.077)، أي أن كل زيادة في مؤشر حماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية يؤدي إلى زيادة في العائد على الموجودات بنسبة (0.077) وإن معامل الارتباط (R) (0.066) الذي يشير إلى العلاقة الطردية الضعيفة الموجودة بينهما. وأنّ حماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية يفسّر ما نسبته (0.004) فقط من قيمة العائد على الموجودات حسب قيمة R^2، مما يعني أن قيمة العائد على الموجودات يتأثر بعوامل أخرى بما نسبته 0.996. أما بالنسبة لمستوى الدلالة (Sig-f) فقد بلغ 0.745 وهو أعلى من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05) لذلك نقبل الفرضيّة العدمية الخامسة التي تنص على أنه **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر حماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية على العائد على مجموع الموجودات للبنوك المدرجة في سوق عمّان المالي.**

7. الاستنتاجات والتوصيات

1. الشمول المالي أساسي لتحسين سبل الفئات غير القادرة للوصول المالي ومحرك للاقتصاد المستدام وهنا لا بد من وجود استراتيجيات مشتركة بين المؤسسات المالية وغير المالية من القطاع الخاص والعام والبنك المركزي الأردني لتطوير معايير وأسس ومؤشرات الشمول المالي، مع خلق إطار تنفيذ داعم لهذه الاستراتيجية مع وجود السياسات واللوائح والبنية التحتية المالية المناسبة.
2. أن بذل جهود مختلفة من البنك المركزي الأردني لاعتماد ممارسات قياسية عالمية للإندماج المالي، سوف تكون ناجحة فقط إذا كانت مدعومة ببيانات موثوقة ، ومؤشرات فعلية، واستراتيجية واقعية قائمة على مراجعة ورصد التقدم المحقق في تحقيق التحسينات في مؤشرات الاشتمال والنجاح المالي.
3. نظراً لوجود إرتباط بين مؤشرات الاشتمال المالي والأداء المالي للبنوك ، فلا بد لهذه المؤسسات المالية من أن يكون لديها اتجاهات رئيسية نحو زيادة الوصول المبتكر للخدمات المالية، وتطوير البنية التحتية للخدمات المالية من أجل رفع مستوى الخدمات المالية الرقمية المنخفضة نسبياً مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل.

8. اتجاهات البحوث المستقبلية المقترحة

تعد الدراسة الحالية من الدراسات القليلة التي تناولت موضوع الاشتمال المالي وأثره على الأداء المالي في قطاع اقتصادي ومالي مهمين في البيئة الأردنية، وهذا الأمر يستدعي المزيد من الدراسات الجديدة التي تتناول هذا الموضوع الجديد من جوانب أخرى ومن خلال دراسة متغيرات اضافية لإبعاد الشمول المالي لم تقم الدراسة بتناولها، أو من خلال دراسة الاشتمال المالي وأثره على المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال المعاصرة وغيرها من الدراسات، والباحثان يقترحان إجراء الدراسات المستقبلية التالية:

1. دور الاشتمال المالي واثره على تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المصرفية العاملة في البيئة الأردنية.
2. دور البنوك التجارية الأردنية في تحقيق كفاءة الاشتمال المالي وأثر ذلك على ربحيتها.
3. دور البنك المركزي الاردني تحقيق الاشتمال المالي وأثر ذلك على مؤشرات النمو الاقتصادي والمالي الاردني.
4. قدرة القطاع المصرفي الاردني على تحقيق مؤشرات الاشتمال المالي وتأثير ذلك على التنمية الاقتصادية.
5. مؤشرات الاشتمال المالي وقدرتها على تحقيق التمويل الأمثل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

المراجع

- AFI (2012), A Quick Guide to the Maya Declaration on Financial Inclusion, Alliance for Financial Inclusion.PP:1835-
- AFI (2013), Alliance for financial inclusion, measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators, Malysia.PP:1227-
- Asli Demirgüç-Kunt, Leora Klapper, Doro the Singer, Saniya Ansar, Jake Hess (2017),"Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex)", The World Bank / Development Research Group.PP:1447-
- Central Bank of Jordan (CBJ) (2016),The National Financial Inclusion Strategy 2018 – 2020, With support from: Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH, http://www.cbj.gov.jo.PP:1138-
- Central Bank of Jordan (CBJ) and, Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH)2017 (Synthesis Report, Financial Inclusion Diagnostic Study in Jordan, A2mman, Jordan. PP:728-
- CGAP,(2011), Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the Poor, Toward Proportionate Standards and Guidance, A White Paper Prepared by CGAP on Behalf of the G-20's Global Partnership for Financial Inclusion
- Dabla-Norris, E., Ji, Y., Towsend, R. and Unsal, F. (2015), Identifying Constraints to Financial Inclusion and their Impact on GDP and Inequality: A Structural Framework for policy, IMF Working Paper No. 22.PP:112-
- GPFI (2012), "The G20 Basic Set of Financial Inclusion Indicators", Global Partnership for Financial Inclusion, June.PP:15-
- Sarma,mandira,)2010(, Index of Financial Inclusion , Centre for International Trade and Development, School of International Studies , Jawaharlal Nehru University , India.

- Shihadeh, F. Azzam,M. Jian, G. Xiuhua, W,. (2018). Does Financial Inclusion Improve the Banks' Performance? Evidence from Jordan. In Global Tensions in Financial Markets (pp. 117138-). Emerald Publishing Limited.
- Svetlana Naumenkova, Svitlana Mishchenko and Dmytro Dorofeiev (2019). Digital financial inclusion: evidence from Ukraine. Investment Management and Financial Innovations, 16(3), 194-205. doi:10.21511/imfi.16(3).2019.18
- USAID،(2015) Jordan Local Enterprise Support Project (LENS), https://www.usaid.gov/jordan/
- أبو دية ماجد،(2016)، دور الآنتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الأقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الأقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- بختة،بطاهر،وعقون عبد الله ،(2018) ،الاشتمال المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول: تجارب بعض البلدان العربية، المؤتمر الوطني الأول حول تعزيز الاشتمال المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، الجزائر، جامعة مستغانم.
- عجوز، حنين بدر ، (2019) دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، المجلة المتقدمة في الاقتصاد والأعمال، المجلد6 ، العدد1،1-18.
- عبد الدايم، سلوى عبد الرحمن (2019) ، العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية - دراسة ميدانية- مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس،المجلد 23، العدد562،3-625.
- صندوق النقد العربي (2015)، «متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الاشتمال المالي في الدول العربية»،أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،https://www.amf.org.ae
- منتدى الإستراتيجيات الأردني (2017) الاشتمال المالي في الاردن بايجاز، وزارة الثقافة،الأردن.
- نعمة نغم ، احمد حسن،(2018)، مؤشرات قياس الاشتمال المالي في العراق، المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية، الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العراق.
- الأمين، نورين مجدي (2015)، الخدمات المالية بين الاستبعاد والاشتمال، مجلة المصرفي،بنك السودان المركزي، العدد 77، 4-12.
- جمعية البنوك الأردنية،(2018)، أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2018. https://www.abj.org.jo

دور التعليم والتدريب التقني في توفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة

دراسة تطبيقية على الكليات التقنية في قطاع غزة

علاء خليل محمد العكش* [1]، وائل نصار محمود بدح [2]

(1) الجامعية للعلوم التطبيقية ـ قطاع غزة ـ فلسطين
(2) كلية تدريب غزة ـ فلسطين

allaa.ukosh@hotmail.com*

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور التعليم والتدريب التقني في توفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة دراسة تطبيقية على الكليات التقنية في قطاع غزة, وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي, وتكون مجتمع الدراسة من عدد (5) من الكليات التقنية بغزة, وكانت الاستبانة أداة جمع البيانات, وتم تطبيق أسلوب العينة العشوائية الطبقية, وبلغت عينة الدراسة (324) مبحوثاً وكانت نسبة الاسترداد 76%, وحللت البيانات باستخدام برنامج SPSS الإحصائي, وكان من أهم النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التعليم والتدريب التقني (مهارة المتدرب التقني, ومهارة المدرب التقني, كفاءة المنهاج التدريبي, حداثة الوسائل التطبيقية المستخدمة), وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة في الكليات التقنية بقطاع غزة.

الكلمات المفتاحية: التعليم التقني؛ احتياجات سوق العمل.

The role of technical education and training In providing labor market needs In the field of modern technology: Applied Study on Technical Colleges in Gaza Strip

Alla'a Khalil Moh. Al-ukosh* [(1)] , Wail Nassar Mahmoud Badah [(2)]

[(1)] University College of Applied Sciences- Gaza

[(2)] Gaza Training College- Gaza

allaa.ukosh@hotmail.com*

Abstract:

The study aims at identifying the role of technical education and training in meeting the labor market's needs in the field of modern technology. It is an applied study on the technical colleges in Gaza Strip. The researchers used the descriptive analytical approach on five technical colleges in Gaza by applying the questionnaire as the data collection tool. The stratified random sampling method was applied and the sample of the study included 324 respondents with a recovery rate of 76%. The data was analyzed using SPSS statistical program. One of the most important results was a statistically significant correlation between the dimensions of education and technical training: Technical trainee skill, technical trainer skill, the efficiency of the training curriculum, the modernity of the applied means used; and meeting the labor market needs in the field of modern technology in Gaza Strip technical colleges.

Keywords: Technical Education; Labor market needs.

مقدمة:

يتميز العصر الحالي بأنه عصر التكنولوجيا؛ بسبب تشعب استخداماتها في جميع مناحي الحياة, كما يعد التعليم والتدريب التقني من أهم المجالات التي تأثرت بالتكنولوجيا الحديثة، من حيث إنتاج وتشغيل وصيانة الأجهزة والوسائل التقنية المتطورة. وقد حرص القائمون على التعليم التقني إلى العمل على تطوير وسائل ومناهج التعليم التقني، واستيعاب مختلف أجهزة التقنية الحديثة, وذلك لمواكبة التقدم, وأيضاً تلبيةً لاحتياجات سوق العمل المتغيرة, وضرورة أن توفر تلك الكليات نوعية من الخريجين التقنيين القادرين على مواكبة التقدم والتطور التقني في جميع القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية...الخ. ولا شك أن مؤسساتنا التعليمية التقنية بقطاع غزة تعاني كثيرًا, نتيجة الظروف الاقتصادية السيئة، وقلة الموارد اللازمة للتنمية, والذي قد يكون له تأثير سلبي على مستوي أداء هذه المؤسسات, ويذكر (Ogundele & Oyelade, 2018) أن التعليم المهني والتقني يؤدي دوراً حيويًا في التنمية الوطنية, وعليه فان الباحثان يسعيان إلى دراسة دور التعليم والتدريب التقني في توفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة, وذلك بالتطبيق على أهم الكليات التقنية في قطاع غزة، وكيف يمكن تطوير قدرات نوعية للمتدربين في المجال التقني, من خلال تحديث المناهج التدريبية, وتوفير أحدث الوسائل التطبيقية أثناء عملية التدريب التقني, وذلك لضمان تأهيل المتدرب ليصبح لديه المهارات المناسبة لمتطلبات سوق العمل, حيث تظهر الكثير من الفرص في سوق العمل بمجال التقنية الحديثة, وذلك نتيجة التحول المركز في المجتمعات نحو استبدال الأجهزة ذات المواصفات التكنولوجية العالية بأخرى تقليدية, أدت إلى إيجاد فرص وفيرة لإعادة صيانتها وتشغيلها, مما يستوجب من الكليات التقنية تطوير قدرات ملائمة في مجالات التدريب التقني وتطوير مناهجه, وأيضاً استخدم وسائل تطبيقية للمحاكاة والتمرس ما بين التدريب الافتراضي وواقع سوق العمل الفعلي.

الجزء الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: مشكلة البحث:

يواجه التعليم والتدريب التقني تحديات رئيسية نتيجة التحول المتسارع نحو استبدال الوسائل والأجهزة الحديثة ذات تقنيات تكنولوجية عالية بالتقليدية, والذي أدى لتقادم معظم أساليب ووسائل التدريب التقني الحالية, ويؤكد (Wu, & Hu, 2015) أن التوجه الحالي يتزايد نحو برامج التعليم الفني بدلاً من البرامج التعليمية العامة. ويوجد في قطاع غزة نحو (11) من الكليات العاملة في مجال التعليم والتدريب التقني, ويقدر الخريجين من الكليات محل الدراسة في مجال التعليم والتدريب التقني بنحو (2498) خريج, كما تنشط بغزة مهن وحرف عديدة في مجال صيانة وتشغيل وانتاج المعدات والأجهزة ذات التكنولوجيا

الحديثة, وقد لاحظ الباحثان وجود فجوة ما بين متطلبات سوق العمل من توافر مهارات تكنولوجية مميزة للراغبين في العمل التقني والواقع الحالي, وذلك في تدني مهارات الكثير من خريجي التدريب التقني خاصة في النواحي التطبيقية للتكنولوجيا الحديثة, وتظهر جلياً مشكلة القصور في سد احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة, وأيضاً الضعف في إيجاد فرص استثمار عمل جديدة للخريجين بمجال التقنية, بالإضافة إلى التكاليف الباهظة التي يدفعها طالب خدمات إجراء الصيانة للأجهزة الحديثة, وكل ذلك يتطلب تطوير قدرات التدريب التقني كأداة رئيسية لتوفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة, إضافة إلى ضرورة تطوير مهارات المتدربين وتحديث مناهج التدريب واستخدام أحدث الوسائل التدريبية لتحاكي واقع العمل, وذلك لمعالجة نواحي القصور، ومنح التدريب التقني ميزة تنافسية في سوق العمل. وبناء على ما سبق ذكره، هل يمكن تطوير التعليم والتدريب التقني في الكليات محل الدراسة وتحسين مخرجاتها التدريبية في سد احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة بقطاع غزة؟.

ثانياً: أهداف البحث:

بعد تحديد المشكلة سعت الدراسة إلى تقييم دور التعليم والتدريب التقني في توفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة لدى الكليات التقنية الرئيسة في قطاع غزة من خلال الوصول إلى الأهداف التالية:

- التعرف على مدى توافر مهارات مناسبة لدى المتدرب التقني.

- معرفة مدى كفاءة المنهاج التدريبي في الكليات التقنية في قطاع غزة.
- الكشف عن مدى حداثة الوسائل المستخدمة بالتدريب التطبيقي في الكليات التقنية في قطاع غزة.
- الوصول إلى مدى توافر مهارات مناسبة لدى المتدرب التقني.
- التعرف على واقع احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة.
- الكشف عن العلاقة بين أبعاد التعليم والتدريب التقني (مهارة المتدرب، مهارة المدرب، كفاءة المنهاج، حداثة الوسائل التطبيقية المستخدمة) و توفير احتياجات سوق العمل في مجال التكنولوجيا الحديثة.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

بناءً على عرض مشكلة وأهداف الدراسة فإنه يمكن صياغة تساؤلات الدراسة كما يلي:

- ما هو واقع مهارة المتدرب التقني؟
- ما مدى كفاءة المنهاج التدريبي في الكليات التقنية في قطاع غزة؟
- ما مدى حداثة الوسائل المستخدمة بالتدريب التطبيقي في الكليات التقنية في قطاع غزة؟
- ما هو واقع مهارة المدرب التقني؟
- ما هو مدي توافر احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة؟
- ما هي العلاقة بين أبعاد التعليم والتدريب التقني (مهارة المتدرب، مهارة المدرب، كفاءة المنهاج، حداثة الوسائل التطبيقية المستخدمة) و توفير احتياجات سوق العمل في مجال التكنولوجيا الحديثة؟

رابعاً: فرضيات البحث:

في ضَوءِ مُشكلة وأهداف البحثِ فانه يُمكن تحديد فرضية البحثِ الرئيسية كما يلي:

- **فرضيات البحث**

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى مهارة المتدرب التقني وتوفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى كفاءة المنهاج التدريبي وتوفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى حداثة الوسائل المستخدمة بالتدريب وتوفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى مهارة المدرب وتوفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة.

خامساً: أهمية البحث:

ويمكن إبراز أهمية هذه الدراسة على النحو التالي:

أ- الأهمية النظرية:

مع الأخذ بعين الاعتبار قلة الدراسات السابقة التي تناولت التدريب التقني ودوره في توفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة، فإن الأهمية النظرية للدراسة الحالية تكمن في إمكانية التحفيز على وضع خطط عملية لتطوير دور التعليم المهني والتقني في مجال توفير احتياجات سوق العمل في مجال التكنولوجيا الحديثة, وذلك شجع الباحثان على بذل مزيد من الجهود العلمية في هذا المجال, إضافة إلى أنه من الممكن أن تحفز الدراسة الحالية على وضع خطط عملية لتطوير أساليب التدريب التقني وتأصيل الاهتمام به, كما أن هناك أهمية للدراسات الإدارية في مجال تقنيات التدريب ودورها بسد احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة, باعتبارها توفر فرص عمل كبيرة للخريجين في قطاع غزة.

ب- الأهمية التطبيقية:

تم تنفيذ الدراسة على عدد (5) من الكليات التقنية بقطاع غزة, والتي لها دور رئيسي في تقديم خدمات التعليم والتدريب التقني، كما تعتبر من أهم كليات التدريب التقني بغزة ويمكن توضيح نقاط إضافية للأهمية التطبيقية للدراسة من خلال الآتي:

- ممكن أن تساعد نتاج الدراسة في تصميم برامج تدريبية مناسبة لكليات ومعاهد الكليات التقنية، حيث تعمل على تسليح الطلاب بالكفاءات و المهارات اللازمة لسوق العمل في ظل التكنولوجيا الحديثة.
- توفير اقتراحات وتوصيات عملية لتنفيذ برامج تدريبية ذات كفاء عالية تناسب سوق العمل بغزة.
- تعد نتائج مثل هذه الدراسات أداة ومرجعًا هامًا في تحسين أداء الكليات التقنية بغزة.
- ممكن أن تكشف نتائج تلك الدراسة عن نقاط القصور في التدريب التقني وكيف يمكن تطويره؛ لتوفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة.

الجزء الثاني الإطار النظري

أولاً: مفهوم التعليم والتدريب التقني

يعد التعليم والتدريب التقني من أهم قطاعات التعليم بوصفه أحد أهم المحاور الاقتصادية للدول الساعية نحو النمو والتطور, وذلك في ظل عصر التكنولوجيا, حيث أضحت معظم وسائل وأدوات الحياة تعتمد في صناعتها على التكنولوجيا الحديثة, ويمكن عرض مفاهيم التعليم والتدريب التقني على النحو التالي:

1- **التعليم التقني**

تم تناول بعض مفاهيم التعليم التقني من النواحي النظرية التي تشمل عرضًا لنظريات التعليم التقني ومفاهيمه المتعددة من حيث الأهمية والنشأة والأهداف والفروق بين التعليم الأكاديمي والتقني، وقد عرف عطوان (2001) التعليم التقني بأنه عملية حصول الفرد على مهارات ومعلومات واتجاهات، أو تطويرها لديه، بطريقة تؤدي لتعديل أدائه ليصبح قادراً على تنفيذ جزء من العمل أو بعمل متكامل وبشكل مناسب, وتشمل الاعداد لتلك البرامج لتأهيله لمزاولة مهنة معينة أو زيادة كفاءته في مهنة يمارسها, بينما عرفه الطويسي (2013) بأنه ذلك النظام من التعليم الذي يقدم معارف نظرية وتدريبات عملية موجهة لسوق العمل، ويشمل على برامج دراسية في كافة مجالات الصناعة والزراعة والفندقة والاقتصاد, وعرف أيضاً بأنه جميع أشكال العملية التعليمية ومستوياتها التي تتضمن بالإضافة للمعارف العامة دراسة التكنولوجيا والعلوم المتصلة بها واكتساب المهارات العلمية والادراك المتصل في الممارسات المهنية في قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية (الحلبي, 2012).

2- **التدريب التقني**

يعد التدريب التقني الجانب العملي والميداني في عملية التعليم التقني, والذي يركز أكثر على تلقين وإكساب مهارات ومعارف جديدة في كيفية استخدام الوسائل والأجهزة التقنية، كما هو في واقع العمل المستهدف, وقد عرفه العاجز (2008) أنه نوع من أنواع التعلم الذي يتضمن مجموعة من المهارات والقدرات الفنية والتوجيهات السلوكية التي يقوم بها معلمو التعليم المهني والتقني بإكسابها للطلبة بهدف احداث تغييرات مرغوب بها في شتى المهن, والمساهمة في احداث التنمية الاقتصادية المطلوبة, ومواكبة التطورات التكنولوجية السريعة, ويؤكد Chodasová وآخرون 2015, أن التعليم التقني هو عملية من خلالها يكتسب ويطور الشخص معارف ومهارات وقدرات ومواقف جديدة, لذلك يجب أن يكون التعليم التقني قادر على التكيف الفوري مع ظروف سوق العمل, وعرفه فلاته من المدخل التدريبي على أن التدريب المهني هو النشاط المتسم بالصبغة العملية باكتساب المتدرب مهارات محددة في عملية من عمليات الانتاج أو التشغيل أو الصيانة أو الادارة، وقد يخضع لمستوى تعليم معين أو لفئة عمرية محددة، أو لفترة زمنية معينة (أبوعصبة, 2005).

وبعد عرض عدد من المفاهيم التي تناولت التعليم والتدريب التقني فإنه يمكن للباحثين اقتراح تعريف للتعليم التقني بأنه أسلوب تعليمي يشتمل على مناهج نظرية تترجم في تطبيقات تقنية بشكل مهارات ومعارف, تتصل بشتى المجالات

المهنية بهدف تأهيل الأفراد للانخراط الفوري في سوق العمل.

أهداف التعليم التقني

يهدف التعليم التقني إلى توفير خريجين ذي كفاءات عالية تستطيع الاندماج الفوري في سوق العمل, وتسد احتياجاته من المهن والوظائف ذات الطبيعة التقنية، ويمكن ذكر أهم أهداف التعليم والتدريب التقني حسب (أبوعصبة, 2005) كما يلي:

1. تنمية الاتجاهات الايجابية لدى المتدربين كقيمة رئيسية التي يستمد منها المجتمع توجهات نموه وتطوره.
2. مقابلة احتياجات المجتمع من العاملين وتلبيتها بمعناهما الواسع من العمالة الماهرة.
3. العمل على تلبية حاجات العمال من حيث الوعي والادراك لكل جديد ليكونوا أكثر تأهيلاً.
4. اكساب الفرد المعارف الملائمة لتخصصه وفق الأسس والمعايير المقبولة في سوق العمل، (حماد، النخالة, 2008).
5. تزويد المجتمع بالقوى العاملة الماهرة والمؤهلة، ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة (المحاريق, 2014).

التعليم التقني وسوق العمل

يوفر سوق العمل الكثير من الفرص في مجالات أكاديمية ومهنية ضمن القطاعات الاقتصادية, وقد حدث تحول كبير نتيجة الزيادة المستمرة في طلب مهن تقنية خصوصاً بعد الانتشار الواسع في شتى المجالات لوسائل وأجهزة تعمل بواسطة تكنولوجيا حديثة, وما يتطلبه ذلك من صيانة وتشغيل، ويمكن عرض توجهات التعليم التقني كما يلي:

- أهمية التعليم التقني في أسواق العمل

أصبح سوق العمل الركيزة الأساسية في توفير فرص عمل مناسبة لخريجي الكليات التقنية حيث يذكر (العجوري, ص2, 2011) أن الغرض من التعليم والتدريب المهني، يكمن في تلقين المعرفة بالعلوم والتكنولوجيا، في مجالات مهنية واسعة وتنمية الكفاءات التقنية والمهنية المطلوبة، ويعتبر التدريب التقني من أهم حلقات الوصل بين النظام التعليمي وسوق العمل، ويؤكد (Mahajan& Golahit, 2017) أن هناك نمو سريع للتعليم التقني في العقد الماضي من حيث المؤسسات والقدرة الاستيعابية, كما يرجع اللامي, النعيمي (2003) أن التطورات السريعة في شتى مجالات الحياة، جعلت من هذا العصر عصر للمعرفة والمعلومات والاتصالات والعقول، والأيدي الماهرة أكثر من الاعتماد على رأس المال، وقد عززت تلك التحولات من أهمية التعليم والتدريب المهني والتقني, ويرى Rosen, وآخرون 2018, أن هدف التعليم التقني تزويد الطلاب بالتدريب التقني في مجالات مهنية محددة, والتدريب العام لإعدادهم لسوق العمل, ويذكر (Anke & Agnes, 2019) أن مؤسسات التعليم والتدريب المهني قائمة على توفير فرص العمل ورفع القدرة التنافسية الاقتصادية لأصحاب العمل وكعلاج لبطالة الشباب, وذكر عطوان (2001) أن نظم التعليم والتدريب هي الكفيلة بإعداد أفراد المجتمع، وأصبح لزاماً عليها تهيئة أفرادها وتزويدهم بقدرات متقدمة في المعارف والمهارات والقيم تمكنهم من مواجهة تحديات الواقع، وذلك من خلال برامج مرنة ومتنوعة، كما أن البرامج والأنشطة التعليمية يجب أنْ توفر تعليماً أو تدريباً مناسباً لسوق العمل،

- التعليم التقني وتوفير فرص العمل

تعاني أسواق العمل في فلسطين من ركود اقتصادي وتدنٍ في فرص العمل المتاحة بشكل عام, نتيجة السياسات الاقتصادية للاحتلال, ويرى الكثير من الخبراء أن التعليم التقني مجال حيوي لإيجاد فرص ملائمة للتشغيل, كما يذكر المحاريق (2014) أن التعليم التقني الموجه نحو مهارات حياتية والتي تشمل على كفايات أساسية للمتطلبات التكنولوجية والاجتماعية هو ضروري عند المشاركة في أدوار منتجة ضمن مجتمعات دائمة التغيير, ويرى أحمد (2013) أن للمؤسسات المهنية أهمية كبيرة في تلبية حاجات سوق العمل, وذلك في تحقيق النهضة العلمية والتقنية, وباعتبارها أيضاً مصدراً رئيسياً لإعداد العمالة المؤهلة, والتي يحتاجها المجتمع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية, وفي مواجهة التحولات والمتغيرات العلمية والتكنلوجية الحالية والمستقبلية.

- التعليم التقني وتطوير سوق العمل

ساهم التعليم التقني في تطوير جوهري في سوق العمل خاصة في الدول النامية, التي اضطرت إلى مواكبة التغيير الهائل في متطلبات أسواق العمل بمجال المنتجات والخدمات الجديدة والتي ترتكز أيضاً على المعرفة والابتكار, حيث يركز عبدالله (2012) على أهمية الثورة المعرفية نتيجة للتقدم التقني والمعلوماتي السريع, والاستثمار في تنمية رأس المال البشري كركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة, وذلك من خلال التركيز على الفرد المتعلم القادر على التوافق مع هذا التقدم العلمي والتقني وتغييراته المستمرة, والمساهمة في عمليات الإبداع والابتكار, حيث يمثل التعليم والتدريب المهني بصوره المتعددة بعداً مهماً من أبعاد التنمية الشاملة لإقامة المجتمع المنتج, والقادر على المنافسة في ظل النظام العالمي الذي تحكمه آليات السوق واقتصاداته, حيث تنبهت المجتمعات الصناعية لهذه الحقيقة مبكراً, فأولت هذا النوع من التعليم اهتماماً كبيراً, ووفرت له جانباً من مدخلاته ووضعه في المكانة اللائقة به, ويري المولى (2012) أنه تنتشر في معظم البلدان العربية ظاهرة عدم

الموائمة ما بين مخرجات التعليم والتدريب التقني واحتياجات سوق العمل وتزداد خطورةً واتساعاً, وبرزت هذه الآثار في بطالة متزايدة وانتاجية منخفضة, وضعف في القدرة التنافسية واعتماد متزايد على المهارات الأجنبية, ويذكر بدرخان(2014) أن التعليم المهني يحتل مكانة هامة في السياسات التربوية للدول المتقدمة والنامية كافة، لما يوفره من مزايا كثيرة في النظام التعليمي وميادين العمل, وتنبع أهميته من كونه ضرورة لأي مجتمع لضمان وجود الكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة التي تستطيع القيام بكل ما تحتاجه الخطط التنموية فيها, وحسب (تقرير مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني 2014) يعد قطاعِ التعليم التقني والتدريب المهني في البلدان العربية وظيفة ثانية تتمثل في توفيرِ العمالةِ المعرفية من المستويات الوسيطة التي يحتاج إليها اقتصاد المعرفة وذلك لمواجهة تحديات العولمة المتمثلة في تحييدِ آثارِها السلبية والاقتصادية والاجتماعية، ورفعِ القدرات على تطبيق المعارفِ المهنية المكتسَبة في مسارات الإنتاج المختلفة, بما يؤدي إلى تحسينِ المواءمة بين العرض والطلب خاصة في مجالاتِ الاقتصاد الجديد.

التعليم التقني والتكنولوجيا

أحدث انتشار التكنولوجيا الحديثة بوسائلها وتقنياتها المتقدمة تحولات جذرية, أثرت على معظم نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية, وأدت إلى تغييرات واسعة في أنماط المعيشة, وإعادة في تشكيل عادات وقيم المجتمعات لتتلاءم مع تلك التحولات التي تتصف بالسرعة والتغيير؛ وعليه ظهرت احتياجات كبيرة ومتنوعة في سوق العمل التقني, خاصة في مجال صيانة وتشغيل وسائل التكنولوجيا الحديثة, وأدت إلى ضرورة الاهتمام في برامج التعليم والتدريب التقني بما يواكب التطورات التكنولوجيا, ووفرت فرص عمل جديدة في مجال الوظائف التقنية, ويرى الشرقاوي (2003) أن التكنولوجيا الحديثة تتمثل بأنها القدرة على اكتساب مهارات على كيفية استخدام كل ما هو جديد وحديث في مجال توظيف مستحدثات التكنولوجيا في العملية التعليمية من أجهزة وآلات حديثة وأساليب تدريسية, بهدف زيادة قدرة المعلم على التعامل معها وتوظيفها في العملية التعليمية, وحسب تقرير (المجلس الاقتصادي 2017) إن قطاع التعليم المهني والتقني والتدريب يعتبر من أهم أدوات التنمية الاقتصادية والبشرية, وذلك من خلال اعداد الشباب وتأهيلهم لتلبية احتياجات سوق العمل، وأيضاً في تدريب العمال على ممارسات لرفع كفاءتهم ومواكبة التطورات التكنولوجيا, ويذكر (Christian, 2011) أن التعليم التقني يهتم في تنمية الموارد البشرية التكنولوجية النوعية الموجهة نحو مجموعة من الحرفيين المهرة, والاعتماد على الذات في المجالات المهنية والتقنية, ويرى (Cáśtková, & Kropác, 2015) أن تدريس المواد الفنية يجب أن يزود الطلبة بالمؤهلات التقنية اللازمة للتعامل مع المواقف الإشكالية (الحالية والمستقبلية) المرتبطة باستخدام التكنولوجيا, وضمن فهم للأنظمة والعمليات الفنية، و تطوير متطلبات سوق العمل الفني.

ويرى الباحثان أن التكنولوجيا الحديثة أصبحت واقعًا يؤثر على جميع مجالات الحياة اليومية. وعليه؛ لا بد من بناء برامج تعليمية جديدة في المجال التقني والمهني، يكون محور ارتكازها في توفير أسس للمهارات والمعارف التي يجب توافرها في خريجي الكليات التقنية، وذلك لمساعدتهم في الانخراط الحيوي والسريع في سوق العمل وتعزيز قطاعات الاقتصاد.

أسباب ضعف التعليم التقني

يواجه التعليم والتدريب التقني العديد من التحديات تعيق من خطط تطوير برامجه, بما يواكب التغييرات المستمرة في مجال التكنولوجيا الحديثة، التي أوجدت واقعًا جديدًا يستلزم النهوض في أدوات ووسائل ومنهجية التعليم التقني، ليقابل متطلبات سوق العمل من مهارات ومعارف تقنية عالية المستوى، ويمكن ذكر أهم أسباب ضعف التعليم التقني كما ذكرت (منظمة العمل العربية, 2009) على النحو التالي:

1. عدم وجود استراتيجية وسياسة وطنية للتعليم بمعظم الدول العربية, وإن وجدت فإنها غالباً لا تناسب واقع التطبيق.
2. ضعف في مساهمة القطاع الخاص وإنشاء الشراكات مع مؤسسات التعليم والتدريب الحكومي.
3. النظرة السلبية والاعتقاد الخاطئ للمجتمع في تدني أهمية التعليم التقني أدى لضعف في الإقبال عليه.
4. المحدودية في تطوير قدرات المدربين لمواءمة المستجدات التقنية المعاصرة.
5. تقادم نمطية التخصصات والمناهج التدريبية وقصور الكثير من البرامج التدريبية للتعليم التقني.
6. وجود ضعف في الاستعداد الذهني من قبل المدربين للتعامل مع تقنيات التعليم الحديثة.
7. استخدام أساليب التدريب التقليدية التي تعتمد على التلقين، وأنماط متقادمة لا تتوافق مع متطلبات التدريب الحديثة.
8. ارتفاع تكاليف التعليم التقني مقارنة بالتعليم العام بسبب طبيعته التطبيقية ومستلزماته من ورش العمل والأجهزة الحديثة (النجمي, 2006).
9. تقادم المناهج التدريبية وعدم إجراء مراجعات دورية لمناهج التدريب المهني (Raza & Khalid, 2017).

ويرى الباحثان أن التعليم التقني يعاني من مشاكل وتحديات متشابهة في معظم الدول النامية, أهما تقادم أساليب وأجهزة التدريب المهني, بالإضافة إلى ضرورة تطوير مناهج التعليم المهني, والحرص على التطوير الدائم لمهارات المدربين, وذلك لتحقيق الغايات المرجوة من ذلك النوع من التعليم, كما يؤكد (Distal et al., 2012)على أهمية التقييم المستمر لجودة الأدوات التعليمية المادية للتعليم الفني والتقني ويضيف (Bozick & Dalton, 2015) أن تطوير مناهج التعليم المهني والتقني بشكل متكامل يحسن من الاستعداد الأكاديمي والمهني المستهدف.

ثانياً: الدراسات السابقة

اتفقت معظم الدراسات السابقة (Alcaraz , وآخرون، 2019, الأغا، 2018, الشمسي، 2017, , Odo وآخرون، 2017, Hirschy وآخرون 2015), على دور وأهمية التعليم والتدريب التقني في توفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة، وفيما يلي استعراض لأهم تلك الدراسات و نتائجها:

سعت دراسة Alcaraz, وآخرون (2019), إلى تنفيذ بحث تطبيقي على شركة متوسطة الحجم تهتم في إنشاء برامج تركز على قطاع الصناعة (مثل السياحة و صناعة الاتصالات) وتدعم الحلول الشاملة لتعزيز تلك القطاعات, وصولاً إلى تحليل العوامل الرئيسية الخاصة في نجاح تنفيذ مبادرة للتعليم الفني, وأيضاً تدريب فنيين متعددين ليكونوا قادرين على العمل بكفاءة في تلك الصناعات, وفي اطار تحالف بين القطاعين العام والخاص في جمهورية الدومينيكان, وقد اعتمدت منهجية الدراسة على أسلوب المقابلات والملاحظات وأسلوب تحليل المحتوى, وكان من أهم النتائج أن احتياجات التعاون ما بين القطاعين الخاص والعام يتطلب إيجاد استراتيجية تنافسية قوية تعتمد على الفنيين المؤهلين القادرين على تقديم خدمات متعددة, كي تكون المحرك الرئيسي في أسلوب مبادرة الأعمال التجارية للتعليم الفني, والتي تعمل على تجنيد تحالف كبير من أصحاب المصلحة، والمشاركة في نهج نجاحات صغيرة نظامية من أسفل إلى أعلى، وقد ينتج عن هذه المبادرة فوائد اقتصادية كبيرة للشركات وتغيير جوهري للجوانب الأساسية للتعليم التقني المستهدف, أما دراسة الأغا (2018) فقد هدفت إلى التعرف على دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل في محافظات غزة دراسة تطبيقية على كلية فلسطين التقنية دير البلح, وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي, وكان من أهم نتائج الدراسة أن درجة تقدير التعليم التقني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني جاءت بدرجة كبيرة بنسبة (76.40 %)، أيضاً وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات دور التعليم التقني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغيرات الجنس والعمر, واتضح أن الفروق كانت لصالح الذين تزيد أعمارهم عن 20 سنة فأكثر, من ناحية أخرى هدفت دراسة الشمسي (2017) إلى تشخيص واقع التدريب والتعليم والمهني في اليمن, وتحليل العلاقة بين مدخلات التعليم والتدريب التقني ومخرجاته، وتحديد أوجه القصور التي يعاني منها، وذلك لتجنبها مستقبلاً، وقد استخدم المنهج الوصفي المسحي وتحليل المضمون، وكان من أهم نتائج الدراسة عدم وجود توازن بين مدخلات ومخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني ومتطلبات التنمية، اضافة لغياب استراتيجية ورؤية واضحة لتحديد أهمية هذا النوع من التعليم الوسطي (المهني) والتعليم العالي في تحقيق استراتيجيات التطوير والتنمية, بينما سعت دراسة Odo J.U وآخرون (2017) إلى التعرف على دور التعليم التقني كواحد من أكثر وسائل تنمية الموارد البشرية فعالية, ومناقشة حال القوى العاملة الفنية الماهرة في نيجيريا وتأثيرها على التطور التكنولوجي, وتعزيز شراكة القوى العاملة اللازمة لتطوير مناهج للتدريب التقني, ودور المجتمع والحكومة والأفراد, وكان من أهم نتائج الدراسة أن التعليم التقني يمكن أن ينمي الموارد الموارد البشرية في نواحي المهارات التكنولوجية اللازمة لمواكبة سرعة التحول العالمي التكنولوجي والاقتصادي, وأن تطور نيجيريا يتطلب وجود مؤسسات تقنية ومهنية مجهزة جيدًا من حيث أدوات ومناهج التعليم التقني الحديثة، وأيضاً مطلوب من الحكومة الاستثمار بجدية بالغة في التعليم التقني، حيث لا يمكن لأي دولة أن تنافس بفعالية في السوق العالمية الا من خلال القوى العاملة المتعلمة ذات المستوى التعليمي الجيد, بينما ركزت دراسة حمدان (2017) على قياس أثر التعليم التقني والتدريب المهني على التنمية الاقتصادية في قطاع غزة خلال الفترة 1995 - 2016 ، واستخدم الباحث المنهج القياسي لتقدير العلاقة الانحدارية بين المتغيرات المستقلة (العمالة التامة، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، عدد خريجي التعليم التقني، عدد خريجي التدريب المهني) مع المتغير التابع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في قطاع غزة، وكان من أهم نتائج الدراسة أن مرونة العمالة التامة 38% وهذا يعني أن زيادة العمالة التامة في قطاع غزة بنسبة 100 % سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بنسبة 38 %، وأن مرونة التدريب المهني بلغت 24% وهذا يعني أن زيادة التدريب المهني بنسبة 100 % سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بنسبة 24 % في قطاع غزة, بينما هدفت دراسة Hirschy وآخرون (2015) إلى التعرف على واقع طلاب التعليم التقني الذين يسعون للحصول على شهادة مساعد في المعاهد التقنية التي تعمل وفق نظام دراسي لمدة عامين, ونفذت الدراسة في جامعة (University of Louisville) بالولايات المتحدة الأمريكية, وتم تناول العديد من النماذج لتقدم أفضل نموذج مفاهيمي لنجاح الطلاب في التعليم المهني والتقني في كليات المجتمع, وقد اعتمد الباحثون على أسلوب المتابعة والملاحظة للطلبة بعد المرحلة الثانوية وذلك بتطوير نماذج تهدف إلى وصف دقيق للظروف والخصائص التي تؤدي إلى تناقص أعداد الطلبة نحو إكمال الدراسة بالكليات المهنية, وحاولت النماذج شرح تجارب بعض الطلاب في كليات المجتمع المهنية, وكان من أهم نتائج الدراسة أن برامج كلية المجتمع المهنية توفر فرصة لحياة أفضل لكثير من المهتمين من الطلاب ضمن القوى العاملة, بالإضافة إلى أنه يمكن أن يساعد النموذج المفاهيمي المقترح أعضاء هيئة التدريس بالكلية المجتمعية للنهوض بها، وأيضاً يوفر دعم للمسؤولين وصناع السياسة في وضع وتصميم سياسات وبرامج لدعم نجاح الطلبة المهنيين.

الفجوة البحثية ما بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

لوحظ أن هنالك اختلافًا بين موضوع الدراسة الحالية والدراسات السابقة من محاور عدة منها؛ الشمولية وذلك بتمايز الدراسة الحالية بربطها للتدريب التقني بأبعاده المفترضة وتوفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة, بينما معظم الدراسات السابقة تناولت التدريب التقني بمفهوم عام, واختلفت الدراسة الحالية أيضاً باختلاف بعض متغيراتها مقارنة في متغيرات الدراسات السابقة, وكذلك انفردت الدراسة بمجال التطبيق في بحث دور التعليم والتدريب التقني في توفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة لمعظم الكليات التقنية في قطاع غزة من وجهة نظر خرجيها, وأيضاً من حيث عمق النتائج فقد توصلت الدراسة الحالية لنتائج أكثر شمولاً ودقة وارتباطاً, نظراً للعدد الكافي من الكليات عينة الدراسة, وكذلك تعدد أبعاد متغيراتها مقارنة بمحدودية غالبية أبعاد متغيرات الدراسات السابقة.

الجزء الثالث: منهجية الدراسة

أولاً: منهج الدراسة:

تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي واقعية ويصفها كيفياً أو كمياً، حث يصف الأسلوب الكيفي الظاهرة وخصائصها، أما التعبير الكمي يترجم بأرقام ذات دلالة توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى، كما تم اعتماد الاستبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة.

مصادر البيانات:

تم استخدام مصدرين للبيانات كما يلي:

- مصادر أولية: تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات ذات الصلة ثم تم تحليلها إحصائيا للإجابة عن أسئلة و فرضيات البحث و الوصول للنتائج.
- مصادر ثانوية: تم الاطلاع على الكتب والمراجع ذات العلاقة، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة بهدف بناء استبانة الدراسة.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يشمل إجمالي الخريجين في الكليات التقنية في قطاع غزة والبالغ عددها (5) كليات تقنية محل الدراسة، للعام الدراسي 2018/2017، حيث بلغ إجمالي مجتمع الدراسة (2050) خريجًا من الخريجين في هذه الكليات التقنية محل الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (1). وذلك وفق الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم في محافظات غزة الصادر عن وزارة التربية والتعليم العالي في فلسطين للعام الدراسي 2019/2018، صفحة (71).

عينة البحث:

اعتمد البحث على أسلوب العينة العشوائية الطبقية، لذا تم اختيار عينة عشوائية طبقية من إجمالي الخريجين من مجتمع البحث في قطاع غزة، للعام الدراسي 2018/2017، حيث بلغت عينة البحث (324) خريجًا، وذلك عند معامل ثقة (95%) ونسبة خطأ (5%)، كما هو موضح في جدول رقم (1)، وقد قام الباحثان بتوزيع الاستبانة على الفئة المستهدفة، وكانت نسبة الاستجابة 76% كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (1): مجتمع الدارسة للعام الدراسي 2018/2017

الكلية	عدد الخريجين	عينة الدراسة	نسبة الاستجابة
الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا	231	37	75.68%
كلية فلسطين التقنية	117	18	66.67%
الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية	1032	163	77.30%
الكلية العربية الجامعية للعلوم التطبيقية	62	10	70%
كلية الدراسات المتوسطة- الأزهر	608	96	76.04%
المجموع	**2,050**	**324**	**76%**

ثالثاً: أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات الميدانية للدراسة, كما جرى عرض الاستبانة على عدد (7) من المحكمين من ذوي الاختصاص للتأكد من مناسبتها وأخذ بعض الملاحظات وتعديلها, حيث تناولت دور التعليم والتدريب التقني وعلاقته في توفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة في الكليات التقنية في قطاع غزة، وتتكون استبانة الدراسة من محورين رئيسين هما:

المحور الأول: محور التدريب التقني: ويشمل هذا المحور المجالات التالية من الجمل:

مهارة المتدرب التقني: ويتكون من (6) جمل.

كفاءة المنهاج التدريبي: ويتكون من (6) جمل.

حداثة الوسائل المستخدمة بالتدريب التطبيقي: ويتكون من (5) جمل.

مهارة المعلم: ويتكون من (6) جمل.

المحور الثاني: محور توفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة: ويشتمل على (10) جمل.

وقد تم استخدام المقياس العشاري التدريجي الذي يبدأ بدرجة موافقة منخفضة جداً بقيمة (1) وينتهي بأعلى درجة موافقة بقيمة (10) وذلك لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة، حيث تم التقدير أن ذلك المقياس فيه درجة مرونة عالية تناسب نوعية الخريجين المستهدفين في الدراسة.

الدراسة الاستطلاعية

تم توزيع عدد 33 استبانة على عدد من عينة الدراسة للتأكد من صلاحيتها وجاهزيتها للتوزيع النهائي.

صدق الاستبانة Validity:

تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1. **الصدق من وجهة نظر المحكمين «الصدق الظاهري»:**

استجاب الباحثان لآراء عدد من المحكمين، وقاما بإجراء ما يلزم من إضافة أو وتعديل في ضوء ملاحظات المحكمين، حتى خرجت الاستبانة في صورتها النهائية للتوزيع.

2. **صدق المقياس وثبات الاستبانة:**

أ - الاتساق الداخلي Internal Validity: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل جملة من جمل الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الجمل، وقد قام الباحثان بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل جملة من جمل مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

ب- الصدق البنائي للاستبانة Structure Validity: يعد الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الاستبانة بالدرجة الكلية لجمل الاستبانة. يبين الجدول (2)، معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات البحث مع الدرجة الكلية لجمل الاستبانة، والذي يبين أنَّ معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية (α=0.05)، وبذلك فإنَّ جميع المجالات صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (2)

معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات البحث مع الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة

م	المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
	مهارة المتدرب التقني	0.890	*0.000
	كفاءة المنهاج التدريبي	0.794	*0.000
	حداثة الوسائل المستخدمة بالتدريب التطبيقي	0.786	*0.000
	مهارة المدرب التقني	0.781	*0.000
	توفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة	0.814	*0.000

*الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى معنوية (α = 0.0 5)

جـ - ثبات الاستبانة: يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة النتيجة نفسها لو تمَّ إعادة توزيعها لأكثر من مرة تحت الظروف والشروط نفسها، أي بعبارة أخرى إنَّ ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائجها وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تمَّ إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تحقق الباحثان من ثبات استبانة البحث من خلال الطريقة التالية:

- **طريقة حساب معامل ألفا كرونباخ:**

جدول (3)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المجال	معامل ألفا كرونباخ (الثبات)	الصدق*
	مهارة المتدرب التقني	0.861	0.928
	كفاءة المنهاج التدريبي	0.930	0.964
	حداثة الوسائل المستخدمة بالتدريب التطبيقي	0.937	0.968
	مهارة المدرب التقني	0.779	0.883
	توفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة	0.826	0.909
لجميع فقرات الاستبانة		0.983	0.978

يتبين من الجدول رقم (3) السابق، أن درجة معامل الصدق لبعدي محاور الاستبانة كانت (0.978) وتراوحت للمجالين ما بين (0.883 – 0.968) وهذا يعني أن درجة معامل الصدق لجميع الأبعاد مرتفعة وهي دالة إحصائيا عند مستوى (0.5%) وبذلك تعتبر درجة الصدق لجميع مجالات الاستبانة مقبولة وصادقة لما وضعت له.

رابعاً: أساليب التحليل الاحصائي:

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

1- **الإحصاء الوصفي:** تم استخدام برنامج (SPSS) الإحصائي في تفريغ وتحليل البيانات التي تم جمعها من الاستبانة وذلك لتوصيف متغيرات الدراسة من خلال البيانات التي تم جمعها.

2- **الإحصاء الاستدلالي:** اعتمد الباحثان في تحليل بيانات الدراسة على أساليب الإحصاء التحليلي للتأكد من صحة الفرض، ومن هذه الأساليب ما يلي:
- معامل ارتباط بيرسون.
- اختبار كولمجوروف - سمرنوف (K-S)
- اختبارات معاملات (t).
- النسب المئوية والتكرارات.

الجزء الرابع: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة وعرض النتائج

أولاً: تحليل فقرات الاستبانة:

1- **للإجابة عن السؤال الأول تم تحليل جمل بعد مهارة المتدرب التقني:**

للإجابة عن سؤال البحث الأول (ما هو واقع مهارة المتدرب التقني؟) تضمنت الاستبانة عدد (6) من الجمل التي تقيس إجابات المشاركين وذلك باستخدام اختبار (t) و كانت النتيجة على النحو الآتي المبين في الجدول رقم(4)

جدول (4)
المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (sig.) لكل فقرة من فقرات المجال «مهارة المتدرب التقني»

م.	الفقــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
	أستطيع ممارسة المهارات التي تدربت عليها في واقع العمل التقني	4.04	1.24	80.77	2
	أكسبني التدريب التقني مهارات ملائمة تؤهلني لممارسة وظائف تقنية متخصصة	4.05	1.16	81.06	1
	اكتسبت من الكلية مهارات عملية ساعدت في تطوير قدراتي التقنية	3.98	1.31	79.67	3
	ساهمت المهارات التدريبية التي اكتسبتها في الحصول على فرص عديدة في سوق العمل	3.50	1.28	70.00	5
	تتناسب المهارات المكتسبة من التدريب في التعامل التقني مع الأجهزة التكنولوجية الحديثة	3.62	1.32	72.40	4
	حرص المدربون بالكلية على استخدم وسائل للتقييم للتأكد من تطبيق المهارات بشكل مناسب	3.73	1.13	74.63	٦

جميع فقرات المجال معًا		3.89	1.12	77.70	

• يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع الجمل (3.89) وأن إجمالي الوزن النسبي لجميع الجمل المرتبطة في مجال مهارة المتدرب جاءت مرتفعة، حيث بلغت (77.70%) ، وجاءت أعلى إجابة للجملة التي تنص على «أكسبني التدريب المهني مهارات ملائمة تؤهلني لممارسة وظائف مهنية متخصصة» حيث بلغ وزنها النسبي (81.06%) ، في حين جاءت أقل إجابات لأفراد العينة على الجملة التي تنص ساهمت المهارات التدريبية التي اكتسبتها في الحصول على فرص عديدة في سوق العمل « حيث بلغ وزنها النسبي (70.00%).

1- **للإجابة عن السؤال الثاني تم تحليل جمل بعد كفاءة المنهاج التدريبي:**

للإجابة عن سؤال البحث الثاني (ما مدى كفاءة المنهاج التدريبي في الكليات التقنية في قطاع غزة؟) تضمنت الاستبانة عدد (6) من الجمل التي تقيس اجابات المشاركين وذلك باستخدام اختبار (t) و كانت النتيجة على النحو الآتي المبين في الجدول رقم(5)

جدول رقم (5)

المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (sig.) لكل فقرة من فقرات المجال « كفاءة المنهاج التدريبي»

م.	الفقــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
	يوجد خطة تدريبية واضحة للمنهاج التدريبي للقسم الذي التحقت به	4.01	1.07	80.20	1
	وفرت المناهج التدريبية بالكلية غالبية متطلبات التدريب اللازم لكسب المهارات التقنية	3.70	1.31	74.02	3
	يتضمن المنهاج التدريبي أنشطة عملية مناسبة للمهارات	3.76	1.32	75.20	2
	اتصفت المناهج التدريبية التي درستها في الكلية بالحداثة وملاءمتها للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة	3.19	1.24	63.88	6
	لاحظت أن هناك تطابق كبير ما بين ما تعلمناه من المناهج التدريبية وواقع سوق العمل	3.53	1.28	70.61	5
	تهتم ادارة الكلية باستمرار باستخدام وسائل لتقييم المناهج التدريبية	3.65	1.28	72.93	4
	جميع فقرات المجال معًا	3.70	1.19	74.07	

• يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع الجمل (3.70) وأن إجمالي الوزن النسبي لجميع الجمل المرتبطة في مجال كفاءة المنهاج التدريبي جاءت مرتفعة، حيث بلغت (74.07%) ، وجاءت أعلى إجابة للجملة التي تنص على «يوجد خطة تدريبية واضحة للمنهاج التدريبي للقسم الذي التحقت به» حيث بلغ وزنها النسبي (80.20%) بينما جاءت أقل إجابات لأفراد العينة على الجملة التي تنص على «اتصفت المناهج التدريبية التي درستها في الكلية بالحداثة وملائمتها للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة» حيث بلغ وزنها النسبي (63.88%).

3- للإجابة عن السؤال الثالث تم تحليل جمل بعد حداثة الوسائل المستخدمة بالتدريب التطبيقي:

للإجابة عن سؤال البحث الثالث (ما مدى حداثة الوسائل المستخدمة بالتدريب التطبيقي في الكليات التقنية في قطاع غزة؟) تضمنت الاستبانة عدد (5) من الجمل التي تقيس اجابات المشاركين وذلك باستخدام اختبار (t) و كانت النتيجة على النحو الآتي المبين في الجدول رقم(6)

جدول (6)

المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (sig.) لكل فقرة من فقرات المجال "تنويع حداثة الوسائل المستخدمة بالتدريب التطبيقي»

م.	الفقــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
	اهتمت الكلية في توفير أحدث الأجهزة عند ممارسة التدريب التقني	3.30	1.47	66.00	4

	اتصفت الوسائل المستخدمة في التدريب التقني في الكلية بالحداثة	3.15	1.50	63.02	5
	استخدم المدربون تقنيات تدريبية حديثة تتناسب مع واقع الوظائف بسوق العمل	3.74	1.48	74.77	2
	حرصت الكلية باستمرار على تجديد كافة الوسائل والأجهزة التدريبية	3.90	1.31	78.00	1
	اتصفت الأجهزة المستخدمة في التدريب التقني أنها ذات تكنولوجيا حديثة	3.40	1.38	67.97	3
جميع فقرات المجال معًا		3.45	1.40	68.94	

• يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع الجمل (3.45), وأن إجمالي الوزن النسبي لجميع الجمل المرتبطة في مجال تنويع حداثة الوسائل المستخدمة بالتدريب التطبيقي جاءت بدرجة متوسطة وبوزن نسبي (68.94%)، وكانت أعلى إجابة للجملة التي تنص على «حرصت الكلية باستمرار على تجديد كافة الوسائل والأجهزة التدريبية» حيث بلغ وزنها النسبي (78%)، في حين كانت أقل إجابات لأفراد العينة على الجملة التي تنص على «اتصفت الوسائل المستخدمة في التدريب التقني في الكلية بالحداثة» حيث بلغ وزنها النسبي (63.02%).

4- للإجابة عن السؤال الرابع تم تحليل جمل مجال «مهارة المدرب التقني»

للإجابة عن سؤال البحث الرابع (ما هو واقع مهارة المدرب التقني؟) تضمنت الاستبانة عدد (6) من الجمل التي تقيس اجابات المشاركين وذلك باستخدام اختبار (t) و كانت النتيجة على النحو الآتي المبين في الجدول رقم(7)

جدول (7)

المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (sig.) لكل فقرة من فقرات المجال "مهارة المدرب التقني»

م.	الفقــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
	اتصف معظم المدربين في الكلية بمهارات عالية في التدريب التقني	3.60	1.28	72.00	4
	استطاع المدربون استخدام الأجهزة ذات التكنولوجيا الحديثة أثناء التدريب	3.55	1.31	71.06	5
	حرصت الكلية على تقييم أداء المدربين من خلال نماذج تقيس رأي المتدربين بالعملية التدريبية	3.85	1.31	77.00	1
	اكتسبت من المدربين بالكلية مهارات حديثة مناسبة للوظائف بسوق العمل	3.66	1.37	73.25	3
	استخدم المدربون حالات تدريبية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في التدريب التقني	3.28	1.24	65.60	6
	استخدم المدربون باستمرار وسائل لتقييم المتدربين للتأكد من تطبيق المهارات بشكل مناسب	3.77	1.29	75.402	
جميع فقرات المجال معًا		3.61	1.20	72.13	

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع الجمل (3.61) وأن إجمالي الوزن النسبي لجميع الجمل المرتبطة في مجال مهارة المدرب التقني جاءت مرتفعة، بوزنها نسبي (72.13%) وكانت أعلى إجابة للجملة التي تنص على «حرصت الكلية على تقييم أداء المدربين من خلال نماذج تقيس رأي المتدربين بالعملية التدريبية» وبوزن نسبي (77.00%) في حين جاءت أقل إجابات أفراد العينة على الجملة التي تنص على «استخدم المدربون حالات تدريبية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في التدريب التقني» بوزن نسبي (65.60%),%).

5- للإجابة عن السؤال الخامس تم تحليل جمل مجال «مدي توافر احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة»:

للإجابة عن سؤال البحث الخامس (ما هو مدي توافر احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة؟) تضمنت الاستبانة عدد (10) من الجمل التي تقيس اجابات المشاركين وذلك باستخدام اختبار (t) و كانت النتيجة على النحو الآتي المبين في الجدول رقم(8)

جدول (8)

المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (sig.) لجميع مجالات محور «احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة»

م.	الفقــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
	يتوفر في سوق العمل بقطاع غزة الكثير من فرص التوظيف بمجال التكنولوجيا الحديثة	3.07	1.37	61.38	10
	تخرج الكليات التقنية كفاءات مناسبة للعمل بوظائف عالية الحداثة يحتاجها سوق العمل بغزة	3.67	1.32	73.33	1
	توجد فرص كثيرة للعمل بمجالات تقنية في صيانة وتشغيل وانتاج التكنولوجيا الحديثة بغزة	3.35	1.43	66.99	5
	تحرص الكليات التقنية على تطوير قدراتها لملائمة مهارات العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة	3.40	1.27	68.01	3
	يوجد تشابه لحد كبير ما بين المهارات التكنولوجية لخريجي الكليات التقنية والمهارات التي يتطلبها سوق العمل	3.61	1.35	72.24	2
	يوجد زيادة مستمرة في فرص العمل بمجال الصيانة والتشغيل لمهن التكنولوجيا الحديثة بغزة	3.13	1.47	62.60	8
	يستطيع خريجي الكليات التقنية الحصول بسهولة على فرص عمل بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة	3.27	1.46	65.456	
	يتوفر لدي معظم المهارات والمعارف اللازمة للعمل بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة	3.23	1.46	64.51	7
	يعتبر التدريب التقني فرصة للتميز في سوق مهن التكنولوجيا الحديثة بغزة	3.12	1.53	62.40	9
	يوفر سوق العمل في غزة معلومات كافية عن فرص العمل تساعد في توظيف خريجي الكليات التقنية	3.39	1.19	67.88	4
المتوسط العام		**3.28**	**1.16**	**65.63**	

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع الجمل (3.28)، وإجمالي الوزن النسبي لجميع الجمل المرتبطة في مجال احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة جاءت متوسطة، بوزن نسبي (65.63%)، وكانت أعلى إجابة للجملة التي تنص على «تخرج الكليات التقنية كفاءات مناسبة للعمل بوظائف عالية الحداثة يحتاجها سوق العمل بغزة» بوزن نسبي

(73.33%) ، في حين جاءت أقل إجابات لأفراد العينة على الجملة التي تنص على «يتوفر في سوق العمل بقطاع غزة الكثير من فرص التوظيف بمجال التكنولوجيا الحديثة» بوزن نسبي (61.38%).

ثانياً اختبار فروض الدراسة

الفرض الأول:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مهارة المتدرب التقني وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة.

يتضح من الجدول (9) أنَّ معامل الارتباط بين مهارة المتدرب التقني وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة في الكليات التقنية بقطاع غزة يساوي (0.617)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (α=0.05) وهذا يشير لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية موجبة بين مهارة المتدرب التقني وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة في الكليات التقنية بقطاع غزة.

جدول (9)

معامل الارتباط بين بين مهارة المتدرب التقني وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة في الكليات التقنية غزة

المجال	الاحصاء	توفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة
مهارة المتدرب التقني	معامل الارتباط	*0.617
	القيمة الاحتمالية	0.000

* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 >= α

نتيجة الفرضية: توجد علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة 0.05)=>α) بين مهارة المتدرب التقني وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة في الكليات التقنية بقطاع غزة, وهذا يؤكِّد على أنه كلما كان هناك مهارة للمتدرب التقني في الكليات التقنية بقطاع غزة ازدادت احتمالات توفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة.

الفرض الثاني:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مهارة المدرب التقني وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة.

يتضح من الجدول (10) أنَّ معامل الارتباط بين مهارة المدرب التقني وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة في الكليات التقنية بقطاع غزة يساوي (0.742)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية موجبة بين مهارة المدرب التقني وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة في الكليات التقنية بقطاع غزة.

جدول (10)

معامل الارتباط بين بين مهارة المدرب التقني وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة في الكليات التقنية بقطاع غزة

المجال	الاحصاء	وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة
مهارة المدرب التقني	معامل الارتباط	*0.742
	القيمة الاحتمالية	0.000

* الارتباط دال إحصائيا عند مستوي دلالة 0.05 >= α

وهذا يؤكِّد على أنه كلما ارتفعت مهارة المدرب التقني في الكليات التقنية بقطاع غزة فإن احتمالات توفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة تزداد، ويفسر الباحثان ذلك بأنَ مهارة المدرب التقني تنعكس ايجابياً على صقل مهارة المتدرب مما يجعله أكثر قدرة على توفير متطلبات واحتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة.

الفرض الثالث:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كفاءة المنهاج التدريبي وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة.

يتضح من الجدول (11) أنَّ معامل الارتباط بين كفاءة المنهاج التدريبي وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة في الكليات التقنية بقطاع غزة يساوي (0.631)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية موجبة بين كفاءة المنهاج التدريبي وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة في الكليات التقنية بقطاع غزة.

جدول (11)
معامل الارتباط بين بين كفاءة المنهاج التدريبي وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة في الكليات التقنية غزة

المجال	الاحصاء	وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة
كفاءة المنهاج التدريبي	معامل الارتباط	*0.631
	القيمة الاحتمالية	0.000

* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 >= α

نتيجة الفرضية: توجد علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة 0.05)=>α) بين كفاءة المنهاج التدريبي وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة في الكليات التقنية بقطاع غزة, وهذا يؤكِّد على أنه كلما كان هناك كفاءة بالمنهاج التدريبي في الكليات التقنية بقطاع غزة ازدادت احتمالات توفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة.

الفرض الرابع:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين حداثة الوسائل التطبيقية المستخدمة وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة.

يتضح من الجدول (12) أنَّ معامل الارتباط بين حداثة الوسائل التطبيقية المستخدمة وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة في الكليات التقنية بقطاع غزة يساوي (0.719)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية موجبة بين حداثة الوسائل التطبيقية المستخدمة وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة في الكليات التقنية بقطاع غزة.

جدول (12)
معامل الارتباط بين بين حداثة الوسائل التطبيقية المستخدمة وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة في الكليات التقنية بقطاع غزة

المجال	الاحصاء	وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة بغزة
حداثة الوسائل التطبيقية المستخدمة	معامل الارتباط	*0.719
	القيمة الاحتمالية	0.000

* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 >= α

نتيجة الفرضية: توجد علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة 0.05)=>α) بين حداثة الوسائل التطبيقية المستخدمة وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة في الكليات التقنية بقطاع غزة, وهذا يشير على أنه كلما كان هناك حداثة في الوسائل التطبيقية المستخدمة في الكليات التقنية بقطاع غزة ازدادت احتمالات توفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة.

الجزء الخامس: مناقشة نتائج الدراسة

بعد عرض نتائج التحليل الإحصائي والإجابة على تساؤلات الدراسة وتبيان نتائج الفرضيات التي أظهرت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية موجبة بين مهارة المتدرب التقني وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة في الكليات التقنية بقطاع غزة بنسبة (61.7%), وذلك يتفق مع دراسة (الأغا, 2018) التي أثبتت وجود قدرات لدى خريجي الكليات التقنية, وأن التعليم التقني يسد احتياجات سوق العمل الفلسطيني بنسبة تقارب (76.40 %), واتضح أيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية موجبة بين مهارة المدرب التقني وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة في الكليات التقنية بقطاع غزة بنسبة تقارب (74.2%), وذلك اتفق مع دراسة (الشمسي, 2017) التي وضحت أهمية وجود توازن بين مدخلات التعليم التقني والمهني (مهارات المدرب، والمتدرب، وعملية التدريب) ومتطلبات التنمية, وكذلك تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية موجبة بين كفاءة المنهاج التدريبي وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة في الكليات التقنية بقطاع غزة بنسبة (63.1%), وذلك يتفق مع دراسة (Odo J.U, وآخرون 2017), التي أكدت على أهمية تطوير مناهج للتدريب التقني ووجود مؤسسات تقنية ومهنية مجهزة جيدًا, وأيضاً تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية موجبة بين حداثة الوسائل التطبيقية المستخدمة وتوفير احتياجات السوق بمجال التكنولوجيا الحديثة في الكليات التقنية بقطاع غزة بنسبة (71.9%), وعند تحليل نتائج اجابات تساؤلات الدراسة, فقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المتدرب التقني (3.89%) واتضح أن لمهارة المتدرب أهمية في ضمان جودة مخرجات التعليم التقني, وذلك بموافقة بنحو(77.70%) من المستجيبين من حيث ممارسة المهارات التي يتدرب عليها المتدرب, وكذلك أهمية ملائمة المهارات للوظائف التقنية المتخصصة في الحصول على فرص عمل عديدة في مجال وظائف التقني تتعلق بالأجهزة التكنولوجية الحديثة, وذلك يتفق مع ما أكد عليه (العاجز, 2008) أن التعلم التقني يجب أن يتضمن مجموعة من المهارات والقدرات الفنية والتوجيهات السلوكية والتي يجب أن يكتسبها الطلبة لمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة, وأيضاً ما أكد عليه (حماد، النخالة, 2008). أنه من أهم أهداف التعليم التقني اكساب الفرد المعارف المناسبة لتخصصه وفق الأسس والمعايير المقبولة في سوق العمل, وتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المنهاج التدريبي (3.70%), واتضح أيضاً أن كفاءة المنهاج التدريبي في الكليات التقنية له أهمية بنسبة كبيرة تقدر بنحو (74.07%), من حيث ضرورة شمولها لمتطلبات التدريب الضرورية, والأنشطة العملية ومواكبة الحداثة ومراعاة واقع سوق العمل, وذلك مع ما جاء بدراسة (Hirschy, & others 2015) أنه يجب على المسؤولين وصناع السياسة اجراء مراجعة لتصميم برامج تدعم نجاح الطالب المهني, كذلك تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات حداثة الوسائل التدريبية كان (3.40), وتبين أن هناك أهمية لحداثة الوسائل المستخدمة بالتدريب التطبيقي في الكليات التقنية بنسبة (68.94%), وذلك في ضرورة توفير أحدث الأجهزة التكنولوجيا التي تتناسب مع متطلبات سوق العمل, ويؤكد (الشرقاوي 2003) على الأهمية الحيوية للتكنولوجيا الحديثة لاكتساب مهارات كيفية استخدام كل ما هو جديد وحديث في مجال توظيف مستحدثات التكنولوجيا في العملية التعليمية التقنية, وأيضاً يؤكد (Cášťková, & Kropác, 2015) على أهمية تدريس المواد الفنية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا ضمن فهم للأنظمة والعمليات الفنية, بينما كان المتوسط الحسابي لجميع فقرات مهارة المدرب التقني (3.61), وتبين أيضاً أن معظم المدربين في الكليات التقني لديهم مهارات عالية ويستخدمون تكنولوجيا حديثة, ويحرصون على استخدام وسائل تقييم لمخرجات التدريب بنسبة (72.13%), ويرى (الشرقاوي 2003) أن على المعلم التقني استخدام أجهزة وآلات حديثة ضمن الأساليب التدريسية وتوظيفها في العملية التعليمية, كذلك تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات احتياجات سوق العمل (3.28), واتضح أن نسبة توافر احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة كانت بنحو (65.63%), وذلك اتفق مع دراسة (Alcaraz, & others 2019), في أنه ممكن أن ينتج عن التعليم التقني مبادرات وفوائد اقتصادية كبيرة تؤدي لتغيير جوهري في المجتمع.

الجزء السادس: التوصيات

بناءً على مناقشة نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الباحثان حول دور التعليم والتدريب التقني وعلاقتهما في توفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة في الكليات التقنية في قطاع غزة توصل الباحثان لمجموعة من التوصيات كما يلي:

1. **توصيات بخصوص محوري التعليم والتدريب التقني:**

- تطوير برامج تدريبية نوعية في الكليات التقنية لزيادة مهارات ومعارف المتدرب التقني بمجال التكنولوجيا الحديثة وفق احتياجات سوق العمل.
- إعادة تصميم وتطوير مناهج تدريبية تحاكي متطلبات العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة وفق احتياجات سوق العمل بقطاع غزة.
- العمل على زيادة معدل استبدال وتحديث الوسائل التطبيقية المستخدمة في التدريب خاصة المتقادمة منها لتتلاءم مع التكنولوجيا الحديثة ومتطلبات سوق في الكليات التقنية بقطاع غزة،
- إنشاء معايير وطنية يلتزم توفرها لدى المدرب والمتدرب التقني بالتنسيق مع الجهات الحكومية وفق مقتضيات التطوير الحديثة.
- ضرورة التزام الكليات التقنية بإجراء معايير لتقييم دوري ومستمر للعمليات التدريبية التقنية وبمؤشرات توضح نقاط القوة والضعف وكيفية علاجها.

2. **توصيات بخصوص محور توفير احتياجات سوق العمل بمجال التكنولوجيا الحديثة:**

- أن تعمل الحكومة الفلسطينية على إعداد خطة وطنية متكاملة للكليات التقنية تحدد معايير حديثة للتدريب التقني, وتكون أكثر مناسبةً للعمل بوظائف عالية الحداثة يحتاجها سوق العمل بغزة.
- إنشاء بنك معلومات يوفر بيانات كاملة عن سوق العمل في غزة، تساعد في الحصول على فرص توظيف خريجي الكليات التقنية.
- ضرورة الاستثمار بشكل أكثر فاعلية للفرص الكثيرة في سوق العمل بمجالات تقنية صيانة وتشغيل وانتاج التكنولوجيا الحديثة بغزة.
- زيادة التنسيق ما بين الكليات التقنية والقطاع الخاص والنقابات والجمعيات التي تنظم سوق العمل لضمان جودة أعلى للخريجين.
- ضرورة موائمة قدرات ومهارات خريجي الكليات التقنية مع أحدث المهارات التكنولوجيا التي يطلبها سوق العمل.

المراجع العربية

1. أبوعصبة، مي. (2005). مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، (رسالة ماجستير غير منشورة.
2. أحمد، نورا. (2013). واقع التعليم المهني في محافظة ديالى من وجهة نظر الهيأة التدريسي، مجلة الفتح كلية التربية الاساسية، جامعة ديالى، (53), 348.
3. الأغا، صالح. (2018). دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل في محافظات غزة – دراسة تطبيقية على كلية فلسطين التقنية دير البلح, مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات، (5), 309- 337
4. بدرخان، سوسن. (2014). اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني بعد نهاية مرحلة التعليم الأساسي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 22، (2).
5. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير تقييمي لواقع التعليم المهني والتقني والتدريب في الأردن 2017.
6. تقرير مؤسسة اليونسكو ضمن اتفاقية التعليم المهني والتقني في دورتها 25 لعام 1989.
7. تقرير مؤشّر التّعليم التِّقْني والتدريب المهْني.
8. الحلبي، شادي. (2012). واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي: دراسة حالة الجمهورية العربية السورية, مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات،2، (28), 407.
9. حماد، خليل، النخالة، سمية. (12-10/13-2018). مشكلات التعليم المهني في محافظات غزة كما يراها المعلمون، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين: واقع وتحديات وطموح المنعقد في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية.
10. حمدان، بدر. (11-2017). أثر التعليم التقني والتدريب المهني على التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، بحث مقدم لمؤتمر الاستدامة والبيئة الابداعية في قطاع التعليم التفني، المنعقد في كلية فلسطين التقنية ص2.
11. الشرقاوي، جمال. (2003). مستوى التنور في مستحدثات التكنولوجيا التعليم لدى كلا من طلاب كلية التربية شعبة صناعية ومعلمي التعليم الثانوي الصناعي. دراسات في المناهج وطرق التدريس، (91).
12. الشمسي، سالم. (2017). التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن: دراسة سوسيولوجية تحليلية. مجلة الأندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، 15 ا (13), 9- 32.
13. الطويسي، أحمد. (2013). الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني: من وجهة نظر الخبراء في الأردن. دراسات العلوم التربوية، كلية العلوم التربوية، جامعة مؤتة، الأردن، 40، (2), .1489
14. العاجز، فؤاد. (12-13/10/2018) مشكلات معلمي التعليم المهني والتقني في محافظات غزة وسبل التغلب عليها، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين: واقع وتحديات وطموح المنعقد في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية غزة.
15. عبد الله، جلال. (2012). مشكلات مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني في بيئة العمل الصناعية بمحافظة تعز: بحث نوعي: دراسة حالة خريجي معهد السعيد العالي العاملين في مصانع الشركة الوطنية لصناعة الإسفنج والبلاستيك، اليمن.
16. العجوري. (2011). واقع برامج التدريب المهني ودورها في عملية التنمية وآليات تطويرها من وجهة نظر خريجي التدريب المهني في محافظة بيت لحم (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس. فلسطين.
17. عطوان، أحمد. (2001). مدخل إلى التدريب المهني والتقني، ط9، معهد تدريب المدربين فلسطين, ص19.
18. اللامي، النعيمي. (2003). الاتجاهات العالمية في إعداد المدربين في التعليم المهني، ط1, دار الكتب الوطنية، بنغازي.
19. المحاريق، صخر. (2014). دور التعليم والتدريب المهني والتقني في التنمية المجتمعية المستدامة من وجهة نظر المختصين والخريجين دراسة حالة: مؤسسات رابطة TVET في جنوب الضفة الغربية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، فلسطين..
20. منظمة العمل العربية، المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب، (الجزائر، 15-17 نوفمبر تشرين الثاني 2009)، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي – الجزائر.
21. المولى، عبد الستار(2012). دور مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في العراق. دراسة مقارنة 2003-,2011 ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية, 4 (9), 406.
22. النجمي، محمد. (20-2006/11/22). الندوة الدولية لتطوير أساليب التدريس والتعلم في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال تونس.

المراجع الأجنبية

1. Alcaraz, Jose, Hollander, Rodolfo, & Navarra, Agustín. (2019). The Business Initiative for Technical Education (BITE): creating shared value, boosting a country. Competitiveness Review: *An International Business Journal*, *29* (1), 825-.

2. Anke, Bahl, & Agnes, Dietzen. (2019). Work-based Learning as a Pathway to Competence-based Education, 1st Edition, Publisher: Federal Institute for Vocational Education and Training, Robert-Schuman-Platz 3 D-53175 Bonn. p13

3. Bahl, Anke; Dietzen, Agnes . (2019). Work-based Learning as a Pathway to Competence-based Education, a unevoc Network Contribution. Bonn.

4. Bozick , Robert, & Dalton, Benjamin. (2015). Balancing Career and Technical Education With Academic Coursework: The Consequences for Mathematics Achievement in High School. *Educational Evaluation and Policy Analysis, 35*(2), 123–138.

5. Čášťkováa , Pavlína & Kropáča, Jiří . (2015). Pupil´s Self-Concept in Inquiry-Based Technical Education. *Procedia - Social and Behavioral Sciences* , (186), 776 – 784.
6. Chodasová, Zuzana, Tekulová, Zuzana, Hľušková, Lýdia, & Jamrichová , Slavomíra. (2015). Education of students and graduates of technical schools for contemporary requirements of practice. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 1 (174), 3170 – 3177.

7. Christian, Okafor. (2011). The role of vocational and technical education in manpower development and job creation in nigeria. *journal of research and development, l*(2), -152

8. Dobra, Andreea. (2014). Technical Education: Digital And Analogical Aspects Of Communication. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, (131), 426 – 431.
9. Dostál, Jirí, Serafín, Cestmír, Havelka, Martin, & Minarcík, Josef. (2012). Assessment of Quality of Material Educational Tools for Technical Education. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, (69), 709 – 718.
10. Duman, Levent, et al., (2015). Entrepreneurship Culture at SMEs: A Case Study in Konya, Procedia - Social and Behavioral Sciences, 207:492501- • October 2015 with 162 Reads.
11. Emmanuel, Olakunle, Olabode , Ademola & Badmus, Adejare. (2012). The Roles of Technical and Vocational Education in the Nigerian Development Agenda (Vision 2020). *affiliation not provided to SSRN*, Date Written: September 8, 2012
12. Hirschy, Amy S, Christine D. Bremer & Marisa Castellano. (2015). Career and Technical Education (CTE) Student Success in Community Colleges: AConceptual Model, Community College Review, *Sage journal* ,39(3), 296– 318.
13. Mahajan P.T., Golahit S.B. (2017). Manage-men-t of People Mix: An Essential criteria for Technical Education. *Asian J. Management*, 8(3), -523.
14. Odo J.U , Okafor W.C., Odo A.L., Ejikeugwu L.N., Ugwuoke C.N. (2017). Technical Education – The Key to Sustainable Technological Development. *Universal Journal of Educational Research*, 5(11), 18781884-.

15. Ogundele, Ruth, & Oyelade, Ayotunde. (2018). Comparative Analysis of Vocational and Technical Education at the Senior Secondary School Level in Nigeria and Ghana. *eJournal of Education Policy ,* http://nau.edu/COE/eJournal.

16. Raza, Ahmed, & Khalid, Muhammad. (2017). Obstacles in the Enhancement of Technical Education in Pakistan: Views and Reviews. *Bulletin of Education and Research,* 39 (1) 117127-.
17. Rosen, Rachel, Visher Mary,& Beal, Katie. (2018). Career and Technical Education - Current Policy, Prominent Programs, and Evidence, This paper was developed with generous funding from Bloomberg Philanthropies, ,p1 .
18. Wu, Ya-Ling, Hu, Jia-Jen2015) .). Skill learning attitudes, satisfaction of curriculum, and vocational self-concept among junior high school students of technical education programs. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, (174), 2862 – 2866.

أثر المدونات الإلكترونية في تنمية مهارات التعبير الكتابي

إبتهال محمود أبو رزق

جامعة العين - الإمارات العربية المتحدة

ibtehal.aburezeq@aau.ac.ae

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تقصّي أثر استخدام المدونات الإلكترونية في تنمية مهارات التعبير الكتابي. تكوّنت عينة الدراسة من (147) طالباً وطالبةً من طلبة الصف التاسع في مدرستين تابعتين لمديرية عمان الأولى في الأردن. تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة القصدية ثم تقسيم أفراد العينة بطريقة عشوائية إلى مجموعتين: المجموعة الضابطة وضمت شعبة ذكور وشعبة إناث وتم تدريسها بالطريقة التقليدية، والمجموعة التجريبية وضمت أيضاً شعبة ذكور وشعبة إناث وتم تدريسها باستخدام المدونات الإلكترونية. وللإجابة عن سؤالي الدراسة، تم إعداد اختباراً كتابياً لقياس مهارات التعبير الكتابي، وتم التحقق من صدقه وثباته. أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء أفراد عينة الدراسة في مهارات التعبير الكتابي تعزى لطريقة التدريس ولصالح المجموعة التجريبية. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء أفراد عينة الدراسة في مهارات التعبير الكتابي تعزى للجنس أو للتفاعل بين طريقة التدريس والجنس.

كلمات مفتاحية: المدونات الإلكترونية؛ طرائق التدريس؛ مهارات التعبير الكتابي.

The Impact of Blogs on the Development of Written Composition Skills

Ibtehal Aburezeq

Al Ain University - UAE

ibtehal.aburezeq@aau.ac.ae

Abstract

The current study aimed at investigating the impact of blogs on the development of 9th grade students' written composition skills. The study sample consisted of (147) male and female students selected by using the convenience sampling method from two schools in Amman, Jordan. Then, the students were distributed randomly into a control group (a male section and a female section) taught by the traditional teaching method and an experimental group (a male section and a female section) taught by the blogs. A written composition test was developed to measure students' written composition in order to answer the research questions. Its validity and reliability were addressed. The study found that there were statistically significant differences in the performance of written composition skills attributed to the teaching method in favor of the group taught by the blogs. The results also showed that there were no statistically significant differences in the performance of written composition skills attributed to gender or to the interaction between the teaching method and gender.

Keywords: Blogs; teaching methods; written composition skills.

المقدمة

تعد اللغة من أهم وسائل الاتصال الفكري، حيث يستخدمها أفراد المجتمع في عملية التواصل فيما بينهم، وفي التعبير عن أحاسيسهم ومشاعرهم وأفكارهم واحتياجاتهم الذاتية والاجتماعية. فتكمن وظيفة اللغة الكبرى في تسهيل عملية الاتصال اللغوي والتفاعل الاجتماعي وصولاً إلى غايات الفهم والإفهام مما يساعد الفرد على العيش في مجتمعه وتحقيق احتياجاته والمساهمة في تنميته (Chung, 2006). كما تعمل اللغة على تكوين شخصية الفرد السوية وتطوير منظومته الفكرية من خلال مساعدته في الحصول على المعلومات والمعارف المختلفة مما يساهم في زيادة تحصيله المعرفي وثقته بذاته (Swan, 2009). ويهدف تعليم اللغة إلى تزويد الطلبة بالمهارات اللغوية الأساسية في القراءة، والكتابة، والاستماع، والتحدث، حيث تمكنهم من استخدامها بطريقة صحيحة، مما يساعدهم على مواصلة حياتهم العلمية والعملية بنجاح (عاشور والحوامدة، 2014؛ الهاشمي والغزاوي، 2005).

يحتل التعبير اللغوي بنوعية الشفوي والكتابي أهمية بالغة في حياة الفرد من خلال تمكينه من التفاعل مع أبناء مجتمعه في مجالات الحياة كافة، فهو مظهر من مظاهر النشاط الإنساني وترجمة لمشاعره وأحاسيسه وأفكاره وآرائه وخبراته (شحاته، 2010). وتكمن أهمية التعبير في كونه أحد فروع اللغة التي يتوقف عليها قدرة الفرد في التواصل مع الآخرين؛ إذ بدونه يصعب عليه التفاعل مع أفراد مجتمعه، ونقل ما يجول في خاطره، وما يهدف إلى تحقيقه (أمين، 2016). والتعبير من المهارات اللغوية التي يسعى الطالب إلى تعلمها وإتقانها (Bennis & Bazzaz, 2014). فهو غاية في حد ذاته، وعليه فإن الغاية الرئيسية من دروس التعبير في اللغة العربية هي مساعدة الطلبة على التحدث والكتابة بشكل مقبول ومعبر من خلال توظيف التراكيب النحوية والمفردات في مواقف وسياقات مختلفة (عاشور والحوامدة، 2014). وهذا فيه إشارة واضحة إلى أهمية اكتساب الطلبة للمهارات اللغوية المطلوبة (إدارة المناهج والكتب المدرسية، 2018).

ويرى الدليمي والوائلي (2003) أن التعبير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحصيل المعلومات، والحقائق، والأفكار، والخبرات التي تكسب الطلبة الطلاقة اللغوية، والقدرة على بناء وترتيب الجمل والفقرات للتعبير عن نفسه وأفكاره وآرائه. وفي هذا المجال يؤكد أبو مغلي (2008) على أن التعبير أكثر شمولاً من الإنشاء، حيث يشمل التعبير على الأداء الجيد والفهم العميق لما يتم التعبير عنه. أما كهينة وايت وارت (2016) فقد عرّفتا التعبير الكتابي على أنه ترجمة عملية لأفكار وأحاسيس وتجارب الفرد على الورق باستخدام قواعد اللغة السليمة المتمثلة في دقة اختيار الكلمات، وحسن صياغة الأسلوب، ودقة تنظيم الموضوع، وحسن ترتيب الفقرات، وسلامة الكتابة من الأخطاء النحوية والإملائية، واستخدام علامات الترقيم بما يتناسب مع قدراته. وبناءً عليه يمكن القول بأن التعبير:

- مهارة تمكن صاحبها من التفاعل والاتصال مع غيره لنقل ما يجول في نفسه من خواطر ومشاعر وأحاسيس.
- قد يكون بطريقة شفهية أو كتابية أو الاثنتين معاً.
- يحتاج إلى فهم دقيق وتنظيم للأفكار قبل الطرح وأثناء العرض حتى يتم وصولها واضحة ومفهومة للمتلقي.

وينقسم التعبير إلى نوعين حيث الأداء والموضوع. فمن حيث الأداء يقسم التعبير إلى:

- التعبير الشفوي الذي يتم من خلال المحادثة الشفوية (عطية، 2007).
- التعبير الكتابي الذي يتم من خلال الكتابة، ويعرفه البعض بالإنشاء التحريري (كهينة وأيت وارت، 2016).

أما من حيث الموضوع، فيقسم التعبير إلى نوعين:

- التعبير الوظيفي الذي يعتمد على الأسلوب التقريري لنقل الفكرة دون أي أثر عاطفي أو فني (طاهر، 2010).
- التعبير الإبداعي الذي يعتمد على العبارة المنتقاة، واللفظ المصقول باسلوب إبداعي مليء بالصور الجميلة والعواطف المتدفقة (أمين، 2016).

ويحظى التعبير الكتابي بأهمية خاصة من قبل القائمين على تعليم اللغة العربية، ويرجع ذلك إلى أهمية الكتابة ودورها في حياة الفرد للتعبير عن مشاعره وأفكاره وحاجاته ورغباته (الحداد واسماعيل، 2014). فالكتابة وسيلة لتوليد الأفكار والاكتشاف والتعلم (Dixon,Cassady,Cross&Williams,2005). ومع أهمية التعبير الكتابي للطلبة في كافة المراحل الدراسية، إلا أن أهميته تزداد للطلبة في المرحلة الثانوية؛ وذلك باعتبارها المرحلة التي تعكس قدراً من النضج الجسمي والوجداني والعقلي والذي يمكنهم من التفاعل الفعال مع مجتمعهم وتحقيق أهدافهم (الأحول، 2018؛ المرسي وعبد الوهاب، 2005). فالكتابة ابتكار إنساني رائع واختراع صنعه، حقق به تقدمه وارتفع به على سائر المخلوقات الأخرى مكنه من تسجيل تراثه وإنتاجه الثقافي. فالكتابة تعتبر الوسيلة التي استطاع الانسان من خلالها أن يوثق أفكاره، وآراءه، واتجاهاته، وأحاسيسه، وانفعالاته، وعواطفه. وتبرز أهمية التعبير الكتابي للطلبة في كونه وسيلة من وسائل الاتصال التي عن طريقها يستطيعوا تسجيل الحوادث والوقائع المختلفة ونقلها للآخرين (أبو شرخ، 2016).

ويؤكد الجاحظ (1968) على أن التعبير الكتابي أعم وأشمل من التعبير الشفهي، حيث أن التعبير الشفهي فائدته مقتصرة ومحصورة في زمان أو مكان معينين وعلى القريب الحاضر، بينما الكتاب المتضمن للتعبير الكتابي يمكن قراءته، وتدريسه، والاستفادة منه في كل مكان وزمان. ولهذا، أصبح تعليم وتعلم الكتابة عنصراً أساسياً في العملية التربوية ووظيفة مهمة من وظائف المدرسة (البجة، 2002)، خاصة وأننا نعيش في عصر الانفجار التقني والمعرفي. فصار لزاماً على المهتمين بالعملية التربوية مواكبة هذا العصر واستخدام أدواته (أبو شرخ، 2016؛ عفانة وآخرون، 2003). وترى حسن (2005) بأن التعبير الكتابي من أهم وسائل الاتصال اللغوي، وهو الغاية الأساسية من تعليم اللغة.

ويتطلب التعبير الكتابي توفر مهارات وقدرات عقلية ولغوية عالية لدى الطلبة تتضمن تحديد الأفكار الرئيسة بكفاءة ودقة، وحسن اختيار الألفاظ والتراكيب اللغوية المناسبة والمعبرة عن تلك الأفكار والمعاني في صورة إبداعية تتميز بالأصالة، والجدة، والحداثة (الأحول، 2018). وعلى الرغم مما يتمتع به التعبير الكتابي من أهمية قصوى للطلبة والحاجة إليه، إلا أن العديد من الدراسات التربوية أكدت على وجود ضعفاً كبيراً في مهارات التعبير الكتابي لدى الطلبة بشكل عام، وأن طرق تدريسه ما زالت تقليدية ولا ترقى إلى مستوى أهميته (أبو شرخ، 2016؛ أبو صبحة، 2010؛ الأحول، 2018؛ سلامة، 2013؛ المصري، 2006؛ نجار، 2015؛ الندى 2008). وقد عزت تلك الدراسات ذلك الضعف إلى العديد من الأسباب. فعلى سبيل المثال، أشار الأحول (2018) إلى أن ضعف الطلبة

في التعبير الكتابي يعود إلى الإهمال والتقصير في حصص التعبير، واستخدام الطرق والأساليب غير المجدية، بالإضافة إلى ابتعاد المعلمين عن التجديد والإبداع في تدريسه ومعالجة نواحي القصور فيه. وصنفت أبو شرخ (2016) تلك الأسباب إلى أسباب متعلقة بالمعلم وأسباب متعلقة بالمتعلم وأسباب عامة.

وبناء على ماسبق، تستدعي الحاجة التفكير ملياً في هذه المشكلة المتمثلة في تدني مستوى الطلبة في التعبير الكتابي، والتصدي لها ومحاولة معالجتها بطرق حديثة ومبتكرة. ونظراً لما تشهده الإنسانية من ثورة كبيرة في مجال التكنولوجيا والمعلومات، وما لها من إمكانيات ومزايا عديدة، بدأ التربويون بالاهتمام بالتكنولوجيا والعمل على توظيف أدواتها وتطبيقاتها في العملية التعليمية بشكل عام وفي تعليم اللغة بشكل خاص (محمد وقطوس، 2012). إن التكنولوجيا الحديثة قادرة على إحداث ثورة وتغيير نوعي في العملية التعليمية التعلّمية من خلال التطبيقات والوسائل والطرائق والسياقات والإجراءات التي يمكن استخدامها في هذا المجال (Bhagat, Cheng-Nan & Chun-Yen, 2016) . فالتطبيقات التكنولوجية الحديثة كتطبيقات الويب 2.0 تتميز بقدرتها على توفير مجموعة متنوعة من الأدوات والمصادر التعليمية لتصميم وتدريس وتقويم المحتوى التعليمي. كما يمكن استخدام تطبيقات الويب 2.0 لخلق وزيادة التفاعل التعليمي من خلال إيجاد فرص وأنشطة تعليمية جديدة ومحفزة وممتعة وواقعية لمتعلمي اللغة مما يساعد على تحسين أدائهم ومستواهم التحصيلي (Aburezeq & Ishtaiwa-Dweikat, 2017; Ishtaiwa & Aburezeq, 2015; Kearney & Schuck, 2006).

وتشير تطبيقات الويب 2.0 إلى جيل جديد من خدمات الويب التي نشأت بسبب التغييرات التراكمية في كيفية استخدامه وتصميمه. فهي عبارة عن إصدار جديد تركز على واجهات تفاعلية سهلة الاستخدام، بحيث تتيح للمستخدم مجالاً خصباً للتفاعل والتواصل مع الآخرين لبناء وإدارة المحتوى (Akbulu & Kiyici, 2007). إنها مجموعة من خدمات ومواقع شبكة الإنترنت المتضمنة لعناصر تتيح للمستخدم التفاعل مع المستخدمين الآخرين أو مع ما يقدمونه من محتوى، ويتضمن هذا التفاعل أشكالاً متنوعة من المطالعة والمشاركة والتعليق والإضافة والتعديل ونقل المقاطع الصوتية المرئية (Shams, 2014). ومن هذه التطبيقات المدونات الإلكترونية، فالمدونة الإلكترونية هي تطبيق يعمل من خلال نظام إلكتروني لإدارة المحتوى، حيث يمكّن المستخدم بأدوات بسيطة وخطوات سهلة دون الحاجة لمعرفة أنظمة البرمجة من إنتاج صفحات تفاعلية، تشتمل على العديد من الوسائط المتعددة، كالرسومات والنصوص ومقاطع الصوت والفيديو والصوت (Deng & Yuen, 2011).

وعرّف سيم وهيو (Sim & Hew, 2010) المدونة على أنها صفحة إلكترونية شخصية، تتيح الفرصة للمستخدمين لتقديم ونشر المعلومات المختلفة، والتفاعل مع الآخرين بسهولة ويسر دون الحاجة إلى مهارات تكنولوجية عالية. ومن الناحية التاريخية، يتم التعرف على المشاركات التي يتم تحديثها بانتظام حسب الوقت والتاريخ، حيث تقوم الصفحة بترتيب المشاركات بشكل زمني عكسي (أي أن آخر المنشورات تأتي أولاً). ومن مميزات المدونة، أنها تتيح للمستخدمين إضافة تعليقاتهم أو أسئلتهم بعد قراءة المنشورات. وقد أكدت الكثير من الدراسات التربوية (عبد الباسط، 2012؛ عبد الغني، 2012؛ المدهوني، 2010؛ المصري، 2011: النجار، 2016) على الأثر الإيجابي لاستخدام المدونات الإلكترونية في العملية التعليمية، وذلك لما لها من فوائد متعددة، يمكن إجمالها فيما يأتي: زيادة التفاعل النشط مع المعلم من جهة والطلبة فيما بينهم من جهة أخرى، وزيادة التفاعل مع المحتوى التعليمي، والتشجيع على التفكير النقدي والتأملي، ومساعدة الطلبة على اكتساب المعرفة وبنائها، وإتاحة الفرصة للمعلم لتصميم أنشطة تعليمية متنوعة وحقيقية وممتعة، وزيادة الدافعية للتعلم، والقدرة على مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة، وزيادة ثقة الطلبة بأنفسهم، وتطوير المهارات التكنولوجية لدى الطلبة (Glogoff, 2005; Ish-taiwa & Dukmak, 2013; Lou,Wu, Shin & Tseng, 2010; Al Waely & Aburezeq, 2013).

وعلى الرغم من الأدلة العديدة على أهمية ودور المدونات الإلكترونية في تنمية العملية التعليمية، إلا أن استخدامها في المجال التعليمي وخاصة في تعليم اللغة العربية ومهاراتها لا يزال محدوداً جداً. وبناء عليه، تم تصميم هذه الدراسة لتقصي أثر المدونات الإلكترونية على تطوير مهارات التعبير الكتابي لدى الطلبة في الأردن.

الإطار النظري والدراسات السابقة

تعرّف المدونة الإلكترونية على أنها «عبارة عن صفحة عنكبوتية تظهر عليها تدوينات (مدخلات) مؤرخة ومرتبة ترتيباً زمنياً تصاعدياً تصاحبها آلية لأرشفة المدخلات القديمة، ويكون لكل مدخل منها عنوان إلكتروني(URL) لا يتغير منذ لحظة نشره على الشبكة، بحيث يستطيع المستفيد الرجوع إلى تدوينة معينة في وقت لاحق» (فراج، 2006، ص: 24). وتمتاز المدوّنة الإلكترونية بعدد من الخصائص التي تجعل منها خياراً فعالاً لدعم العملية التعليمية، ومنها (Lindahl & Blount, 2003):

- الفصل بين الإنتاج والعرض من خلال السماح فقط لصاحب المدونة بالإضافة عليها، وإعطاء

الآخرين فرصة التعليق على ما يتم نشره بإذن من صاحبها فقط.
- توفير العديد من القوالب الجاهزة لعرض المحتوى.
- إمكانية التكامل مع برامج الحاسوب الأخرى.
- سهولة إدارة المحتوى وتحميل المواد التعليمية.
- دعم خاصية الحصول على آخر المنشورات فور نشرها.

وأضاف المدهوني (2010) والنجار (2016) احتواء المدونات على عناصر الوسائط المتعددة، المرونة، والثبات، والتواصل، والمشاركة، والأمان، وغيرها من الخصائص. ويمكن استخدام المدونات الالكترونية في العملية التعليمية كأداة لإدارة المقررات والمحتوى الدراسي، مشاركة المصادر التعليمية، أداة للأنشطة والتدريبات التعليمية، حقيبة تعليمية، خلق مجتمع تعليمي، وصفحة لإدارة النقاش والحوار(العبي والفريج، 2011؛ المدهوني، 2010؛ النجار، 2016). ومن الدراسات السابقة التي أجريت بهدف التعرف إلى أثر المدونات الإلكترونية على تطوير مهارات الكتابة لدى الطلبة، قام السبيعي ومديني (Alsubaie & Madini, 2018) بدراسة هدفت إلى استقصاء أثر استخدام المدونات الإلكنرونية كأداة تعليمية مساندة لتدريس اللغة الإنجليزية ومدى فعاليتها في تطوير مهارات الكتابة، وخاصة استخدام المفردات لدى طالبات المرحلة الجامعية (طالبات السنة التحضيرية). وأشارت النتائج إلى تحسن ملحوظ في أداء الطالبات في الكتابة بعد استخدام مقالات المدونة. بالإضافة إلى زيادة حصيلتهم اللغوية من المفردات والتراكيب الجديدة. أما دراسة العبودي (Alaboudi, 2014) التي هدفت إلى تقصي اتجاهات الطلبة حول فعالية استخدام المدونات الإلكترونية كأداة تعليمية لتدريس مهارة الكتابة في اللغة الإنجليزية، فقد وجدت أن الطلبة قد اتفقوا على أن استخدام المدونات الإلكترونية قد ساهم في زيادة دافعيتهم لتحسين كتاباتهم، كما نص المشاركون في الدراسة على أن مشاركاتهم الإلكترونية عملت على زيادة كفاءتهم في استخدام القواعد اللغوية بشكل أصح وادق.

أما دراسة الجرامي (Algrami, 2012) فقد تناولت تجربة سبع طالبات لغة إنجليزية، واللائي عملن بشكل تعاوني في بيئة تفاعلية عبر الإنترنت على مدار أربعة أسابيع. وقد أظهرت الدراسة أن الميزات للكتابة التفاعلية باستخدام المدونات الإلكترونية ساعدت على إنشاء ثقافة مشتركة بين زملاء الدراسة كجزء لا يتجزأ من الكتابة التعاونية. كما ساعدت التجربة الطالبات أيضًا على تطوير مهارة التفكير النقدي والقدرة على تحديد الجمهور المستهدف. وبشكل عام، أظهرت الطالبات اتجاهات إيجابية نحو استخدام تطبيقات الكتابة الإلكترونية كالمدونات في دروس الكتابة الأخرى. وأجرى الجمعة (Aljumah, 2012) دراسة هدفت إلى التعرف على اتجاهات الطلبة نحو استخدام المدونة الإلكترونية في تعلم مهارة الكتابة، والكشف عن مزايا وعيوب استخدام المدونة في تعلم اللغة. وتوصلت الدراسة إلى أن لدى الطلبة اتجاهات إيجابية نحو استخدام المدونات الألكترونية في الفصول الدراسية المخصصة للكتابة. ووجدت النتائج أن فوائد استخدام المدونات شملت زيادة الاهتمام والدافع لاستخدام اللغة الإنجليزية بسبب التفاعل النشط مع الزملاء والمعلمين. وتناولت دراسة أرسلان و ساهين كيزيل (Arslan & Şahin –Kızıl, 2010) أثر تطبيق المدونة في تنمية مهارة الكتابة لدى عينة من طلاب اللغة الإنجليزية المتوسطة في إحدى الجامعات التركية. وقد تم تدريس المجموعة الضابطة (ن = 23) باستخدام الطريقة التقليدية، وتم تدريس المجموعة التجريبية (ن = 27) باستخدام المدونة الإلكترونية. وقد بيّنت النتائج أنّ المدونة الإلكترونية ساهمت في تحسن كبير في أداء الطلبة في الكتابة مقارنة بالطريقة التقليدية، و أوصت الدراسة بضرورة استخدام هذا التطبيق لتطوير مهارات الكتابة.

وأجرت الوائلي وأبو رزق (Al Waely & Aburezeq, 2013) دراسة هدفت إلى الكشف عن اتجاهات الطلبة المعلمين نحو استخدام المدونة كأداة لتعزيز تعلمهم لتدريس اللغة العربية، و لتحديد التحديات التي تواجه استخدام المدونات في تدريس اللغة العربية. وتم استخدام المقابلات شبه المنظمة مع (14) طالباً معلماً، بالإضافة إلى تحليل المنشورات والمداخلات على المدونة المستخدمة لجمع البيانات. وأظهرت النتائج أن المشاركين اعتبروا المدونة أداة قوية لتعزيز تعلمهم من خلال تسهيل التفاعل النشط مع المعلم والزملاء والمحتوى التعليمي. ومع ذلك ، أشارت النتائج إلى عدد من التحديات المرتبطة باستخدام المدونة لأغراض تعليمية، ومنها زيادة عبء العمل المطلوب أداءه، وطبيعة مشاركات الطلبة، والحاجة إلى مستوى عالٍ من المهارات التكنولوجية، وعدم وجود استجابات فورية، والقضايا المتعلقة بالأمن والخصوصية.

من خلال ما سبق يتضح أهمية المدونات الإلكترونية في تنمية مهارات الكتابة، ودورها في تحسين دافعية الطلبة لتعلم اللغة. وتشترك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في البحث عن طرائق وأساليب تدريس فاعلة من خلال توظيف االتكنولوجيا في تعليم وتعلم مهارات اللغة العربية. وتمتاز هذه الدراسة في كونها من الدراسات النادرة التي طبقت في الأردن لتطوير مهارات التعبير الكتابي باستخدام إحدى التطبيقات التكنولوجية الحديثة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعد مهارات التعبير الكتابي من المهارات اللغوية المهمة والضرورية التي يكتسبها الطلبة بعد ممارسة اللغة ومحاكاتها، وعلى الرغم من أهمية هذه المهارات إلا أنَّ هناك مشكلة واضحة في ضعف الطلبة في امتلاك تلك المهارات، وما زالت دروس التعبير على ما هي عليه من إهمال وقصور خاصة فيما يتعلق باستخدام طرائق وأساليب التدريس المناسبة التي تزيد الدافعية لدى الطلبة لتعلم مهارات التعبير الكتابي. وعلى الرغم من أهمية المدونات الإلكترونية وفعاليتها في تحسين مهارات اللغة وبخاصة مهارات الكتابة. ونظراً لندرة الدراسات التي تناولت هذا التطبيق في تدريس اللغة العربية في الأردن، تم إجراء هذه الدراسة كمحاولة لمعالجة مشكلة الضعف في أداء الطلبة في مهارات التعبير الكتابي من خلال استخدام المدونات الإلكترونية لتحقيق المخرجات التعليمية المطلوبة من تدريس مهارة التعبير الكتابي. وعليه تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة عن السؤالين الآتيين:

1. ما أثر استخدام المدونات الإلكترونية في تنمية مهارات التعبير الكتابي لدى طلبة الصف التاسع؟
2. هل يختلف أثر استخدام المدونات الإلكترونية باختلاف الجنس؟
3. ما أثر التفاعل بين طريقة التدريس والجنس في تنمية مهارات التعبير الكتابي لدى طلبة الصف التاسع؟

فرضيات الدراسة

في ضوء أسئلة الدراسة، يمكن تحديد فرضياتها، كما يأتي:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في أداء الطلبة في الاختبار البعدي لمهارات التعبير الكتابي تعزى إلى متغير طريقة التدريس.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في أداء الطلبة في الاختبار البعدي لمهارات التعبير الكتابي تعزى إلى متغير الجنس.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في أداء الطلبة في الاختبار البعدي لمهارات التعبير الكتابي تعزى إلى التفاعل بين طريقة التدريس والجنس.

أهمية الدراسة

يُعد التعبير من فروع اللغة العربية الأساسية الذي يمثل الغاية من تعلمها. وقد تم ملاحظة أن طرائق تدريس التعبير وأساليبه ما زالت تقتصر على النمط التقليدي، حيث لا يوجد فرصة لإعطاء الطلبة وقت كاف للتطبيق ومن ثم التصحيح، وهذا يحول دون تنمية فعالة وحقيقية لمهارات التعبير لديهم. وبناء عليه، أصبح حتماً على المهتمين بتدريس اللغة العربية بشكل علم وبالتعبير الكتابي بشكل خاص البحث عن طرائق وأساليب جديدة وفعالة ومحفزه تركز على الطالب باعتباره أساساً ومحوراً للعملية التعليمية (أبو شرخ، 2016؛ أبو صبحة، 2010؛ الأحول، 2018؛ نجار، 2015؛ الندى 2008). ومن هنا انبثقت أهمية الدراسة الحالية التي تعتمد على استخدام المدونات الإلكترونية كأداة تعليمية لتعزيز مهارات التعبير الكتابي لدى الطلبة لما لها من فوائد عديدة كما تبين في الدراسات التي تم ذكرها أعلاه. هذا بالإضافة إلى إتاحة الفرصة إلى تقديم نماذج جيدة ونماذج رديئة وتطبيق معايير التعبير الكتابي عليها، ومناقشة الطلبة لكتاباتهم والتعليق عليها من خلال نشرها على مدونة الفصل التي تم تصميمها.

وفي ضوء مراجعة الأدب التربوي السابق، لم يسبق لأية دراسة أخرى جمعت بين هذه الامور، بالإضافة إلى الندرة الشديدة في استخدام المدونات في تدريس اللغة العربية.

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة الحالية فيما يأتي:

1. الحدود المكانية: اقتصر تطبيق الدراسة على مدرسة ذكور ومدرسة إناث من مدارس مديرية تربية عمان الأولى في الأردن.
2. الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2018- 2019.
3. المدة الزمنية: اقتصر تطبيق الدراسة على ستة أسابيع، بواقع حصتين من كل أسبوع.
4. الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة على عينة من طلبة الصف التاسع والبالغ عددهم (147) طالباً وطالبة.
5. الحدود الموضوعية: دروس الكتابة في كتاب اللغة العربية للصف التاسع.
6. منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج شبه التجريبي لتحديد أثر المدونات الإلكترونية في تطوير مهارات التعبير الكتابي.

7. أدوات الدراسة: تم استخدام الخطط التدريسية واختبار التعبير الكتابي حيث تم اعدادهم خصيصاً لغايات الإجابة عن أسئلة الدراسة.

التعريفات الإجرائية

التعبير الكتابي: قدرة الطالب على التعبير عن أفكاره، والإفصاح عما يجول في خاطره حول الموضوعات المطروحة بلغة عربية سليمة تشمل استخدام أساليب لغوية صحيحة، واختيار دقيق للمفردات، وصياغتها بأسلوب حسن، مع مراعاة دقة تنظيم الأفكار والفقرات، والسلامة من الأخطاء الإملائية والنحوية، وصحة استخدام علامات الترقيم.

طريقة التدريس التقليدية: وهي الطريقة المتبعة في تدريس التعبير الكتابي للصف التاسع، وتعتمد على:

- مناقشة الموضوع المذكور في الكتاب.
- تكليف الطلبة بكتابة الموضوع خلال الوقت المتبقي من الحصة.
- جمع كتابات الطلبة وتصحيح ما تيسر منها وفقاً لمعايير معينة.

المدونات اللإلكترونية: عبارة عن مجموعة من صفحات الإنترنت التي تم تصميمها لعرض المحتوى التعليمي المتعلق بتدريس مهارات النعبير الكتابي تاريخياً من الأحدث إلى الأقدم، وإتاحة الفرصة لمناقشة كتابات الطلبة، ومن ثم إعادة الكتابة لمعالجة الأخطاء التي وقعوا فيها مسبقا من خلال أدوات التفاعل والتواصل المتزامن وغير المتزامن بين المعلم وطلابه، وبين الطلبة أنفسهم.

منهجية الدراسة

منهج الدراسة

لتحقيق أغراض الدراسة الحالية، تم استخدام المنهج شبه التجريبي من خلال تطبيق اختباراً قبلياً واختباراً بعدياً للكشف عن أثر استخدام المدونات الإلكترونية في تنمية مهارات التعبير الكتابي لدى طلبة الصف التاسع مقارنة بالطريقة االتقليدية.

عيّنة الدراسة

تكوّنت عينة الدراسة من (147) طالباً وطالبة، حيث تم اختيارهم من مدرسة ذكور ومدرسة إناث تابعتين لمديرية عمان الأولى للعام الدراسي 2018-2019. تم استخدام الطريقة القصدية لاختيار المدرستين وذلك لتعاون إدارتي المدرستين في تسهيل إجراءات تطبيق الدراسة، بالإضافة إلى التشابه في البيئة الجغرافية والظروف المعيشية والاقتصادية والاجتماعية بين مجموعتي الدراسة من الذكور والإناث. وقد تم تقسيم عينة الدراسة بطريقة عشوائية إلى مجموعة ضابطة (36 طالباً و38 طالبة) تم تدريسها التعبير الكتابي باستخدام الطريقة التقليدية ومجموعة تجريبية (34 طالباً و39 طالبة) دُرّست باستخدام المدونات الإلكترونية.

أدوات الدراسة

لتحقيق أغراض الدراسة، تم إعداد الأدوات الآتية:

1- الخطط التدريسية:

تم إعداد الخطط التدريسية لتدريس مهارات التعبير الكتابي حسب الطريقة المستخدمة مع كل مجموعة (الطريقة التقليدية للمجموعة الضابطة و المدونات الإلكترونية للمجموعة التجريبية). وبينما اقتصرت الخطط التدريسية حسب الطريقة التقليدية على تحديد دروس التعبير وفق المنهج المحدد بما يشمله من مخرجات تعليمية ومحتوى وأنشطة وأساليب تعليمية وتقويمية ترتكز على دور المعلم في إدارة الحصة التعليمية واستثثاره بمعظم وقتها، دون إعطاء الطلبة الوقت الكافي لتطبيق مهارات الكتابة ومناقشة أفكارهم وكتاباتهم، تم بناء الخطط حسب استخدام المدونات الإلكترونية بطريقة تضمن التفاعل النشط والمشاركة الفعالة من قبل الطلبة كمحور للعملية التعليمية. وقد سارت حصص التعبير على النحو الآتي:

1. بدء المعلم بتحية الطلبة والتمهيد للدرس من خلال بعض أنشطة العصف الذهني، وصولاً إلى تحديد المخرجات التعليمية المطلوبة، والإجراءات، والأنشطة، والمهمات التعليمية لتحقيق تلك المخرجات.

2. عرض بعضاً من النماذج الجيدة والنماذج الرديئة للكتابة حول موضوع التعبير المختار من خلال مدونة الفصل الإلكترونية.
3. تقسيم الطلبة إلى مجموعات صغيرة للقيام بمناقشة تلك النماذج وتقييمها.
4. قيام الطلبة بتدوين تعليقاتهم على كل نموذج تم عرضه.
5. مناقشة تلك التعليقات بصورة جماعية وصولاً إلى استنتاج معايير الكتابة الصحيحة.
6. قيام الطلبة بالكتابة حول الموضوع المطلوب بشكل فردي وتكليفهم بنشرها على المدونة وذلك لإتاحة المجال للآخرين للاطلاع عليها وابداء آرائهم حولها.
7. قيام المعلم بقراءة منشورات الطلبة وتقديم التغذية الراجعة والتعليق على أداء الطلبة.
8. تكليف الطلبة باعادة كتابة الموضوع، مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المعلم وزملائهم ومعالجة الأخطاء التي وقعوا فيها.
9. نشر المواضيع المنقحة على المدونة، ليتم تقييمها من قبل زملاء المجموعة الصغيرة في الحصة القادمة.
10. تقييم المعلم لكتابات الطلبة النهائية.
11. اختيار أفضل ثلاث كتابات للطلبة لنشرها في زاوية «الأفضل» على المدونة لتعزيز الطلبة وزيادة دافعيتهم نحو الكتابة الصحيحة.

للتأكد من صدق الخطط التدريسية ومدى ملائمتها للأهداف التي أعدت لأجلها، تم عرضها على مجموعة من المختصين في مناهج اللغة العربية وأساليب تدريسها وتكنولوجيا التعليم والقياس والتقويم. وبناء على الملاحظات التي وردت من المحكمين والمناقشات التي دارت بينهم وبين الباحثة، تم إجراء بعض التعديلات بما يتلاءم مع مستوى طلبة الصف التاسع. هذا بالإضافة إلى القيام بتطبيق أحد دروس التعبير على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة وذلك للتمكن بشكل أكبر من كيفية
التطبيق والكشف ومعالجة أية ملاحظات أو ثغرات قبل التطبيق الفعلي للدراسة.

2- اختبار التعبير الكتابي:

تم إعداد اختباراً للتعبير الكتابي يهدف إلى قياس مدى التحسن الذي طرأ على أداء عينة الدراسة في مهارات التعبير الكتابي. واشتمل الاختبار على أربعة أنماط للتعبير، وهي:

1. كتابة موضوع من خلال إكمال نص مكون من 12 سطر.
2. كتابة حوار من خلال إكمال نص حواري معين.
3. كتابة موضوع من خلال صورة يقوم الطلبة بالتعبير عنها.
4. كتابة موضوع حر قصير.

وقد تم اختيار هذه الأنماط لمراعاة مستويات الطلبة ورغباتهم، بالإضافة إلى تحقيق عنصر التنوع في أساليب الكتابة. وتم التحقق من صدق الاختبار عن طريق عرضه على نفس المحكمين الذين قاموا بتحكيم الخطط التدريسية، وتم إجراء بعض التعديلات بناء على ملاحظاتهم. وقد قامت الباحثة أيضاً بوضع معايير التقويم التي اشتملت على معايير رئيسة ولكل معيار منها معايير فرعية حسب الآتي:

1. تنظيم الموضوع ويشمل تقسيم الموضوع إلى مقدمة وعرض وخاتمة، وملائمة الأفكار الرئيسية للهدف العام، وتنظيم تلك الأفكار في فقرات، ووضوح تلك الأفكار وتسلسلها، واستخدام أدوات الربط، واختيار العنوان المناسب.
2. صحة النحو ويشمل تركيب الجمل من حيث التقديم والحذف والتأخير، واستخدام أدوات العطف وحروف الجر والضمائر المناسبة، ومراعاة علامات الإعراب، ومراعاة دخول أدوات النصب والجزم على الأفعال.
3. صحة الإملاء ويشمل على سبيل المثال كتابة ألف التفريق والألف اللينة، والهمزات، والتاء المربوطة والمفتوحة.
4. استخدام علامات الترقيم كعلامة أول الفقرة، والفواصل، وعلامتي الاستفهام والتعجب، والنقطة والنقطتين الرأسيتين، والقوسين وعلامة الشرطتين.

وللتأكد من كفاية تلك المعايير والعلامات الموضوعة لكل معيار، قامت الباحثة بمقابلة عدد من أساتذة اللغة العربية ومناقشة المعايير المقترحة، وإجراء بعض التعديلات بما يتلاءم مع مستوى الطلبة. وللتأكد من ثبات الاختبار، تم استخدام طريقة إعادة الاختبار، حيث تم تطبيق الاختبار المعد على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها والبالغ عددها (30) طالباً وطالبة من طلبة الصف التاسع، ثم أعيد تطبيقه بعد مضي أسبوعين. وتم حساب قيمة معامل ارتباط Pearson لحساب معامل الثبات، والتي بلغت (0.80)، واعتبرت هذه القيمة كافية لتحقيق أغراض الدراسة (Muijs, 2004). وتم التأكد من ثبات تصحيح الاختبار عن طريق تصحيح أداء عينة الطلبة الاستطلاعية من قبل معلم ومعلمة اللغة العربية للذكور والإناث وفقا للمعايير المحددة وبشكل

مستقل. وتم التحقق من ثبات معامل الاتفاق في التصحيح بين المعلمين باستخدام معادلة هولستي (Holsti, 1969). ووصلت المعادلة إلى نسبة اتفاق (0.81)، وتعتبر هذه الدرجة مقبولة بين المصححين.

ضبط تجربة الدراسة

بالإضافة إلى التأكد من تدريس شعبتي الذكور (الضابطة والتجريبية) من قبل نفس المعلم، وتدريس شعبتي الإناث (الضابطة والتجريبية) من قبل نفس المعلمة، تم التأكد من تطبيق التجربة في ظروف مناسبة ومتشابهة من ناحية عدد ووقت وأماكن حصص التعبير ومدى توفر الوسائل والأدوات التعليمية اللازمة حسب كل طريقة. كما أنه تم التأكد من تكافؤ مجموعتي الدراسة من خلال تطبيق اختبار التعبير الكتابي على عينة الدراسة قبل البدء بالتجربة. ويبين الجدول رقم (1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعلامات أفراد عينة الدراسة في الاختبار القبلي لمهارات التعبير الكتابي حسب الجنس والمجموعة.

جدول (1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعلامات أفراد عينة الدراسة في الاختبار القبلي حسب الجنس والمجموعة

الجنس	المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ذكور	الضابطة	36	59.55	12.10
	التجريبية	34	59.11	11.68
	المجموع	70	59.34	11.82
إناث	الضابطة	38	60.47	11.17
	التجريبية	39	59.23	10.66
	المجموع	77	59.84	10.86
المجموع	الضابطة	74	60.02	11.56
	التجريبية	73	59.17	11.07
	المجموع	147	59.60	11.29

يشير الجدول رقم (1) إلى وجود فروق بين المتوسطات الحسابية لأداء الطلبة في الاختبار القبلي لمهارات التعبير الكتابي حسب متغيري الدراسة (الطريقة والجنس). وللكشف عن الدلالة الإحصائية لتلك الفروق، تم استخدام تحليل التباين الثنائي كما هو موضح في الجدول رقم (2).

جدول (2)

نتائج تحليل التباين الثنائي لأثر الطريقة والجنس والتفاعل بينهما لعلامات أفراد عينة الدراسة في الاختبار القبلي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
طريقة التدريس	25.884	1	25.884	0.199	0.656
الجنس	9.744	1	9.744	0.075	0.785
الطريقة × الجنس	5.937	1	5.937	0.046	0.831
الخطأ	18584.815	143	129.964	-	-
الكلي	540890.000	147	-	-	-

يظهر من الجدول رقم (2) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في أداء الطلبة في

الاختبار القبلي لمهارات التعبير الكتابي مما يدل على تكافؤ مجموعتي الدراسة. وقد عزت الباحثة هذا التكافؤ إلى التقارب العمري والتشابه في البيئة الجغرافية والظروف المعيشية والاقتصادية والاجتماعية بين أفراد عينة الدراسة، بالإضافة إلى التشابه في طريقة وأسلوب التدريس التقليدي المتبع في تنفيذ حصة التعبير الكتابي.

إجراءات الدراسة

اتبعت الباحثة الإجراءات الآتية في تطبيق الدراسة:

1. إعداد الخطط التدريسية لتدريس مهارات التعبير الكتابي لأفراد مجموعتي الدراسة. حيث تم تحديد الدروس والموضوعات، وإعداد أوراق العمل والأنشطة والتدريبات والوسائل التعليمية المطلوبة حسب كل طريقة، وعرضها على مجموعة من المحكمين للتأكد من ملائمتها وكفايتها.
2. بناء اختبار التعبير الكتابي والتأكد من صدقه وثباته كما تم توضيحه سابقاً.
3. تصميم المدونة الإلكترونية التي سيتم استخدامها مع الجموعة التجريبية.
4. زيارة المدرستين المعنيتين بتطبيق الدراسة لمقابلة المعلم والمعلمة المكلفين بالتطبيق وتوضيح أغراض الدراسة واجراءات تطبيقها.
5. تدريب المعلم والمعلمة وطلبة المجموعة التجريبية على استخدام المدونة المصممة.
6. تطبيق اختبار التعبير الكتابي القبلي على مجموعتي الدراسة في المدرستين، قبل البدء الفعلي بتطبيق التجربة وفي نفس الوقت.
7. تصحيح أوراق الاختبار القبلي وفقاً لمعايير التصحيح المحددة والتأكد من تكافؤ مجموعتي الدراسة.
8. تطبيق التجربة من قبل المعلم والمعلمة على مجموعتي الدراسة (التجريبية والضابطة).
9. تطبيق اختبار التعبير الكتابي البعدي بعد الانتهاء من تدريس الدروس والموضوعات المختارة.
10. تصحيح أوراق الاختبار البعدي ورصد العلامات.
11. تحليل البيانات إحصائيا بالأساليب المناسبة لأسئلة الدراسة، وتفسير النتائج، ومناقشتها، وتقديم التوصيات اللازمة بناء عليها.

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

أولاً- المتغيرات المستقلة، وتشمل متغيرين:

1- طريقة التدريس ولها مستويان، وهما: المدونات الإلكترونية والطريقة التقليدية.

2- الجنس وله فئتان، وهما: الذكور والإناث.

ثانياً- المتغير التابع، وهو أداء طلبة الصّف التاسع في مهارات التعبير الكتابي.

المعالجات الإحصائية

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعلامات عينة الدراسة وأسلوب تحليل التباين الثنائي للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لأداء المجموعتين التجريبية والضابطة على اختبار التعبير الكتابي القبلي والبعدي.

نتائج الدراسة

للإجابة عن أسئلة الدراسة المتعلقة بأثر استخدام المدونات الإلكترونية في تنمية مهارة التعبير الكتابي ومدى اختلاف أثر استخدامها باختلاف الجنس، وأثر التفاعل بين طريقة التدريس والجنس، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعلامات أفراد عينة الدراسة في الاختبار البعدي لمهارات التعبير تبعًا لمتغيري الطريقة والجنس، كما هو مبين في الجدول رقم (3).

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعلامات أفراد عينة الدراسة في الاختبار البعدي

المجموعة	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الضابطة	ذكور	36	60.58	12.74
	إناث	38	62.39	11.98
	المجموع	74	61.51	12.30
التجريبية	ذكور	34	65.52	12.18
	إناث	39	67.51	10.83
	المجموع	73	66.58	11.44
المجموع	ذكور	70	62.98	12.63
	إناث	77	64.98	11.63
	المجموع	147	64.03	12.11

يظهر وبشكل واضح من الجدول رقم (3) وجود تباين في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء عينة الدراسة في الاختبار البعدي لمهارات التعبير الكتابي. وللكشف عن دلالة تلك الفروق بين المتوسطات الحسابية، جرى استخدام تحليل التباين الثنائي كما هو مبين في الجدول رقم (4).

جدول (4)

نتائج تحليل التباين الثنائي لأثر الطريقة والجنس والتفاعل بينهما لعلامات أفراد عينة الدراسة في الاختبار البعدي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
طريقة التدريس	927.996	1	927.996	6.517	0.012
الجنس	131.938	1	131.938	0.927	0.337
الطريقة × الجنس	0.271	1	0.271	0.002	0.965
الخطأ	20362.043	143	142.392	-	-
الكلي	624193.000	147		-	-

يبين الجدول رقم (4) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في أداء الطلبة في الاختبار البعدي لمهارات التعبير الكتابي تعزى إلى متغير طريقة التدريس حيث بلغت قيمة (ف) 6.517 وبدلالة إحصائية 0.012، وكانت الفروق لصالح المجموعة التجريبية التي درست باستخدام المدونات الإلكترونية، وبناء عليه، تم رفض الفرضية الأولى للدراسة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في أداء الطلبة في الاختبار البعدي لمهارات التعبير الكتابي تعزى إلى متغير الجنس حيث بلغت قيمة (ف) 0.927 وبدلالة إحصائية 0.337. وبناء عليه، تم قبول الفرضية الثانية للدراسة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في أداء الطلبة في الاختبار البعدي لمهارات التعبير الكتابي تعزى إلى أثر التفاعل بين طريقة التدريس والجنس حيث بلغت قيمة (ف) 0.002 وبدلالة إحصائية 0.965. وبناء عليه، تم قبول الفرضية الثالثة للدراسة.

مناقشة النتائج والتوصيات

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

بينت نتائج السؤال الأول، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الطلبة في الاختبار البعدي لمهارات التعبير الكتابي تعزى إلى متغير طريقة التدريس، وكانت الفروق لصالح المجموعة التجريبية التي درست باستخدام

المدونات الإلكترونية الذين حققوا متوسط علامات أعلى من متوسط علامات المجموعة الضابطة التي درست باستخدام الطريقة التقليدية. وتشير هذه النتيجة إلى أن استخدام المدونات الإلكترونية كان له أثر ايجابي وفعال في تنمية مهارات التعبير الكتابي لدى الطلبة. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى العناصر أساسية المتضمنة في استخدام المدونات الإلكترونية، والتي ساعدت على خلق الوعي لدى طلبة المجموعة التجريبية بمعايير الكتابة الصحيحة التي ظلت حاضرة في أذهانهم. هذا بالإضافة إلى مراعاة الناحية التطورية في التعبير الكتابي الذي يحتاج إلى عدد من المراحل المتتابعة من ممارسة الكتابة والتدريب المستمر للوصول إلى مستوى متقدم.

أضف إلى ذلك، أن خصائص استخدام المدونات الإلكترونية لها منافع عديدة تساهم في تقديم تعلّم أفضل للطلبة. فهي تزيد من ثقتهم بأنفسهم وترفع من مستوى االدافعية لديهم مما يزيد من إمكانية التفاعل والمشاركة، وتعطيهم الوقت الكافي للتفكير النقدي والتأملي. أما المعلّم فإنه يستطيع مراعاة الفروق الفردية بشكل أفضل ويكون لديه الوقت الكافي لتصميم أنشطة تعليمية متنوعة وممتعة تتلاءم مع رغبات الطلبة. ((Glogoff, 2005; Ishtaiwa & Dukmak, 2013; Lou,Wu, Shin & Tseng, 2010; Al Waely & Aburezeq, 2013

إنَّ تفوق أفراد المجموعة التجريبية قد يرجع إلى أن استخدام المدونات الإلكترونية كأحد تطبيقات التكنولوجيا الحديثة قد أدى إلى خلق بيئة تعليمية ممتعة، ومثيرة، وإيجابية تختلف عما اعتاد عليه الطلبة في دروس التعبير السابقة. إن مثل هذه البيئة ساهمت في زيادة دافعية الطلبة نحو تعلم مهارات التعبير الكتابي من خلال خلق فرص حقيقية لممارسة مهارة الكتابة سواء من خلال كتابة الموضوعات المطلوبة، أو إعادة كتابتها لتصحيح الأخطاء أو بالتعليق على الموضوعات المنشورة. وبناء عليه يمكن القول بأن مثل هذه الأدوات يمثل منبراً حراً ومجالاً واسعا لمشاركة الأراء والأفكار وتقديم المساعدة للآخرين في جو تسوده روح التعاون والمحبة والمشاركة الفعالة بعيداً عن عوامل الخجل أو التوتر أو الخوف التي قد تحد من المشاركة في الغرفة الصفية التقليدية. كما يمكن عزو هذه النتيجة أيضاً إلى أن استخدام المدونات الإلكترونية قد ساهم في تنمية الثروة اللغوية لدى الطلبة وزيادة مدركاتهم من المفردات والتراكيب المختلفة من خلال إتاحة الفرصة للاطلاع على منشورات ومواضيع وتعليقات مختلفة مما أدى إلى مساعدة الطلبة في استخدام تلك المفردات والتراكيب الجديدة في كتاباتهم.

وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع عدد من الدراسات التي أثبتت فعالية استخدام المدونات الإلكترونية في تنمية مهارات الكتابة لدى الطلبة (Alaboudi, 2014; Aljumah, 2012; Alsubaie & Madini, 2018; Al Waely & Aburezeq, 2013; Arslan & Şahin –Kızıl, 2010; Grami, 2012)

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الطلبة في الاختبار البعدي لمهارات التعبير الكتابي تعزى إلى متغير الجنس، مما يعني أن أثر المدونات الإلكترونية لم يختلف باختلاف الجنس. ويمكن أن يعزى ذلك إلى ما تم توضيحه سابقاً من مزايا وفوائد استخدام المدونات الإلكترونية التي أثرت ايجابياً على تعلم الطلبة من خلال جعل التعلم ذا معنى وأكثر متعة وتشويقاً، وزاد من اهتمام الطلبة وانتباههم ودافعيتهم، بالإضافة إلى استبدال دورهم السلبي بالدور الأساسي المحوري القائم على مبدأ التعلم النشط بغض النظر عن جنسهم.

ومن جهة أخرى، يمكن تفسير عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين بأنه قد يعود إلى ضعف الطلبة أصلاً في التعبير وإلى قصر المدة الزمنية التي تم تطبيق الدراسة خلالها، حيث أن مهارة التعبير الكتابي تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين حتى يتمكن الطالب من إتقان جميع جوانبها من حيث تنظيم الموضوع، وتجنب الأخطاء النحوية والإملائية، واستخدام علامات الترقيم بشكل دقيق وسليم. وبينما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج عدد من الدراسات السابقة كدراسة حمادنة وسليمان (2009)، ودراسة سلامة (2013)، ودراسة الندى (2008)، اختلفت مع دراسات أخرى كدراسة عبد الجواد (2007)، ودراسة الهرش (2000) التي أثبتت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للجنس. وهذا يستلزم القيام بالمزيد من الدراسات لتحديد أثر الجنس على تنمية مهارات التعبير الكتابي.

ثالثاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

بينت الدراسة أيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الطلبة في الاختبار البعدي لمهارات التعبير الكتابي تعزى إلى أثر التفاعل بين طريقة التدريس والجنس. وكما تم ذكره أعلاه، قد ترجع هذه النتيجة إلى قصر المدة الزمنية لتطبيق الدراسة إذا ما قورنت بأهمية التعبير وحاجته إلى الوقت الكافي لاتقانه وبيان أثر الطريقة المستخدمة. وجاءت هذه النتيجة مخالفة لنتائج عدد من الدراسات السابقة التي أثبتت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر التفاعل بين الطريقة والجنس كدراسة حمادنة وسليمان (2009)، ودراسة سلامة (2013).

التوصيات

بناء على النتائج السابقة، يتضح أهمية استخدام المدونات الإلكترونية في تنمية مهارات التعبير الكتابي ودورها في تحسين دافعية الطلبة للتعلم من خلال إضافة المزيد من المرونة للعملية التعليمية التعلمية، وتوفير بيئة تفاعلية تمكن الطلبة من التفاعل مع معلمهم ومع بعضهم البعض، وتبادل المعلومات، وطرح الأسئلة، واختبار قدراتهم بدون حواجز كتلك الموجودة في طريقة التدريس التقليدية. وفي ظل تلك النتائج، تقدم الباحثة التوصيات الآتية:

1. توظيف المدونات الإلكترونية في تدريس الطلبة لمهارات التعبير الكتابي.
2. تزويد معلمي اللغة العربية بفرص التعلم والتدريب الكافي على استخدام المدونات الإلكترونية كأداة تعليمية لتنمية مهارات التعبير الكتابي لدى الطلبة.
3. دعوة القائمين على برامج إعداد وتطوير المعلمين إلى ضرورة الاهتمام وتشجيع معلمي اللغة العربية على استخدام أدوات متنوعة في تدريس التعبير، وذلك لترغيب الطلبة في التعبير الكتابي الذي يحتاج إلى الرغبة والدافعية لإتقان مهاراته.
4. رفع الوعي بين المعلمين والطلبة وأولياء الامور حول فوائد استخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة كالمدونات الإلكترونية لتعزيز قبولها واستخدامها.
5. ضرورة إعطاء تدريس التعبير ما يستحقه من عناية واهتمام من خلال التقويم المستمر لكتابات الطلبة.
6. تكرار إجراء هذه الدراسة على عينة أكبر ولمدة زمنية أطول، مما يساعد في إمكانية تعميم نتائجها على طلبة الصف التاسع.
7. إجراء المزيد من الدراسات حول أثر المدونات الإلكترونية في صفوف ومراحل مختلفة.
8. إجراء المزيد من الدراسات التي تقترح برامج جديدة لتنمية مهارات التعبير الكتابي لدى الطلبة.
9.

المراجع العربية

1. أبو شرخ، أسماء. (2016). **فاعلية استراتيجية مقترحة قائمة على قراءة الصورة لتنمية مهارات التعبير الكتابي لدى تلاميذ الصف الثالث الأساسي**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
2. أبو صبحة، نضال. (2010). **أثر قراءة القصة في تنمية بعض مهارات التعبير الكتابي لدى طالبات التاسع الأساسي**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
3. أبو مُغلي، سميح عبد الله. (2009). **الأساليب الحديثة لتدريس اللغة العربية**. عمان: دار الخريجي.
4. الأحول، أحمد سعيد. (2018). فاعلية برنامج قائم على معايير نحو النص في تنمية مهارات التعبير الكتابي الإبداعي لدى طلاب الصف الأول الثانوي، **المجلة الدولية للأبحاث التربوية**، 42 (1): 189-243.
5. إدارة المناهج والكتب المدرسية (2018). **كتاب اللغة العربية للصف التاسع، الجزء الثاني**، (ط. 2). وزارة التربية والتعليم، عمان، الأردن.
6. أمين، نسرين. (2016). **أثر استراتيجية دمج التكنولوجيا في التلعيم في تنمية مهارات التعبير الكتابي**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
7. البجة، عبد الفتاح حسن. (2002). **تعليم الأطفال المهارات القرائية والكتابية**. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
8. الجاحظ، أبو عثمان عمر. (1968). **البيان والتبيان**. بيروت: الدار اللبنانية للكتاب.
9. الحداد، عبدالكريم وإسماعيل، حسن. (2014). أثر استراتيجية قائمة على التخيل في تحسين مهارات التعبير الكتابي الإبداعي لدى طلبة الصف العاشر في دولة الكويت، **المجلة التربوية**، 28 (110): 177-201.
10. حسن، ثناء عبدالمنعم. (2005). أثر استخدام المدخل التفاوضي وأسلوب الحافظة على تنمية مهارات التعبير الإبداعي والاتجاه نحو المادة لدى طلاب الصف الأول الثانوي، **مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس**، 100: 88-150.
11. حمادنة، أديب وسليمان، مرجي. (2009). أثر استخدام الحاسوب في تحسين الأداء التعبيري الكتابي لدى طلبة الصف الأول الثانوي في الأردن، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، 10 (1): 145-168.

12. الدليمي، طه والوائلي، سعاد. (2003). **اللغة العربية مناهجها وطرائق تدريسها**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
13. سلامة، عبد الحافظ محمد. (2013). أثر استخدام برنامج Microsoft Office Word في تنمية مهارات التعبير الكتابي لدى طلبة الصف الثامن في المدارس الخاصة في عمان، **دراسات**، العلوم التربوية، 40 (1): 344-352.
14. شحاته، حسن. (2010). **المرجع في فنون الكتابة العربية لتشكيل العقل المبدع**، ط1، القاهرة: دار العالم العربي.
15. عاشور، راتب والحوامدة، محمد. (2014). **أساليب تدريس اللغة العربية بين النظرية والتطبيق**. عمان: دار المسيرة.
16. عبد الباسط، حسين. (2012). فاعلية استخدام المدونات الإلكترونية في تحقيق النمو المهني وتنمية الاتجاه نحو المدونات لدى طلاب الدراسات الاجتماعية بكلية التربية، **مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية**، 3(6): 543-578.
17. عبد الجواد، إياد. (2007). مستوى مهارات التعبير الكتابي لدى الطلبة الحافظين للقرآن الكريم كاملاً وغير الحافظين له بالمرحلة الثانوية بمحافظة غزة. **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الإنسانية، 17 (1): 673-707.
18. عبد الغني، محمود. (2012). تأثير استخدامات المدونات الإلكترونية على طلاب جامعة سوهاج (دراسة ميدانية)، **دراسات الطفولة**، 15 (54):41-70.
19. العبي، أفنان والفريج، محمد. (2011). كيف تنشئها مع طلابك؟ وماذا تضعون فيها؟: تعليم أكثر متعة مع «المدونات»، **20. مجلة المعرفة**، 195: 68-77.
21. عطية، محسن. (2007). **تدريس اللغة العربية في ضوء الكفايات الأدائية** ، ط 1، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
22. عفانة، عزو والخزندار، نائلة والكحلوت، نصر ومهدي، حسن. (2003). **طرق تدريس الحاسوب**، غزة: آفاق للنشر والتوزيع.
23. فراج، عبد الرحمن. (2006). المدونات الإلكترونية مع إشارة خاصة إلى مدونات المكتبات والمكتبيين، مجلة المعلوماتية، 4: 5-9.
24. كهينة، أمغار وأيت وارت، حياة. (2015). **الأخطاء اللغوية في التعبير الكتابي الطور المتوسط أنموذجاً**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر.
25. محمد، جبرين وقطوس، رشا. (2012). فاعلية استخدام الوسائط الفائقة في تحصيل طلبة الصف الثامن الأساسي في مادة
26. اللغة العربية في الأردن، **المجلة التربوية**، 26 (102): 156- 194.
27. المدهوني، فوزية. (2010). **فاعلية استخدام المدونات التعليمية في تنمية التحصيل الدراسي والاتجاه نحوها لدى طالبات جامعة القصيم**. (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.
28. المرسي، محمد وعبدالوهاب، سمير. (2005). **قضايا تربوية حول تعليم اللغة العربية**. دمياط: مكتبة نانسي.
29. المصري، سلوى. (2011). فعالية استخدام مدونة تعليمية في زيادة تحصيل طلاب المرحلة الإعدادية للمفاهيم المجردة بمادة الكمبيوتر والاتجاه نحو المادة، **العلوم التربوية**، 19 (4): 171-228.
30. المصري، يوسف. (2006). **فاعلية برنامج الوسائل المتعددة في تنمية مهارات التعبير الكتابي والاحتفاظ بها لدى طلبة الصف الثامن الأساسي**، (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
31. النجار، حسن. (2016). فاعلية مدونة إلكترونية على التحصيل في مقرر تقنيات التدريس والاتجاه نحوها لدى طلبة كلية التربية في جامعة الأقصى بغزة. **دراسات**، 43 (1): 467-482.
32. نجار، عبد الله. (2015). **صعوبات تدريس التعبير الكتابي باللغة العربية لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا في مديرية وسط الخليل من وجهة نظر معلميها، وحلول مقترحة**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
33. الندى، شفا. (2008). **معايير اختبار موضوعات التعبير الكتابي الإبداعي لدى معلمي الصف الحادي عشر وعلاقتها ببعض المتغيرات**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
34. الهاشمي، عبد الرحمن والغزاوي، فايزة. (2005). **تدريس مهارات االستماع من منظور واقعي**. عمان: دار المناهج.
35. الهرش، عايد. (2000). أثر استخدام محرر النصوص في كتابة طلبة الصف العاشر الأساسي لموضوع التعبير واتجاهاتهم نحو استخدامه في مدينة اربد، **أبحاث جامعة اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 16 (3): 81-105.

المراجع الأجنبية

1. Aburezeq, I., & Ishtaiwa-Dweikat, F. (2017). Cloud Applications in Language Teaching: Examining Pre-Service Teachers' Expertise, Perceptions and Integration. **International Journal of Distance Education Technologies**, 15 (4): 39-60.

2. Akbulu, Y., & Kiyici, M. (2007). Instructional Use of Blogs. **Turkish Online Journal of Distance Education**, 8(3): 8-15.

3. Alaboudi, R. S. (2014). **The Utility of Second Language Blogging: Student Perceptions from English Writing Courses in Saudi Arabia**. Unpublished Master's Thesis, Southern Illinois University, Carbondale, USA.

4. Algrami, G. M. (2012). Online Collaborative Writing for ESL Learners using Blogs and Feedback Checklists. **English Language Teaching**, 5 (10): 43-48.

5. Aljumah, F. H. (2012). Saudi Learner Perceptions and Attitudes towards the Use of Blogs in Teaching English Writing Course for EFL Majors at Qassim University. **English Language Teaching**, 5 (1): 100-116.

6. Alsubaie, A., & Madini, A. (2018). The Effect of Using Blogs to Enhance the Writing Skill of English Language Learners at a Saudi University. **Global Journal of Educational Studies**, 4 (1): 13-30.

7. Al Waely, S., & Aburezeq, I. (2013). Using Blogs to Facilitate Interactive and Effective Learning: Perceptions of Pre-service Arabic Teachers. **Journal of Language Teaching and Research**, 4 (5): 975- 985.

8. Arslan, R. Ş., & Şahin-Kızıl, A. (2010). How Can the use of Blog Software Facilitate the Writing Process of English Language Learners? **Computer Assisted Language Learning**, 23 (3): 183-197.

9. Bennis, A., & Bazzaz, V. (2014). The Impact of Pushed Output on Accuracy and Fluency of Iranian EFL Learners' Speaking. **Iranian Journal of Language Teaching Research**, 2 (2): 51-72.

10. Bhagat, K., Cheng-Nan, C., & Chun-Yen, C. (2016). The Impact of the Flipped Classroom on Mathematics Concept Learning in High School. **Journal of Educational Technology & Society**, 19 (3): 134-142.

11. Chung, S. F. (2006). A Communicative Approach to Teaching Grammar: Theory and Practice. **The English Teacher**, XXXIV: 33-50.

12. Deng, L., & Yuen, A. (2011). Towards a Framework for Educational Affordances of Blogs. **Computers and Education**, 56 (2): 441-451.

13. Dixon, f., Cassady, j., Cross, T., & Williams, D. (2005). Effects of Technology on Critical Thinking and Essay Writing Among Gifted Adolescents. **The journal of Secondary Gifted Education**, 16 (4):180-189.

14. Glogoff, S. (2005). Instructional Blogging: Promoting Interactivity, Student-Centered Learning, and Peer Input. **Journal of Online Education**, 1(5): 1-5.

15. Holsti, O.R. (1969). **Content Analysis for the Social Sciences and Humanities. Reading**, MA: Addison-Wesley.

16. Ishtaiwa, F., & Aburezeq, I. (2015). The Impact of Google Docs on Student Collaboration: A UAE Case Study. *Learning,* **Culture and Social Interaction**, 7: 85-96

17. Ishtaiwa, F., & Dukmak, S. (2013). Do Web 2.0 Applications Enhance Learning in Teacher Education in the UAE? An Exploratory Study. **International Journal for Research in**

Education, 33: 1-33.

18. Kearney, M., & Schuck, S. (2006). Spotlight on Authentic Learning: Student Developed Digital Video Projects. **Australasian Journal of Educational Technology**, 22 (2): 189-208.

19. Lindahl, C., & Blount, E. (2003). Weblogs: Simplifying Web Publishing. **IEEE Computer**, 11(36):114-116.

20. Lou, S., Wu, S., Shin, R., & Tseng, K. (2010). Adoption of Blogging by A Chinese Language Composition Class in A Vocational High School in Taiwan. **Australasian Journal of Educational Technology**, 26 (6): 898-916.

21. Muijs, D. (2004). **Doing Quantitative Research in Education with SPSS**.US A: Thousand Oaks.

22. Shams, S. (2014). Efficacy of Online Social Networks on Language Teaching: A Bangladeshi Perspective. **The IAFOR Journal of Education**, II (II): 2-31.

23. Sim, J., & Hew, K. (2010). The Use of Weblogs in Higher Education Settings: A Review of Empirical Research. **Educational Research Review**, 5: 151-163.

24. Swan, F. (2009). Essential Principles of the Communicative Approach. **Journal of Teaching**, 1(1): 2-6.

أهم التعديلات التشريعية المتعلقة بأثر العقد بالنسبة إلى الغير في القانون المدني الفرنسي المعدل عام 2016 و 2018

(دراسة مقارنة)

رغيد عبد الحميد فتال

جامعة عجمان - الإمارات العربية المتحدة

raghid.fattal@gmail.com

أدخل المرسوم الفرنسي رقم 131 لسنة 2016 الصادر بتاريخ 10 فبراير 2016، والقانون رقم 2018/287 الصادر بتاريخ 20 أبريل 2018 تعديلات على مسائل عديدة في القانون المدني ومنها قاعدة «العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا المتعاقدين». هذه القاعدة ليست خاليةً من الغموض، فلا بد من شرح هذه القاعدة على ضوء النصوص الجديدة من حيث مفهومها، وسندها القانوني الجديد، وما المقصود بأنه «على الغير احترام الحالة القانونية التي ينشئها العقد»، وبأن من حق الغير التمسك بالحالة القانونية التي ينشئها العقد. كما لا بد من شرح قاعدة عدم سريان العقد المستتر على الغير وبطلان العقد الذي يخفي ثمناً حقيقياً، وما أثر التعديلات التشريعية المتعلقة بالمادتين 1199 و 1200 من القانون المدني الفرنسي على التوجه القضائي الذي كان يسمح للغير بمطالبة البائع بتنفيذ عقد البيع، وما الشروط التي تمكن الغير الذي تضرر من عدم تنفيذ العقد أو أي من الالتزامات الناشئة عنه، من مطالبة المدين بالتعويض عن الضرر الذي ألم به، موضحين آراء مشاريع القوانين ومقارنتها بالقانون المدني الفرنسي المعدل وبقانون المعاملات المدنية الإماراتي. كما لا بد من عرض ومناقشة المواد القانونية الجديدة التي تنظم «التعهد عن الغير»، و»الاشتراط لمصلحة الغير» والرجوع عنه وقبوله، ومناقشتها مستعينين بأحكام قضائية حديثة.

الكلمات المفتاحية:

المرسوم الفرنسي رقم 131 لسنة 2016؛ القانون رقم 2018/287؛ أثر العقد بالنسبة إلى الغير؛ التعهد عن الغير؛ الاشتراط لمصلحة الغير؛ العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا المتعاقدين.

The Most Important Legislative Amendments Related to the Effect of the Contract Towards the Third Party in the French Civil Code Amended in 2016 and 2018

(Comparative Study)

Raghid Fattal

Ajman University - UAE

raghid.fattal@gmail.com

Abstract

The French decree no. 131/2016 promulgated on Feb.10, 2016, and the Law no. 287/2018 promulgated on April 20, 2018 have amended many issues in the French Civil Code, including the doctrine "the contract has effect towards the parties only". However, this doctrine is not very clear, and needs to be interpreted according to the new legislations. This shall include the idea that "the third party shall respect the legal status created by the contract", and the idea that the third party can benefit from the legal status created by the contract as well.

The doctrine according to which the simulated contract does not have effect towards the third party, and the nullity of the contract that simulates the true price, and how the amendments of the articles 1199 and 1200 of the French Civil Code affect the courts decisions that allow the third party to oblige the seller to execute the sale contract. It is also important to mention the conditions that allow the third party to sue for damages, the debtor who did not perform his/her contractual duties. We would like also to mention the opinions of the Law projects makers, and to compare the laws with the UAE Civil Transactions Law. The new doctrine of "binding himself on behalf of a third party" and the doctrine of "stipulation for the benefit of a third party" shall be interpreted according to the new legislations.

Keywords

The French decree no. 131/2016; Law no. 287/2018; effect of a contract towards the third party; stipulation for the benefit of a third party; binding himself on behalf of a third party.

مقدمة

1. بعد الثورة الفرنسية الكبرى، أمر الامبراطور الفرنسي «نابليون بونابرت» أربعة من أهم رجال القانون في فرنسا آنذاك بتجميع كل القوانين المدنية الفرنسية في قانون واحد. وبالفعل نفذ رجال القانون المهمة بنجاح، وصدر القانون في 21 مارس 1804، بتوقيع نابليون بونابرت، ويطلق عليه «القانون المدني» (يُشار إليه اختصارًا باسم «C. civ.» أو «C. Civ.» أو «CC») أو «قانون نابليون»، وهو يشتمل على ما يأتي: جميع القواعد المتعلقة بالأحوال الشخصية (الكتاب الأول)، وقانون الأموال ويقصد به مجموعة القواعد القانونية المرتبطة بالأموال المنقولة والعقارات (الكتاب الثاني)، والعلاقات بين أشخاص القانون الخاص (الكتابان الثالث والرابع). يُعتبر هذا القانون حتى يومنا هذا، حجر الأساس للقانون المدني الفرنسي، وعلى نطاق أوسع، حجر الأساس لمعظم القوانين الفرنسية والعديد من قوانين الدول العربية.

ولأن القانون بشكل عام يعكس حاجات المجتمع وأفراده، فهو بالتالي يجب أن يتعدل باستمرار لمواكبة التطورات الحاصلة ولتلبية تلك الحاجات. ولأن هذه الحاجات تتطور بسرعة فائقة جداً تفوق بكثير السرعة التي يستغرقها تعديل التشريع، لذا تضطر المحاكم أحياناً لإعادة تفسير النصوص القانونية القائمة مستبقةً تعديل التشريع وبشكل يتلاءم مع الوضع الجديد. فقد لوحظ بالفعل أن المحاكم الفرنسية باتت بالفترات الأخيرة تفسر العديد من النصوص القانونية بصورة مختلفة عن السابق تحقيقاً لهذا الهدف، مما دفع المشرع الفرنسي إلى تعديل القانون عدة مرات، كان آخرها ما قام به من تعديل لبعض النصوص القانونية المتعلقة بالعقد في القانون المدني الفرنسي بموجب المرسوم رقم 131 لسنة 2016 الصادر بتاريخ 10 فبراير 2016، والقانون رقم 2018/287 الصادر بتاريخ 20 أبريل 2018 [ss]، ولبعض النصوص القانونية المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية. يطلق الفرنسيون على القواعد المنظمة للعقود مصطلح «قانون العقود»، في حين يطلقون على القواعد المنظمة للمسؤولية مصطلح «قانون المسؤولية».

ومما لا ريب فيه أن تعديل «قانون العقود» قد طال مسائل جوهرية تتعلق بتكوين العقد، وآثاره، ومدته وحوالته، ونتائج عدم تنفيذه. سنعالج في هذا البحث أبرز التعديلات التي طالت أثر العقد بالنسبة إلى الغير. إذاً يخرج عن نطاق بحثنا التعديلات والمستجدات المتعلقة بتكوين العقد حيث استغنى المشرع الفرنسي عن ركني المحل والسبب؛ كما يخرج عن بحثنا المستجدات المرتبطة بنتائج عدم تنفيذ العقد، وأبرز التعديلات التي طالت أثر العقد بالنسبة إلى المتعاقدين. نأمل دراسة ذلك في القادم من الأبحاث.

مما لا ريب فيه، يُعتبر من « الغير» كل شخص غير المتعاقدين أو من يمثلانهما في التعاقد، أو خلفهما الخاص أو العام.

لقد أضاف القانون المدني الفرنسي المعدل مبحثاً جديداً مستقلاً لأثر العقد بالنسبة إلى الغير، حيث تناول بدايةً الأحكام العامة Dispositions générales شرح فيها قاعدة «العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا المتعاقدين»، ثم الاشتراط لمصلحة الغير والتعهد عن الغير Le porte-fort et la stipulation pour autrui.

الإشكاليات وأهمية البحث

يطرح البحث عدة إشكاليات إذ أن قاعدة «العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا المتعاقدين» ليست خاليةً من الغموض، فلا بد من شرح هذه القاعدة على ضوء النصوص الجديدة من حيث مفهومها، وسندها القانوني الجديد، وما المقصود بأنه «على الغير احترام الحالة القانونية التي ينشئها العقد»، وبأن من حق الغير التمسك بالحالة القانونية التي ينشئها العقد. كما لا بد من شرح قاعدة عدم سريان العقد المستتر على الغير وبطلان العقد الذي يخفي ثمناً حقيقياً، وما أثر التعديلات التشريعية المتعلقة بالمادتين 1199 و 1200 من القانون المدني الفرنسي على التوجه القضائي الذي كان يسمح للغير بمطالبة البائع بتنفيذ عقد البيع، وما الشروط التي تمكن الغير الذي تضرر من عدم تنفيذ العقد أو أي من الالتزامات الناشئة عنه، من مطالبة المدين بالتعويض عن الضرر الذي ألم به، موضحين آراء مشاريع القوانين ومقارنتها بالقانون المدني الفرنسي المعدل وبقانون المعاملات المدنية الإماراتي. كما لا بد من عرض ومناقشة المواد القانونية الجديدة التي تنظم «التعهد عن الغير»، و«الاشتراط لمصلحة الغير» والرجوع عنه وقبوله، ومناقشتها مستعينين بأحكام قضائية حديثة.

بالواقع، هناك اختلاف بين نصوص القانون المدني الفرنسي المعدل ونصوص قانون المعاملات المدنية الإماراتي. لا بد من مقارنة هذه النصوص، والوقوف على مدى إمكانية الاستفادة من هذه التعديلات - التي طرأت على القانون المدني الفرنسي- في التشريعات المناظرة ولا سيما قانون المعاملات المدنية الإماراتي. ولا يخفى على أحد أن ذلك

ss المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 21 أبريل 2018.

في غاية الأهمية، لما فيها من استفادة من تجارب الآخرين وقوانينهم، فيمكننا أخذ ما هو مفيد لمجتمعاتنا، وإقصاء ما هو غير ذلك.

المنهج وخطة البحث

سنعالج الإشكاليات المطروحة عبر اتباع المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، حيث سنستعرض تباعاً:

المبحث الأول: شرح قاعدة «العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا المتعاقدين»

2. تمهيد وتقسيم

يُعتبر مبدأ نسبية العقود من المبادئ الأساسية في القانون المدني، وهو يعني أن «العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا المتعاقدين». هذا المبدأ نظمت أحكامَه عدة مواد أبرزها المادتان 1199 و1200 من القانون المدني الفرنسي المعدل اللتان -وعلى الرغم من أهميتهما- طرحتا تساؤلات عديدة. سنشرح قاعدة «العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا المتعاقدين» في المطلب الأول، على أن نستعرض التساؤلات التي تطرحها المادتان 1199 و1200 من هذا القانون في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم قاعدة "العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا المتعاقدين"

3. السند القانوني والقضائي لهذه القاعدة

أكدت المادة الأولى من هذا المبحث الجديد وهي المادة 1199 الجديدة من القانون المدني الفرنسي المعدل على مبدأ ألا وهو أن «العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا المتعاقدين»[ss]، مؤكدةً على أن العقد لا ينشئ التزامات إلا بين أطرافه، وأن الغير لا يمكنه أن يطلب تنفيذ العقد؛ كما أنه لا يمكن إلزام الغير بتنفيذ العقد الذي لم يكن هو طرفاً فيه[ss]. ويعتبر الحكم الصادر بتاريخ 21 مارس 2018 من أولى الأحكام القضائية الصادرة عن محكمة النقض الفرنسية في هذا الصدد[ss]. ثم تلته عدة أحكام نذكر منها: الحكم الصادر بتاريخ 17 مايو 2018، ومن ثم الحكم الصادر بتاريخ 9 يناير 2019[ss].

ss S. PELLE, « L'effet relatif et l'opposabilité du contrat » in Quel renouveau pour le droit des contrats ?, Dalloz, 2018, p. 143.

ss L'article 1199 de code civil réformé dispose :
"le contrat ne crée d'obligations qu'entre les parties.
Les tiers ne peuvent ni demander l'exécution du contrat ni se voir contraints de l'exécuter, sous réserve des dispositions de la présente section et de celles du chapitre III du titre IV".
تنص المادة 1199 من القانون المدني على ما يلي: العقد لا ينشئ التزامات إلا بين أطرافه.
لا يمكن للغير أن يطلب تنفيذ العقد؛ كما أنه لا يمكن إلزام الغير بتنفيذه، إلا إذا توفر أحد الاستثناءات المنصوص عليها في هذا الفرع وفي فروع الفصل الثالث من الباب الرابع».

ss Cour de cassation, civile, Chambre civile 1, 21 mars 2018, 17-13.163, Inédit.

ss Cour de cassation, civile, Chambre civile 1, 9 janvier 2019, 17-14.492 17-17.195, Inédit ; Cour de cassation, civile, Chambre civile 1, 9 janvier 2019, 17-27.41 ; Cour de cassation, civile, Chambre civile 3, 17 mai 2018, 17-16.146, Inédit.

بالواقع، هذا المبدأ كان معمولاً به قبل صدور هذا المادة، إلا أن الفقهاءss والمحاكمss كانوا يستندون للعمل به إلى المادة 1103 من القانون المدني الفرنسي قبل التعديل التي كانت تنص على أن «العقود التي تنشأ نشأةً صحيحةً تكون بمثابة قانون بالنسبة لأطرافها»ss، وتحديداً على عبارة «بالنسبة لأطرافها»، التي تعتبر ولو بصورة غير مباشرة أن العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا المتعاقدين.

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد نصت المادة 250 من قانون المعاملات المدنية على ما يأتي: «**ينصرف أثر العقد إلى المتعاقدين والخلف العام**ss دون إخلال بالقواعد المتعلقة بالميراث ما لم يتبين من العقد أو من طبيعة التعامل أو من نص القانون أن هذا الأثر لا ينصرف الى الخلف العام». وهذا ما أكدته المحكمة الاتحادية العليا:

- في الحكم الصادر بتاريخ 24-4-2007 حيث جاء فيه ما يأتي: « ما كان ما تفيده المادتان 252،250 من قانون المعاملات المدنية أن أثر العقد من حقوق والتزامات ينصرف إلى المتعاقدين، وأن العقد لا يرتب التزاماً في ذمة الغير...»ss.
- في الحكم الصادر بتاريخ 13-4-1993 حيث جاء فيه: « أثر العقد ينصرف إلى الخلف العام دون إخلال بالقواعد المتعلقة بالميراث عملاً بالمادة 250 من قانون المعاملات المدنية»ss.

كما أكدت على ذلك محكمة تمييز دبي:

- في الحكم الصادر بتاريخ 22-7-1997 حيث جاء فيه:» من المقرر أن آثار العقد ــ من حقوق والتزامات ــ كما تنصرف إلى المتعاقدين تنصرف ــ كذلك ــ إلى الخلف العام لهما»ss.
- في الحكم الصادر بتاريخ 22-7-1997 حيث جاء فيه: «إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه من المقرر وعلى ما تفيده المادتان 250، 252 من قانون المعاملات المدنية أن ما يتضمنه العقد من حقوق والتزامات ينصرف إلى المتعاقدين وأن العقد لا يرتب التزامات في ذمة الغير ولكن يجوز أن يكسبه حقاً»ss.

نلاحظ أن هذه المادة (المادة 250 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي) تختلف عن المادة 1199 من القانون المدني الفرنسي المعدل في الصياغة، ولكنها لا تختلف في المضمون، لأن المادة 1199 لا تمنع من سريان العقد على الخلف العام. ونرى أن صياغة المادة 250 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي جاءت أدق.———

---

ss S. PELLE, « L'effet relatif et l'opposabilité du contrat » in Quel renouveau pour le droit des contrats ?, p. 146.

ss Cour de cassation, chambre civile 1, Audience publique du jeudi 19 mars 2015, N° de pourvoi: 13-27199, Non publié au bulletin.

ss L'article 1103 de Code civil avant la réforme dispose:
"Les contrats légalement formés tiennent lieu de loi à ceux qui les ont faits".

ss «الخلف العام هو كل من يخلف الشخص الطبيعي أو الاعتباري ــ حسب الأحوال ــ في ذمته المالية من حقوق والتزامات أو في جزء منها باعتبارها مجموعاً من المال والخلافة كما تكون للوارث أو الموصى له بوفاة الشخص الطبيعي ــ تكون ــ كذلك ــ للمتصرف إليه ــ في حالة انقضاء الشخص الاعتباري غير أنه في حالة الخلافة لشركة ذات مسئولية محدودة فإن مسئولية خلفها فى أمواله الخاصة عن التزاماتها لا تكون إلا بقدر ما آل اليه من أموال وذلك حتى لا يكون الخلف ــ في هذه الحالة ــ في مركز أسوأ مما كان عليه الشركاء فيها من عدم مسئوليتهم ــ قانوناً ــ عن التزاماتها إلا بقدر حصصهم في رأسمالها ومثله في ذلك مثل الوراث الذى لا يسأل عن ديون مورثه إلا في حدود ما آل إليه من تركته وذلك مالم يتعهد الخلف بالتزامه بديون سلفه كلها في أمواله الخاصة». (محكمة التمييز - الأحكام المدنية - الطعن رقم 182 - لسنة 1996 قضائية - تاريخ الجلسة 1997-2-22 - مكتب فني 8 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 110).

ss المحكمة الإتحادية العليا - الأحكام المدنية والتجارية - الطعن رقم 378 - لسنة 28 قضائية - تاريخ الجلسة 2007-4-24 - مكتب فني 29 - رقم الصفحة 347.

ss المحكمة الإتحادية العليا - الأحكام المدنية والتجارية - الطعن رقم 156 - لسنة 14 قضائية - تاريخ الجلسة 1993-4-13 - مكتب فني 15 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 662.

ss محكمة التمييز - الأحكام المدنية - الطعن رقم 182 - لسنة 1996 قضائية - تاريخ الجلسة 1997-2-22 - مكتب فني 8 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 110.

ss محكمة التمييز - الأحكام المدنية - الطعن رقم 328 - لسنة 2004 قضائية - تاريخ الجلسة 2005-3-27 - مكتب فني 16 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 648.

4. على الغير احترام الحالة القانونية التي ينشئها العقد

إن مبدأ « العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا المتعاقدين « يعني أنه لا يمكن للغير أن يكون دائناً أو مديناً لآخر بأي التزام عقدي طالما أنه لم يكن طرفاً فيه. ولكن هذا لا يمنع من أن ينشئ العقد المبرم بين الطرفين حالة قانونية أو وضعاً قانونياً يمكن أن يشعر به الغير أو يؤثر عليه[ss]. هذا ما يسمى ب»أثر العقد بالنسبة إلى الغير»، والذي نظمته المادة 1200 ف 1 الجديدة[ss] حيث نصت على ما يأتي:

«1- على الغير احترام الحالة القانونية (الوضع القانوني) التي ينشئها العقد».

بالنسبة للعقود التي محلها إنشاء أو نقل حق عيني، أصلياً كان أم تبعياً، يكون أثرها تجاه الجميع، وبالتالي تجاه الغير[ss]، فيمتد أثر عقد بيع المنقول مثلًا - الذي ينقل حق ملكيته من البائع إلى المشتري - تجاه الجميع، وبالتالي تجاه الغير الذي عليه أن يحترم الحالة القانونية الجديدة التي أنشأها عقد البيع؛ فعليه إذاً أن يتعامل مع المشتري على أنه المالك الجديد للمنقول محل عقد البيع.

أما بالنسبة للعقود التي تنشئ حقاً شخصياً، فعلى الغير- تحت طائلة اعتباره مسؤولاً على أساس المسؤولية التقصيرية - أن يحترم الحالة القانونية أو الوضع القانوني الذي أنشأه العقد:

- بأن يمتنع على الأقل عن إبرام عقود مع المدين من شأنها أن تعرقل تنفيذ هذا الأخير لالتزاماته تجاه من تعاقد معه (المتعاقد الأول). ففي حال أخل الغير بذلك يُعتبر شريكاً للمدين في عدم تنفيذه لالتزامه العقدي، وبالتالي يمكن مقاضاته على أساس المسؤولية التقصيرية إذا توفرت شروطها كونه ليس طرفاً في العقد[ss].
- بأن يرفض تملك مال منقول أو عقار إذا كان عالماً بأنه محل وعد بالبيع، وذلك تحت طائلة اعتباره مسؤولاً تجاه الموعود له على أساس المسؤولية التقصيرية[ss]. فلو وعد «أ» شخصاً يدعى «ب» ببيع عقار، ثم باعه إلى «س» الذي كان يعلم بوجود الوعد بالبيع الذي يعتبر عقداً ملزماً لجانب واحد وبأن البيع تم بصورة مخالفة له، ففي هذه الحالة يمكن للموعود له «ب» أن يقاضي «س» للتعويض عن الضرر على أساس المسؤولية التقصيرية (كما يمكنه بالطبع مقاضاة «أ» على أساس المسؤولية العقدية).
- بأن يرفض تشغيل أحمد العمال إذا كان يعلم بأن هذا الأخير مرتبطاً باتفاق بعدم المنافسة مع صاحب العمل، وذلك تحت طائلة اعتباره مسؤولاً تجاه صاحب العمل على أساس المسؤولية التقصيرية[ss].

هذه الفقرة الأولى من المادة 1200 من القانون المدني الفرنسي المعدل ليس لها مقابلاً في قانون المعاملات المدنية الإماراتي، على الرغم من أهميتها، لذلك ندعو المشرع الإماراتي إلى سنها في هذا القانون.

---

ss Terré Fr., Simler Ph., et Lequette Y., Droit civil. Les obligations, Dalloz, 11e éd., 2013, no 490.

ss L'article 1200 al. 1 de code civil réformé dispose :
"Les tiers doivent respecter la situation juridique créée par le contrat".
تنص المادة 1200 ف 1 من القانون المدني المعدل على ما يلي:
« على الغير احترام الحالة القانونية التي ينشئها العقد».

ss Flour J., Aubert J.-L. et Savaux É., Droit civil. Les obligations. L'acte juridique, t. I, Sirey, 16e éd., 2014, no 434.

ss Cass. 3e civ., 8 juill. 1975, no 73-14.486, Bull. civ. III, no249 ; Cass. 1re civ., 26 janv. 1999, no 96-20.782, Bull. civ. I, no32, RTD civ. 1999, p. 625, obs. Mestre J. ; Cass. com., 20 juin 1972, no 71-11.151, Bull. civ. IV, no 198 ; rappr. C. trav., art. L. 1237-3 ; Cass. com., 30 nov. 1999, no 97-13.249, RJDA 2000, no 129 ; Cass. 1re civ., 17 oct. 2000, no 97-22.498, Bull. civ. I, no 246, D. 2001, p. 952, note Billiau M. et Moury J., JCP G 2001, I, no 338, obs. Viney G.

ss Cass. 3e civ., 8 juill. 1975, no 73-14.486, Bull. civ. III, no 249.
d'un pacte de préférence (voir nos 211 et s. et 229 et s.

ss Cass. com., 20 juin 1972, no 71-11.151, Bull. civ. IV, no 198 ; rappr. C. trav., art. L. 1237-3.

5.من حق الغير التمسك بالحالة القانونية التي ينشئها العقد

إن قاعدة « العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا المتعاقدين « لا تحول دون تمسك الغير بالحالة القانونية التي ينشئها العقد. فقد نصت المادة 1200 ف 2 من القانون المدني الفرنسي المعدل[ss] على ما يأتي:

«2- من حق الغير التمسك بالحالة القانونية التي ينشئها العقد خاصةً من جهة إثبات الواقعة القانونية».

تجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلح «التمسك» لا يقصد به أبداً المطالبة بتنفيذ العقد. فوفقاً للمادة 1731 من القانون المدني[ss]، إذا أبرم مالك العقار عقد إيجار مع مستأجر دون أن يَطلع هذا الأخير على العقار، ففي هذه الحالة يُفترض أن يكون قد استلم العقار المأجور في حالة جيدة حتى إثبات العكس. بمعنى آخر، مجرد عدم اطلاع المستأجر على المأجور يرتب قرينة بسيطة قابلة لإثبات العكس على أن العقار المأجور في حالة جيدة. ومع ذلك يمكن للمستأجر إثبات عكس هذه القرينة، مثلاً عبر **التمسك بعقد إيجار قديم بين المالك ومستأجر سابق ذُكر فيه أن حالة العقار ليست جيدة[ss]. فاستطاع المستأجر الجديد إذاً -والذي يُعتبر من الغير في العقد القديم المبرم بين المالك والمستأجر القديم- التمسك بالحالة القانونية التي أنشأها العقد القديم خاصةً من جهة إثبات واقعة قانونية تتمثل بسوء حالة المأجور**.

وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية على أن المستأجر لا يكتسب حقاً من عقد لم يكن طرفاً فيه، ولكن يمكنه أن يستنتج منه علامات بسيطة ترقى لمستوى القرائن[ss] تساعده في الإثبات. وقد اعتبر أحد كبار الفقهاء الفرنسيين أن العقد هو «بنك معلومات للغير»[ss].

هذه المادة لم نر لها مثيلاً في قانون المعاملات المدنية الإماراتي، على الرغم من أهميتها، لذلك ندعو المشرع الإماراتي إلى سنها في قانون المعاملات المدنية.

6 .عدم سريان العقد المستتر على الغير وبطلان العقد الذي يخفي ثمناً حقيقياً

أضاف القانون المدني الفرنسي المعدل أيضاً المادتين 1201 و1202 في المبحث ذاته، وهما مطابقتان في مضمونهما لمضمون المادتين 1321 و 1-1321 من القانون المدني الفرنسي قبل التعديل واللتين تناولتا الصورية، إلا أنهما بصياغة أوضح، مع الأخذ بعين الاعتبار توجه المحاكم، ولا سيما فيما يخص سريان «ورقة الضد» على الغير.

لقد اعتبرت المادة 1201[ss] من القانون المدني الفرنسي المعدل أنه إذا أبرم المتعاقدان عقداً صورياً يخفي عقداً مستتراً، هذا الأخير يسمى «ورقة ضد»، وينتج آثاره بين المتعاقدين؛ وهو لا يسري على الغير، علماً أن الغير

---

ss L'article 1200 al. 2 de code civil réformé dispose :
" Ils (les tiers) peuvent s'en prévaloir notamment pour apporter la preuve d'un fait".
تنص المادة 1200 ف 2 من القانون المدني المعدل على ما يلي:
« يستطيع الغير التمسك بالحالة القانونية خاصةً من جهة إثبات الواقعة القانونية».

ss Voir C. civ., art. 1731 ; rappr. L. no 89-462, 6 juill. 1989, JO 8 juill., art. 3-2.
"S'il n'a pas été fait d'état des lieux, le preneur est présumé les avoir reçus en bon état de réparations locatives, et doit les rendre tels, sauf la preuve contraire".

ss Terré Fr., Simler Ph. et Lequette Y., Droit civil. Les obligations, Dalloz, 11e éd., 2013, no 496.

ss " Le preneur ne se proposait pas de dégager de l'acte auquel il n'avait pas été partie un lien de droit à son profit mais seulement d'y puiser de simples renseignements susceptibles d'engendrer des présomptions favorables à sa cause » (Cass. req., 27 juill. 1896, DP 1997, I, p. 327).

ss Delebecque Ph., note sous Cass. 1re civ., 3 janv. 1996, no 93-20.404, Defrénois 1996, art. 36381-105.

ss L'article 1201 de code civil réformé dispose que:
"Lorsque les parties ont conclu un contrat apparent qui dissimule un contrat occulte, ce dernier, appelé aussi contre-lettre, produit effet entre les parties. Il n'est pas opposable aux tiers, qui peuvent néanmoins s'en prévaloir".
تنص المادة 1201 من القانون المدني المعدل على ما يأتي:
«إذا أبرم المتعاقدان عقداً يخفي عقداً مستتراً، هذا الأخير يسمى بورقة ضد، وينتج آثاره بين الأطراف. وهو لا يسري على الغير، علماً أن الغير يستطيع التمسك به».

يستطيع التمسك بـه.

أما المشرع الإماراتي فقد نص في المادة 394 من قانون المعاملات المدنية على ما يأتي:

«1- إذا أُبرم عقد صوري فلدائني المتعاقدين وللخلف الخاص متى كانوا حسني أن يتمسكوا بالعقد الصوري كما أن لهم أن يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذي أضر بهم».

2- وإذا تعارضت مصالح ذوي الشأن فتمسك بعضهم بالعقد الظاهر وتمسك الآخرون بالعقد المستتر كانت الأفضلية للأولين».

كما تنص المادة 395 من قانون المعاملات المدنية على ما يأتي:

«إذا ستر المتعاقدان عقداً حقيقياً بعقد ظاهر فالعقد النافذ بين المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقي».

يتبين من هذه المادة 394 من قانون المعاملات المدنية أن لدائني المتعاقدين والخلف الخاص (وهم من الغير) الحق، متى كانوا حسني النية، في التمسك بالعقد الصوري أو المستتر[ss]. وإذا تمسك بعضهم بالعقد الظاهر وتمسك الآخرون بالعقد المستتر كانت الأفضلية لمن تمسك بالعقد الظاهر.

إن أوجه الشبه بين المادتين 394 و395 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي من جهة، والمادة 1201 من القانون المدني الفرنسي المعدل من جهة أخرى تكمن بالآتي:

- العقد المستتر هو الذي ينتج آثاره بين المتعاقدين.

أما أوجه الاختلاف بين المادتين 394 و395 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي من جهة، والمادة 1201 من القانون المدني الفرنسي المعدل تكمن بالآتي:

- في القانون المدني الفرنسي يستطيع الغير (على إطلاقه) التمسك بالعقد المستتر (فقط العقد المستتر)؛ أما بحسب قانون المعاملات المدنية الإماراتي يستطيع «دائنو المتعاقدين والخلف الخاص» حصراً إذا كانوا حسني النية التمسك بالعقد المستتر أو العقد الصوري.
- اعتبرت المادة 1201 من القانون المدني الفرنسي المعدل أن العقد المستتر لا يسري على الغير. أما قانون المعاملات المدنية الإماراتي فهو لم يوضح ما إذا كان العقد المستتر يسري على الغير أم لا، إلا أنه يُستفاد من نص المادة 250 منه أن العقد – على إطلاقه - لا يسري على الغير.

برأينا من الأفضل أن يُعطى الغير (أي كان) الحق في التمسك بالعقد المستتر فقط دون العقد الصوري لأن العقد المستتر هو الحقيقي والذي يعبر عن إرادة الطرفين، ولا داعٍ لقصر ذلك على دائني المتعاقدين والخلف الخاص، إذ يمكن لأي صاحب صفة ومصلحة التمسك بالعقد المستتر.

وبناءً عليه نرى أن نص المادة 1201 من القانون المدني الفرنسي المعدل أفضل من نص المادة 394 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي.

---

ss - المحكمة الإتحادية العليا - الأحكام المدنية والتجارية - الطعن رقم 561 - لسنة 25 قضائية - تاريخ الجلسة 2008-3-3:
«لما كان ذلك وكان النص في المادة 394/1 من قانون المعاملات المدنية على أنه « إذا أبرم عقد صوري فلدائني المتعاقدين وللخلف الخاص متى كانوا حسني النية أن يتمسكوا بالعقد الصوري كما أن لهم أن يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذي أضر بهم ...».
- محكمة التمييز - الأحكام المدنية - الطعن رقم 48 - لسنة 2003 قضائية - تاريخ الجلسة 2005-2-13 - مكتب فني 16 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 297:
«من المقرر وفق ما تقضي به المادة 394 من قانون المعاملات المدنية - الواجب التطبيق في المواد التجارية عملا بالمادة الثانية من قانون المعاملات التجارية - إنه إذا أبرم عقد صوري فلدائني المتعاقدين وللخلف الخاص متى كانوا حسني النية أن يتمسكوا بالعقد الصوري، كما لهم أن يتمسكوا بالعقد المستتر متى أثبتوا صورية العقد الذي أضر بهم، ومن المقرر أيضا أن حسن النية مفترض في جانب الدائن ما لم يثبت المتعاقد الآخر سوء نيته بأن كان يعلم وقت التعاقد بصورية العقد».

أما المادة 1202 [ss] من القانون ذاته فهي تؤكد على بطلان العقد الذي يخفي ثمناً حقيقياً في حالات عديدة. فهي تنص على أنه يُعتبر باطلاً أيضاً أي عقد يخفي جزءً من الثمن، عندما يكون محله بيعاً عقارياً، أو حوالة محل تجاري أو زبائن، أو حوالة حق الإيجار، أو الاستفادة من وعد بالإيجار يتناول كل أو جزء من عقار...

هذه المادة لا مثيل لها في قانون المعاملات المدنية الإماراتي.

لقد شرحنا في المطلب الأول معنى قاعدة «العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا المتعاقدين». هذه القاعدة نظمت أحكامَها عدة مواد أبرزها المادتان 1199 و1200 من القانون المدني الفرنسي المعدل اللتان طرحتا تساؤلات عديدة. سنستعرض هذه التساؤلات في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: تساؤلات تطرحها المادتان 1199 و1200 من القانون المدني الفرنسي المعدل

7. تمهيد

على الرغم من وضوح المادتين 1199 و1200 من القانون المدني الفرنسي المعدل، لا بد من طرح السؤالين التاليين:

8. السؤال الأول: ما أثر التعديلات التشريعية المتعلقة بهاتين المادتين على التوجه القضائي الذي كان يسمح للغير بمطالبة البائع بتنفيذ عقد البيع؟

فلو اشترى (ب) سلعة ما من (أ) ثم باعها إلى (ج) الذي قام بعد ذلك ببيعها إلى (د)، ففي هذه الحالة كان القضاء الفرنسي - في السابق وقبل التعديل - يسمح للمشتري الأخير للسلعة (د) أن يقيم دعوى لتنفيذ العقد على البائع الأول (أ) مباشرةً مع أنه ليس هو البائع الذي تعاقد معه، وبالتالي يعتبر المشتري الأخير (د) من الغير بالنسبة للبائع الأول (أ) والبائع الثاني (المشتري الأول) (ب). وهذا يعني أنه في هذا المثل، يسمح القضاء للغير (المشتري الأخير) بأن يقاضي البائع الأول على الرغم من عدم وجود عقد بينهما، إذ أن العقد هو بين البائع الأول والمشتري الأول. فالسؤال الذي يطرح هنا: هل أن نص المادة 1199 من القانون الفرنسي الجديد قد ألغى هذا التوجه القضائي الذي كان يسمح للغير بالمطالبة بتنفيذ العقد، أم أن هذا التوجه القضائي ما زال قائماً على اعتبار أن هذه المسألة تتعلق بالأحكام الخاصة المتعلقة بالبيع، وليس بالمادة 1199 التي تعتبر من القواعد العامة؟[ss].

تجدر الملاحظة أننا هنا لا نتكلم عن الدعوى غير المباشرة action oblique، لأنه في الدعوى غير المباشرة يجوز لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الأداء أن يباشر باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين إلا ما كان منها متصلاً بشخصه أو غير قابل للحجز؛ في حين أننا نتكلم في المثال المذكور أعلاه عن مشتري أخير يطالب - باسمه الشخصي لا باسم مدينه - البائع الأول تسليمه المبيع تنفيذاً لعقد البيع، على اعتبار أنه حق من حقوقه وليس من حقوق مدينه.

حتى الآن لم يصدر أي حكم قضائي في هذا الصدد نظراً لحداثة القانون المدني الفرنسي المعدل، ولكن نحن نرى أنه لا مانع من بقاء التوجه القضائي قائماً وذلك لأنه يتناول مسألة خاصة بالبيع، والخاص كما نعلم يقيد العام.

---

ss L'article 1202 (al. 2) de code civil réformé dispose que:
"Est également nul tout contrat ayant pour but de dissimuler une partie du prix, lorsqu'elle porte sur une vente d'immeubles, une cession de fonds de commerce ou de clientèle, une cession d'un droit à un bail, ou le bénéfice d'une promesse de bail portant sur tout ou partie d'un immeuble et tout ou partie de la soulte d'un échange ou d'un partage comprenant des biens immeubles, un fonds de commerce ou une clientèle".
تنص المادة 1202 (ف 2) من القانون المدني المعدل على ما يأتي:
«يعتبر باطلاً أيضاً أي عقد يخفي جزءً من المقابل، عندما يكون محله بيع عقاري، حوالة محل تجاري أو زبائن، حوالة حق الإيجار، أو الاستفادة من وعد بالإيجار يتناول كل أو جزء من عقار ...».

ss V. notamment G. Chantepie et M. Latina, La réforme du droit des obligations, commentaire théorique et pratique dans l'ordre du Code civil, n° 549.

9. السؤال الثاني، وهو يتعلق بالقواعد العامة للمسؤولية: ما الشروط التي تمكن الغير الذي تضرر من عدم تنفيذ العقد أو أي من الالتزامات الناشئة عنه، من مطالبة المدين بالتعويض عن الضرر الذي ألم به؟

نذكر على سبيل المثال المستأجر الذي تضرر من سلوك المقاول الذي امتنع عن تنفيذ عقد صيانة المأجور الذي أبرمه (أي المقاول) مع المالك، أو على الأقل أخل بتنفيذه.

لا بد من التذكير هنا أن القضاء الفرنسي قد اعتبر أنه في غير حالات «الدعاوى المباشرة» المتعلقة بالعقود المتتابعة الناقلة للملكية، لا تكون المسؤولية إلا تقصيرية[ss]؛ فهل يمكن اعتبار الإخلال بتنفيذ العقد أو عدم تنفيذه بمثابة فعل ضار يرتب المسؤولية التقصيرية؟ تجدر الإشارة هنا إلى أن "الدعوى المباشرة» في فرنسا هي دعوى يقيمها الدائن باسمه الشخصي ولصالحه على مدين مدينه[ss]. خلافاً للدعوى الصورية والدعوى غير المباشرة المتاحتين لجميع الدائنين وفقاً للقواعد العامة، إن الدعوى المباشرة ليست متاحة لجميع الدائنين، بل فقط للدائنين في حالات محددة بنصوص قانونية خاصة. وقد أكدت على ذلك المادة 3-1341 الجديدة من القانون المدني الفرنسي المعدل حيث جاء فيها ما يأتي: «في الحالات المحددة في القانون، يحق للدائن مطالبة مدين مدينه بسداد الدين مباشرةً «[ss].

إذا كانت الإجابة ب نعم، يستطيع المستأجر في المثال أعلاه مطالبة المقاول بالتعويض عن الضرر الناتج عن عدم تنفيذ أو سوء تنفيذ عقد الصيانة المبرم بين المقاول والمالك.

أما إذا كانت الإجابة ب لا، فهذا يعني أنه لا تترتب المسؤولية التقصيرية إلا إذا ثبت توفر فعل ضار مستقل عن العقد.

رداً على السؤال الثاني، اعتبرت الهيئة العامة لمحكمة النقض الفرنسية أن الإخلال بتنفيذ العقد أو عدم تنفيذه يُعتبر بمثابة فعل ضار يرتب المسؤولية التقصيرية للمتعاقد تجاه الغير[ss]، إلا أن هذا التوجه لم يُجمع عليه الفقهاء الفرنسيون الذين اعتبر بعضهم أن هذه الأحكام يمكن أن تؤدي إلى عدم استقرار في المعاملات إذ أن المجال مفتوح لأي كان من الغير لمقاضاة أحد المتعاقدين[ss].

رأي مشاريع القوانين المتعلقة بالقانون المدني الفرنسي حول هذه المسألة

انقسمت مشاريع القوانين المتعلقة بالقانون المدني الفرنسي إلى رأيين:

«مسودة مشروع كاتالا» Catala

منحت المادة 1342 من مسودة مشروع تعديل أحكام الالتزام والتقادم لسنة 2005 - الذي عرف ب

---

ss Ass. plén., 12 juill. 1991, D. 1991, p. 549, note J. Ghestin; Defrénois 1991, 1301, obs. J .-L. Aubert.

ss Jamin Ch., La notion d'action directe, préf. Ghestin J., LGDJ, 1991.

ss L'article 1341-3 du Code civil réformé rappelle que « dans les cas déterminés par la loi, le créancier peut agir directement en paiement de sa créance contre un débiteur de son débiteur ».
نذكر بعض النصوص الخاصة: فيما يخص الإيجار (المادة 1753 من القانون المدني)، والوكالة (المادة 1994 من القانون المدني)، وعقود المقاولة (المادة 1798 و 1-1799 من القانون المدني)، وعقود التأمين في العلاقة بين المستفيد والمؤمن (المادة 13-121 .L و 3-124 .L من قانون التأمين).

ss Cass. ass. plén., 6 oct. 2006, n° 05-13.255, Bull. civ. ass. plén., n° 9, D. 2006, p. 2825, note Viney G., RLDC 2007/34, n° 2346, note Brun Ph., RLDA 2006/11, n° 656, note Jacques Ph., Resp. civ. et assur. 2006, étude 17, note Bloch L., JCP G 2006, II, n° 10181, note Billiau M., JCP G 2007, I, n° 115, obs. Stoffel-Munck Ph., JCP E 2007, 1000, note Auque F., RJDA 2007, n° 1, note Assie F. ; sur cet arrêt, voir également Mestre J., Une véritable théorie de la relativité, RLDC 2006/32, p. 3:
" le tiers à un contrat peut invoquer, sur le fondement de la responsabilité délictuelle, un manquement contractuel dès lors que ce manquement lui a causé un dommage ".
« يمكن للغير المطالبة -على أساس المسؤولية التقصيرية- بتعويض عن التنفيذ الخاطئ للعقد والذي سبب له ضرراً .
V. cependant : Cass. Civ. 3 e, 22 oct. 2008, Bull. civ. 111, 160 ; Cass. civ 1 re, 15 déc. 2011, n. 10-17691.

ss Arnaud-Grossi I. et Mestre J., Les piliers du droit des sociétés pourront-ils résister longtemps à la responsabilité délictuelle pour simple manquement contractuel ?, RLDA 2008/24, n° 1425.

«مسـودة مشـروع كاتـالا» [ss] Catalaوالـذي لـم يُقَـر - المتضـرر الحـق فـي الخيـار بيـن:

الخيـار الأول: إذا كان الامتنـاع عـن تنفيـذ العقـد هـو السـبب المباشـر للضـرر الـذي أصـاب الغيـر، فيحـق لهـذا الأخيـر مطالبـة المديـن (المتعاقـد المديـن بالتنفيـذ) بـأن يعـوض عـن الضـرر، وذلـك علـى أسـاس المـواد 1362 إلـى 1366 مـن «مسـودة مشـروع كاتـالا»[ss].

أمـا الخيـار الثانـي: فهـو أن يقـوم الغيـر بمطالبـة المتعاقـد المديـن بالتنفيـذ بـأن يعـوض عـن الضـرر علـى أسـاس المسـؤولية التقصيريـة، علـى أن يُثبـت أن هـذا الأخيـر قـد ارتكـب فعـلاً ضـاراً منصوصـاً عليـه فـي المـواد 1352 إلى 1362 [ss].

---

ss هو مسودة مشروع تعديل أحكام الالتزام والتقادم سمي على اسم رئيس اللجنة المكلفة بصياغته وهو بيار كاتالا. وهو يتناول العقود، والتصرفات الانفرادية، والمسؤولية المدنية، والتقادم.

ss Art. 1362 du projet Catala: "Sans préjudice de dispositions spéciales, l'exploitant d'une activité anormalement dangereuse, même licite, est tenu de réparer le dommage consécutif à cette activité.
Est réputée anormalement dangereuse l'activité qui crée un risque de dommages graves pouvant affecter un grand nombre de personnes simultanément.
L'exploitant ne peut s'exonérer qu'en établissant l'existence d'une faute de la victime dans les conditions prévues aux articles 1349 à 1351-1".

تنص المادة 1362 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي:
« دون الإخلال بأحكام خاصة، يكون مشغل نشاط خطير بشكل غير طبيعي، حتى لو كان مشروعاً، ملزماً بإصلاح الضرر الناجم عن هذا النشاط.
يعتبر النشاط خطيراً بشكل غير طبيعي، إذا كان يوجِد خطر حدوث أضرار جسيمة يمكن أن تصيب عدداً كبيراً من الأشخاص في نفس الوقت.
لا يجوز إعفاء المشغل إلا من خلال إثبات وجود خطأ المتضرر بموجب الشروط المنصوص عليها في المواد 1349 إلى 1-1351».

Art. 1363 du projet Catala: "Le créancier d'une obligation issue d'un contrat valablement formé peut, en cas d'inexécution, demander au débiteur réparation de son préjudice sur le fondement des dispositions de la présente section".

تنص المادة 1363 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي:
« في حالة عدم التنفيذ، يجوز للدائن بالتزام ناتج عن عقد تكوّن بشكل صحيح، أن يطلب من المدين تعويضاً عن الضرر على أساس الأحكام الواردة في هذا المبحث».

Art. 1364 du projet Catala: "Dans le cas où le débiteur s'oblige à procurer un résultat au sens de l'article 1149, l'inexécution est établie du seul fait que le résultat n'est pas atteint, à moins que le débiteur ne justifie d'une cause étrangère au sens de l'article 1349.
Dans tous les autres cas, il ne doit réparation que s'il n'a pas effectué toutes les diligences nécessaires".

تنص المادة 1364 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي:
«إذا تعهد المدين بتحقيق نتيجة بالمعنى المقصود في المادة 1149، يتم إثبات عدم التنفيذ بمجرد عدم تحقيق النتيجة، ما لم يثبت المدين وجود سبب أجنبي بالمعنى المقصود في المادة 1349.
في جميع الحالات الأخرى، لا يلتزم بالتعويض إلا إذا لم يقم بكل العناية اللازمة».

Art. 1365 du projet Catala: "La réparation du préjudice résultant du retard suppose la mise en demeure préalable du débiteur. La mise en demeure n'est requise pour la reparation de tout autre préjudice que lorsqu'elle est nécessaire pour caractériser l'inexécution".

تنص المادة 1365 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي: «إن التعويض عن الضرر الناجم عن التأخير يشترط توجيه إنذار للمدين. إن توجيه الإنذار للمدين ليس مطلوباً للتعويض عن أي ضرر آخر إلا إذا كان ضرورياً للتأكد من عدم التنفيذ».

Art. 1366 du projet Catala: "Sauf dol ou faute lourde de sa part, le débiteur n'est tenu de réparer que les conséquences de l'inexécution raisonnablement prévisibles lors de la formation du contrat".

تنص المادة 1366 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي: « باستثناء حالة الغش أو الخطأ الجسيم من جانب المدين، فإن هذا الأخير ليس ملزماً إلا بالتعويض عن آثار عدم التنفيذ التي كانت متوقعة بصورة معقولة عند تكوين العقد».

ss Art. 1352 du projet Catala: "Toute faute oblige son auteur à réparer le dommage qu'il a causé.
Constitue une faute la violation d'une règle de conduite imposée par une loi ou un règlement ou le manquement au devoir général de prudence ou de diligence.
Il n'y a pas de faute lorsque l'auteur se trouve dans l'une des situations prévues aux articles 122-4 à 122-7 du Code pénal".

تنص المادة 1352 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي:
«كل خطأ يلزم فاعله بتعويض الضرر الذي سببه.
يعتبر خطأ كل مخالفة لقاعدة سلوكية يفرضها القانون أو اللوائح، أو أي إخلال بالالتزام بالتبصر أو اليقظة.
ينتفي الخطأ إذا وجد الفاعل في إحدى الحالات المنصوص عليها في المواد 4-122 إلى 7-122 من قانون العقوبات».

Art. 1353 du projet Catala: "La faute de la personne morale s'entend non seulement de celle qui est commise par un représentant, mais aussi de celle qui résulte d'un défaut d'organisation ou de fonctionnement".

تنص المادة 1353 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي: « خطأ الشخص الاعتباري ليس فقط ذلك الذي يرتكبه ممثل عنه، ولكن أيضاً الخطأ الناتج عن خلل في التنظيم أو التشغيل».

Art. 1354 du projet Catala: “On est responsable de plein droit des dommages causés par le fait des choses que l’on a sous sa garde”.

تنص المادة 1354 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي:

«يُسأل المرء بصورة موضوعية (أي مسؤولية ليست قائمة على الخطأ) عن الأضرار الناجمة عن فعل الأشياء التي تكون تحت حراسته».

Art. 1354-1 du projet Catala: “Le fait de la chose est établi dès lors que celle-ci, en mouvement, est entrée en contact avec le siège du dommage.

Dans les autres cas, il appartient à la victime de prouver le fait de la chose, en établissant soit le vice de celle-ci, soit l’anormalité de sa position ou de son état”.

تنص المادة 1-1354 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي:

«يتحقق فعل الشيء عندما يكون هذا الأخير، في حالة حركة، وعلى اتصال بالمتضرر.

في الحالات الأخرى، يقع على عاتق المتضرر إثبات فعل الشيء، عبر إثبات عيب فيه، أو خلل في مكانه أو حالته».

Art. 1354-2 du projet Catala: “Le gardien est celui qui a la maîtrise de la chose au moment du fait dommageable. Le propriétaire est présumé gardien”.

تنص المادة 2-1354 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي:

« الحارس هو الشخص الذي يتحكم في الشيء وقت وقوع الفعل الضار.

يُفترض أن المالك هو الحارس».

Art. 1354-3 du projet Catala: “Ni le vice de la chose, ni le trouble physique du gardien ne constituent une cause d’exonération”.

تنص المادة 1363 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي:

«لا العيب في الشيء، ولا الاضطراب الجسدي (الحالة الجسمانية المضطربة) للحارس، تشكل سبباً للإعفاء من المسؤولية».

Art. 1354-4 du projet Catala: “Les articles 1354 à 1354-3 sont applicables aux dommages causés par les animaux”.

تنص المادة 3-1354 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي: «تطبق المواد 1354 إلى 3-1354 على الأضرار التي تسببها الحيوانات».

Art. 1355 du projet Catala: “On est responsable de plein droit des dommages causés par ceux dont on règle le mode de vie ou dont on organise, encadre ou contrôle l’activité dans son propre intérêt.

Cette responsabilité a lieu dans les cas et aux conditions prévues aux articles 1356 à 1360. Elle suppose la preuve d’un fait de nature à engager la responsabilité de l’auteur direct du dommage”.

تنص المادة 1355 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي:

«يسأل المرء مسؤولية موضوعية عن الأضرار التي يسببها الأشخاص الذين يقوم هو بتنظيم أسلوب حياتهم، أو يقوم بتنظيم أو الإشراف أو التحكم بنشاطهم لمصلحته الخاصة.

تترتب هذه المسؤولية في الحالات والشروط المنصوص عليها في المواد من 1356 إلى 1360. وهي تفترض إثبات وجود فعل يرتب مسؤولية الفاعل المباشر للضرر».

Art. 1356 du projet Catala: “Sont responsables des dommages causés par un enfant mineur :

- ses père et mère en tant qu’ils exercent l’autorité parentale;
- le tuteur en cas de décès de ceux-ci;
- la personne physique ou morale chargée par décision judiciaire ou administrative ou par convention, de régler le mode de vie du mineur. Cette responsabilité peut se cumuler avec celle des parents ou du tuteur”.

تنص المادة 1356 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي:

«يُسأل عن الأضرار التي يسببها القاصر:

والده وأمه طالما يمارسان السلطة الأبوية ؛

الوصي في حالة وفاة هؤلاء ؛

الشخص الطبيعي أو الاعتباري المكلف بموجب حكم قضائي أو إداري أو بموجب اتفاق، بتنظيم نمط حياة القاصر. يمكن الجمع بين هذه المسؤولية ومسؤولية الوالدين أو الوصي».

Art. 1357 du projet Catala: “Est responsable des dommages causés par un majeur dont l’état ou la situation nécessite une surveillance particulière la personne physique ou morale chargée, par décision judiciaire ou administrative ou par convention, de régler son mode de vie”.

تنص المادة 1357 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي:

«يعتبر مسؤولاً عن الأضرار الناجمة عن الراشد التي تتطلب حالته أو وضعه إشرافاً خاصاً، الشخص الطبيعي أو الاعتباري المكلف، بموجب حكم قضائي أو قرار إداري أو بموجب اتفاق، بتنظيم نمط حياته».

Art. 1358 du projet Catala: “Les autres personnes qui assument, à titre professionnel, une mission de surveillance d’autrui, répondent du fait de l’auteur direct du dommage, à moins qu’elles ne démontrent qu’elles n’ont pas commis de faute”.

تنص المادة 1358 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي:

«يعتبر الأشخاص الآخرون الذين يتولون، بصفتهم المهنية، مهمة مراقبة الغير، مسؤولين عن فعل الغير، ما لم يثبتوا أنهم لم يرتكبوا خطأ».

مشروع القانون المقدم من أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية Académie des sciences (ASMP) morales et politiques

اعتبر مشروع القانون المقدم من أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية Académie des sciences mo-

---

Art. 1359 du projet Catala: "Le commettant est responsable des dommages causés par son préposé.
Est commettant celui qui a le pouvoir de donner des ordres ou des instructions en relation avec l'accomplissement des fonctions du préposé.
Le commettant n'est pas responsable s'il prouve que le préposé a agi hors des fonctions auxquelles il était employé, sans autorisation et à des fins étrangères à ses attributions. Il ne l'est pas davantage s'il établit que la victime ne pouvait légitimement croire que le préposé agissait pour le compte du commettant".

تنص المادة 1359 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي:
«المتبوع هو المسؤول عن الأضرار الناجمة عن تابعه.
يعتبر متبوعاً كل شخص يتمتع بسلطة إصدار الأوامر أو التعليمات المتعلقة بأداء التابع لعمله.
لا يتحمل المتبوع المسؤولية إذا أثبت أن التابع تصرف خارج نطاق المهام التي كلف بها، دون إذن ولأغراض خارجة عن نطاق اختصاصه. كما لا يعتبر مسؤولاً إذا أثبت أن المتضرر كان لا يمكن أن يتوقع أن التابع كان قد تصرف لصالح المتبوع».

Art. 1359-1 du projet Catala: "Le préposé qui, sans commettre une faute intentionnelle, a agi dans le cadre de ses fonctions, à des fins conformes à ses attributions et sans enfreindre les ordres de son commettant ne peut voir sa responsabilité personnelle engagée par la victime qu'à condition pour celle-ci de prouver qu'elle n'a pu obtenir du commettant ni de son assureur réparation de son dommage ".

تنص المادة 1359-1 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي:
«التابع الذي، ودون ارتكاب خطأ متعمد، قد تصرف ضمن حدود مهامه، لأغراض تتفق مع واجباته ودون انتهاك لأوامر متبوعه، لا يجوز أن يتحمل المسؤولية الشخصية تجاه المتضرر إلا إذا أثبت هذا الأخير أنه لم يستطع الحصول على تعويض عن الضرر من المتبوع أو من شركة التأمين التي تعاقد معها هذا الأخير».

Art. 1360 du projet Catala: "En l'absence de lien de préposition, celui qui encadre ou organise l'activité professionnelle d'une autre personne et en tire un avantage économique est responsable des dommages causés par celle-ci dans l'exercice de cette activité. Il en est ainsi notamment des établissements de soins pour les dommages causés par les médecins qu'ils emploient. Il appartient au demandeur d'établir que le fait dommageable résulte de l'activité considérée.
De même, est responsable celui qui contrôle l'activité économique ou patrimoniale d'un professionnel en situation de dépendance, bien qu'agissant pour son propre compte, lorsque la victime établit que le fait dommageable est en relation avec l'exercice du contrôle. Il en est ainsi notamment des sociétés mères pour les dommages causés par leurs filiales ou des concédants pour les dommages causés par leurs concessionnaires".

تنص المادة 1360 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي:
«في حالة عدم وجود رابطة التبعية، يكون الشخص الذي يشرف أو ينظم النشاط المهني لشخص آخر وهو مستفيد مالياً منه، مسؤولاً عن الأضرار التي يسببها هذا الشخص أثناء ممارسة النشاط. هذا هو الحال خاصةً في مؤسسات الرعاية حيث تكون مسؤولة عن الأضرار التي يسببها الأطباء الذين يعملون لديهم. يتعين على المدعي إثبات أن الفعل الضار نتج عن النشاط المعني.
وأيضاً، يكون الشخص الذي يتحكم في النشاط الاقتصادي لمهني في حالة تبعية، على الرغم من أنه يتصرف نيابةً عن المهني، مسؤولاً إذا أثبت المتضرر أن الفعل الضار يتعلق بممارسة الرقابة. هذا هو الحال خاصةً بالنسبة للشركات الأم بالنسبة للأضرار التي تسببها الشركات التابعة لها أو الجهات المرخصة للأضرار التي يسببها تجارها».

Art. 1361 du projet Catala: "Le propriétaire, le détenteur ou l'exploitant d'un fonds, qui provoque un trouble excédant les inconvénients normaux du voisinage, est de plein droit responsable des conséquences de ce trouble".

تنص المادة 1361 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي:
« يتحمل المالك أو الحائز أو المنتفع من المنشأة، والذي يتسبب في مضار تجاوز مضار الجوار المألوفة، مسؤولية موضوعية عن عواقب هذا المضار».

Art. 1362 du projet Catala: "Sans préjudice de dispositions spéciales, l'exploitant d'une activité anormalement dangereuse, même licite, est tenu de réparer le dommage consécutif à cette activité.
Est réputée anormalement dangereuse l'activité qui crée un risque de dommages graves pouvant affecter un grand nombre de personnes simultanément.
L'exploitant ne peut s'exonérer qu'en établissant l'existence d'une faute de la victime dans les conditions prévues aux articles 1349 à 1351-1".

تنص المادة 1362 من مسودة مشروع كاتالا على ما يأتي:
« دون الإخلال بأحكام خاصة، يكون مشغل نشاط خطير بشكل غير طبيعي، حتى لو كان مشروعاً، ملزماً بإصلاح الضرر الناجم عن هذا النشاط.
يعتبر النشاط خطيراً بشكل غير طبيعي، إذا كان يوجد خطر حدوث أضرار جسيمة يمكن أن تصيب عدداً كبيراً من الأشخاص في نفس الوقت.
لا يجوز إعفاء المشغل إلا من خلال إثبات وجود خطأ المتضرر بموجب الشروط المنصوص عليها في المواد 1349 إلى 1351-1».

rales et politiques (ASMP)[ss]، والذي هو عبارة عن مشروع لتطوير قانون المسؤولية المدنية وقانون العقود، أن المسؤولية لا تكون إلا تقصيرية، وأنه على الغير إثبات وجود الفعل الضار وذلك استناداً للمادة 4 من مشروع «تعديل قانون المسؤولية المدنية» والمادة 125 – الفقرة 2 من مشروع «تعديل قانون العقود»[ss]. وهذا المشروع أيضاً لم يُقَر.

رأي القانون المدني الفرنسي المعدل

هذه المسألة لم يتطرق إليها القانون المدني الفرنسي المعدل المتعلق بالعقود على اعتبار أنها مسألة تتعلق بالمسؤولية التقصيرية، إلا أن مسودة مشروع قانون المسؤولية المدنية قد اعتبرت أنه من حق المتضرر الحصول على التعويض على أساس المسؤولية التقصيرية وليس العقدية إذا أثبت أن المتعاقد قد ارتكب فعلاً ضاراً منصوصاً عليه في المبحث الثاني من الفصل الثاني (وهو الخطأ، فعل الأشياء، المضار غير المألوفة للجوار، فعل الغير)[ss].

رأي قانون المعاملات المدنية الإماراتي

أما في قانون المعاملات المدنية الإماراتي فلا مانع من اعتبار الإخلال بالتنفيذ فعلاً ضاراً مرتباً للمسؤولية التقصيرية، حيث جاء في المادة 282 من قانون المعاملات المدنية أن «كل إضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضرر». فعبارة «كل إضرار» واسعة وتشمل «الإخلال بتنفيذ العقد أو عدم تنفيذه».

من جهتنا، نحن نميل إلى موقف المشرع الإماراتي والهيئة العامة لمحكمة النقض الفرنسية التي اعتبرت أن الإخلال بتنفيذ العقد أو عدم تنفيذه هو بمثابة فعل ضار يرتب المسؤولية التقصيرية؛ كما نعتبر أن المسؤولية تقصيرية لأن المتضرر والمتعاقد ليسا مرتبطين بعقد، وبالتالي لا تترتب المسؤولية العقدية، وبناءً عليه ليس هناك ما يحجب المسؤولية التقصيرية. وهنا طبعاً لا نتحدث عن الدعوى غير المباشرة لأن الضرر لم يصب المتعاقد بل أصاب الغير فقط. فالمتضرر (الغير) إذاً في هذه الحالة لا يقيم الدعوى باسم مدينه كما هو الحال في الدعوى غير المباشرة، بل يقيم الدعوى باسمه الشخصي.

لاحظنا أن أبرز التعديلات المتعلقة بالأحكام العامة لأثر العقد تجاه الغير تنحصر بالمواد 1199 و1200 و1201 و1202 من القانون المدني الفرنسي المعدل، إلا أن هناك تعديلات أخرى طالت الاشتراط لمصلحة الغير والتعهد عن الغير.

ss وهي واحدة من الأكاديميات الخمس لمعهد فرنسا، والتي تأسست عام 1795. تم إلغاؤها عام 1803، ثم أعيد تأسيسها عام 1832 بجهود الوزير والأكاديمي فرانسوا جيزو. وهي تعتبر أقدم مؤسسة فرنسية تُعنى بمجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ss L'article 4 dispose que "Sous réserve des dispositions de l'article 3, l'inexécution préjudiciable d'un contrat ne donne lieu à dommages-intérêts qu'aux conditions et dans la mesure prévues par les articles 1146 et suivants du code civil ".

تنص المادة 4 من مشروع «تعديل قانون المسؤولية المدنية» المقدم من أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية على ما يأتي:

« مع مراعاة أحكام المادة 3، لا يترتب على عدم تنفيذ العقد سوى التعويض في الظروف وبالقدر المنصوص عليها في المواد 1146 وما يليها من القانون المدني».

ss Art. 1234 : « Lorsque l'inexécution d'une obligation contractuelle est la cause directe d'un dommage subi par un tiers, celui-ci ne peut en demander réparation au débiteur que sur le fondement de la responsabilité extracontractuelle, à charge pour lui de rapporter la preuve de l'un des faits générateurs visés à la section II du chapitre II ».

تنص المادة 1234 على ما يأتي:

«إذا كان عدم تنفيذ التزام عقدي هو السبب المباشر للضرر الذي أصاب الغير، فلا يحق لهذا الأخير مطالبة المدين بتعويض إلا على أساس المسؤولية التقصيرية، بشرط أن يثبت هو ارتكاب فعل ضار منصوص عليه في المطلب 2 من الفصل 2» (وهو الخطأ، فعل الأشياء، المضار غير المألوفة للجوار، فعل الغير).

المبحث الثاني: الاشتراط لمصلحة الغير Stipulation pour autrui والتعهد عن الغير Porte-fort

10. تمهيد وتقسيم

لقد أضاف القانون المدني الفرنسي المعدل مبحثاً جديداً مستقلاً لأثر العقد بالنسبة إلى الغير، حيث تناول في الفرع الثاني منه الاشتراط لمصلحة الغير والتعهد عن الغير. سنعالج كل فكرة منهما بصورة مستقلة تباعاً.

المطلب الأول: الاشتراط لمصلحة الغير Stipulation pour autrui

11. تعريف الاشتراط لمصلحة الغير وشروطه

الاشتراط لمصلحة الغير هو عقد يُبرم بين شخصين المشترط stipulant والمتعهد promettant يلتزم فيه هذا الأخير بالقيام بعمل ما كتسديد مبلغ معين لشخص ثالث أجنبي عن العقد (الغير) يسمى المنتفع tiers béné-ficiaire، فينشأ للمنتفع حق مباشر يستمده من هذا العقد يتيح له مطالبة المتعهد به[ss]. فالاشتراط لمصلحة الغير إذاً خلافاً للتعهد عن الغير «لا يشتمل إلا على عقد واحد، تم بين المشترط والمتعهد، والمنتفع إنما يكسب حقه من هذا العقد بالذات، أي من عقد لم يكن هو طرفاً فيه»[ss]. ففي عقد التأمين على الحياة مثلًا يلتزم المشترط بأن يدفع للمتعهد (شركة التأمين) أقساط التأمين في مواعيدها، وتلتزم شركة التأمين بأن تقوم بما عليها من التزام نحو الورثة في حال وفاة المشترط.

إن الاشتراط لمصلحة الغير إذاً يفترض وجود أشخاص ثلاثة: المشترط (stipulant)، والمتعهد (promettant) ، والمنتفع (bénéficiaire). ولكي يتحقق يجب أن تتوافر الشروط الثلاثة الآتية:

(1) أن يتعاقد المشترط باسمه لا باسم المنتفع (**وهذا الذي يميز الاشتراط لمصلحة الغير عن النيابة أو الوكالة**)، دون أن يدخل المنتفع طرفاً في العقد.

(2) أن يشترط المشترط على المتعهد حقاً مباشراً للمنتفع.

(3) أن يكون للمشترط من وراء هذا الاشتراط مصلحة شخصية، مادية كانت أو أدبية، وإلا كان فضولياً.

12 .استحداث مواد قانونية جديدة تنظم «الاشتراط لمصلحة الغير»

بعد أن كان «الاشتراط لمصلحة الغير» تنظمه مادة واحدة في القانون المدني الفرنسي قبل التعديل ألا وهي المادة 1121 ، أصبح هناك خمس مواد تتناوله بالتفصيل.

الوضع في ظل القانون المدني الفرنسي قبل تعديله

كان «الاشتراط لمصلحة الغير» ينظمه القانون المدني الفرنسي قبل تعديله، بمادة واحدة ألا وهي المادة 1121 التي اكتفت بتعريف الاشتراط لمصلحة الغير فضلاً عن شروطه وأحكامه، والتي كانت تنص على أنه «يمكن الاشتراط لمصلحة الغير عندما يكون الاشتراط لمصلحة المشترط، أو لمصلحة الغير كهبة»[ss]. وهنا لدينا تعليقان:

---

ss Cass. com., 7 oct. 1997, n° 95-18.119, Bull. civ. IV, n°251, RJDA 1997, n° 1498, JCP G 1998, I, n° 131, note Caussain J.-J. et Viandier A., RTD civ. 1998, p. 902, obs. Mestre J., Bull. Joly Sociétés 1997, p. 1058, note Mousseron P., D. 1998, p. 112, note Delebecque Ph.

ss عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الثانية، 2000، الجزء الأول، المجلد الأول، ص 413.

ss L'article 1121 de Code civil avant la réforme dispose que:
"On peut pareillement stipuler au profit d'un tiers lorsque telle est la condition d'une stipulation que l'on fait

الأول: برأينا لم يكن نص هذه المادة موفقاً، إذ أن الاشتراط لمصلحة المشترط لا يعتبر اشتراطاً لمصلحة الغير وإن عادت منه فائدة للغير، كأن يؤمن شخص على مسؤوليته عما ينجم من الضرر للغير، فلا يعد هذا اشتراطاً لمصلحة الغير، لأن المؤمن له إنما أراد أن يشترط لنفسه هو لا للمتضرر، وإن كان التعويض يستفيد منه المتضرر[ss].

الثاني: كما نلاحظ من صياغة هذه المادة أن نطاق الاشتراط لمصلحة الغير كان ضيقاً لأنه اقتصر على الاشتراط لمصلحة الغير كهبة، بمعنى أن المشترط لا يستفيد من الاشتراط بشيء.

تكريس «الاشتراط لمصلحة الغير» كمبدأ

إن من أبرز الإضافات التي جاء بها القانون المدني الفرنسي المعدل هو استحداث مواد جديدة تنظم «الاشتراط لمصلحة الغير» وذلك في المواد 1205 إلى 1209 التي كرست توجه المحاكم، بعد أن كان القانون يعالج هذه المسألة بصورة مختصرة بمادة وحيدة. مع استحداث المواد الجديدة باتت الصياغة أفضل، كما بات نطاق الاشتراط لمصلحة الغير أوسع؛ فالمادة 1205 (الفقرة 1) من القانون المدني الفرنسي المعدل تنص على ما يأتي: «يمكن الاشتراط لمصلحة الغير»[ss]. مع هذه الصياغة للمادة 1205 نرى أن المبدأ هو صحة الاشتراط لمصلحة الغير، بعد أن كان الاستثناء في ظل المادة 1121 قبل التعديل[ss].

وهذه المادة تقابلها المادة 252 من قانون المعاملات المدنية التي تنص على ما يأتي: «لا يرتب العقد شيئاً في ذمة الغير **ولكن يجوز أن يكسبه حقاً**»[ss]. واعتبر السنهوري[ss] أن عبارة «**ولكن يجوز أن يكسبه حقاً**» المستخدمة أيضاً في القانون المدني المصري يُقصد بها الاشتراط لمصلحة الغير. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن صياغة المادة 252 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي ولا سيما استعمال مصطلح «شيئاً» لم يكن موفقاً، حيث كان من الأفضل استعمال مصطلح «التزاماً» كما فعل المشرع المصري.

وقد أكد القضاء الإماراتي على هذا المبدأ في أحكام عدة معتبراً ما يأتي:

- «من المقرر وعلى ما تفيده المادتان 250، 252 من قانون المعاملات المدنية أن ما يتضمنه العقد من حقوق والتزامات ينصرف إلى المتعاقدين وأن العقد لا يرتب التزاماً في ذمة الغير ولكن يجوز أن يكسبه حقاً».[ss]
- «لما كان ما تفيده المادتان 250 ،252 من قانون المعاملات المدنية أن أثر العقد من حقوق والتزامات ينصرف إلى المتعاقدين، وأن العقد لا يرتب التزاماً في ذمة الغير ولكن يجوز أن يكسبه حقاً»[ss].

---

pour soi-même ou d’une donation que l’on fait à un autre”.

تنص المادة 1121 من القانون المدني قبل التعديل على ما يأتي:
«يمكننا أيضاً الاشتراط لمصلحة الغير عندما يكون الاشتراط لمصلحة المشترط، أو لمصلحة الغير كهبة».

ss عبد الرزاق أحمد السنهوري، مرجع سابق، ص 420.

ss L’article 1205 (alinéa 1) du Code civil dispose que:
“On peut stipuler pour autrui”.

تنص المادة 1205 (الفقرة الأولى) من القانون المدني على ما يأتي:
«يمكن الاشتراط لمصلحة الغير».

ss Terré Fr., Simler Ph. et Lequette Y., Droit civil. Les obligations, Dalloz, 11e éd., 2013, no 516.

ss محكمة التمييز - الأحكام المدنية - الطعن رقم 29 - لسنة 2010 قضائية - تاريخ الجلسة 2010-5-16 - رقم الصفحة 143 :
«...والنص في المادة 252 من ذات القانون على أنه ((لا يرتب العقد شيئاً في ذمة الغير ولكن يجوز أن يكسبه حقاً))، أن الخلف الخاص هو من يكتسب ممن يستخلفه حقاً عينياً على شيء كالمشتري، فإذا عقد المستخلف عقداً يتعلق بهذا الشيء انتقل ما يرتب هذا العقد من حقوق والتزامات إلى الخلف الخاص، أما الدائن خلف المدين فلا يتأثر بالعقود الصادرة من مدينه بل يعتبر من الغير بالنسبة لها ويجوز أن تكسبه حقاً».

ss عبد الرزاق أحمد السنهوري، مرجع سابق، ص 455.

ss محكمة التمييز - الأحكام المدنية - الطعن رقم 302 - لسنة 2007 قضائية - تاريخ الجلسة 2008-2-3 - مكتب فني 19 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 264.

ss المحكمة الإتحادية العليا - الأحكام المدنية والتجارية - الطعن رقم 378 - لسنة 28 قضائية - تاريخ الجلسة 2007-4-24 - مكتب فني 29 - رقم الصفحة 347.

كما تنص المادة 254 ف 1 من قانون المعاملات المدنية على ما يأتي: «1- يجوز للشخص أن يتعاقد باسمه على حقوق يشترطها لمصلحة الغير إذا كان له في تنفيذها مصلحة شخصية مادية كانت أو أدبية»[ss].

وأضافت الفقرة 2 من المادة 1205 أنه يمكن أيضاً أن يكون المنتفع شخصاً مستقبلاً بشرط أن يكون محدداً أو على الأقل قابلاً للتحديد عند تنفيذ التعهد[ss]. أما المادة 256 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي فهي تنص على أنه «يجوز في الاشتراط لمصلحة الغير أن يكون المنتفع شخصاً مستقبلاً أو جهة مستقبلة كما يجوز أن يكون شخصاً أو جهة لم يعينا وقت العقد متى كان تعيينهما مستطاعاً وقت أن ينتج العقد أثره طبقاً للمشارطة»[ss]. نرى أن للمادتين المعنى ذاته.

أما المادة 1206 ف 1 من القانون المدني الفرنسي المعدل فقد أعطت المنتفع حقاً مباشراً في مواجهة المتعهد فيما يخص تقديم الخدمة، وذلك منذ إبرام العقد[ss]. وهذا ما جاء أيضاً في المادة 254 ف 2 من قانون المعاملات المدنية التي تنص على ما يأتي: «ويترتب على هذا الاشتراط أن يكسب الغير حقاً مباشراً قبل المتعهد بتنفيذ الاشتراط يستطيع أن يطالبه بوفائه ما لم يتفق على خلاف ذلك...»[ss].

ولكن نلاحظ أن المادة 254 ف 2 من قانون المعاملات المدنية أعطت الحق صراحةً للمتعاقدين بالاتفاق على خلاف ذلك، أي الاتفاق على عدم أحقية المنتفع في مطالبة المتعهد مباشرةً بالوفاء. أما القانون الفرنسي فلم ينص على ذلك صراحةً، إلا أنه برأينا لا مانع من الاتفاق على أنه لا يجوز للمنتفع مطالبة المتعهد مباشرةً بالوفاء، لأنه برأينا إن القاعدة القانونية التي كرستها المادة 1206 ف 1 من القانون المدني الفرنسي هي مكملة وليست آمرة.

الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير

أما مسألة **الرجوع** عن الاشتراط لمصلحة الغير، فقد تناولتها المادة 1207 والفقرة الثانية والثالثة من المادة 1206 من القانون المدني الفرنسي المعدل، فقد سمحت المادة 1206 (ف2) للمشترط الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير طالما أن هذا الأخير (المنتفع من الاشتراط لمصلحة الغير) لم يقبله. كما اعتبرت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة أن الاشتراط لمصلحة الغير يصبح غير قابل للرجوع عنه بمجرد وصول قبول المنتفع إلى المشترط أو

---

ss محكمة التمييز - الأحكام المدنية - الطعن رقم 126 - لسنة 2010 قضائية - تاريخ الجلسة 2010-10-11 - مكتب فني 21 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 1247:
« مؤدى - نص المادة (254) من القانون آنف الذكر - أنه في الاشتراط لمصلحة الغير يتعاقد المشترط مع المتعهد باسمه على حقوق يشترطها لمصلحة الغير إذا كان له مصلحة شخصية في تنفيذ الالتزامات المتعاقد عليها نحو المنتفع دون أن يدخل المنتفع طرفا في العقد،... «.

ss L'article 1205 (al. 2) de code civil réformé dispose :
"L'un des contractants, le stipulant, peut faire promettre à l'autre, le promettant, d'accomplir une prestation au profit d'un tiers, le bénéficiaire. Ce dernier peut être une personne future mais doit être précisément désigné ou pouvoir être déterminé lors de l'exécution de la promesse".
تنص المادة 1205 (الفقرة الثانية) من القانون المدني المعدل على ما يأتي:
«يستطيع أحد المتعاقدين (المشترط) أن يشترط على الآخر (المتعهد) القيام بعمل ما لصالح الغير (المنتفع). يمكن أن يكون المنتفع شخصاً مستقبلياً بشرط أن يكون محدداً أو على الأقل قابل للتحديد عند تنفيذ التعهد».

ss محكمة التمييز - الأحكام المدنية - الطعن رقم 126 - لسنة 2010 قضائية - تاريخ الجلسة 2010-10-11 - مكتب فني 21 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 1247:
« ... وأن المنتفع إنما يكسب حقه مباشرة من العقد ذاته المبرم بين المشترط والمتعهد بأن تشترط الحقوق لصالحه باعتباره منتفعا فيه ويجري تعيينه بشخصه أو بوصفه شخصا مستقبلا أو يكون مستطاعا تعيينه وقت أن ينتج العقد أثره «.

ss L'article 1206 (alinéa 1) de code civil réformé dispose :
« Le bénéficiaire est investi d›un droit direct à la prestation contre le promettant dès la stipulation ».
تنص المادة 1206 من القانون المدني المعدل على ما يأتي:
«يتمتع المنتفع بحق مباشر في مواجهة المتعهد فيما يخص تقديم الخدمة وذلك منذ إبرام العقد».

ss المحكمة الإتحادية العليا - الأحكام المدنية والتجارية - الطعن رقم 264 - لسنة 20 قضائية - تاريخ الجلسة 2000-5-24 - مكتب فني 22 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 836:
« تنص المادة 254 من قانون المعاملات المدنية على أنه ((1- يجوز للشخص أن يتعاقد باسمه على حقوق يشترطها لمصلحة الغير إذا كان له في تنفيذها مصلحة شخصية مادية كانت أو أدبية. 2- **ويترتب على هذا الاشتراط أن يكسب الغير حقاً مباشراً قبل المتعهد بتنفيذ الاشتراط يستطيع أن يطالبه بوفائه له ما لم يتفق على خلاف ذلك** ويكون لهذا المتعهد أن يتمسك قبل المنتفع بالدفوع التي تنشأ عن العقد».

المتعهد[ss].

أما المادة 255 ف 1 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي فهي تنص على ما يأتي: «يجوز للمشترط دون دائنيه أو ورثته أن ينقض المشارطة قبل أن يعلن المنتفع إلى المتعهد أو إلى المشترط رغبته في الاستفادة منها ما لم يكن ذلك مخالفاً لما يقتضيه العقد»[ss].

نلاحظ أن نص المادة 255 ف 1 جاء منسجماً مع المادة 1206 ف 2 و3 من القانون المدني الفرنسي من ناحية أن للمشترط الحق في الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير طالما أن الغير لم يقبله بعد، بفارق بسيط أن المادة 1206 ف 3 من القانون المدني الفرنسي اعتبرت أن المشترط يجوز له الرجوع عن الاشتراط لغاية **وصول** قبول المنتفع إليه أو إلى المتعهد. أما بحسب نص المادة 255 ف 1 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي، يجوز له الرجوع عن الاشتراط لغاية **إعلان** المنتفع إلى المتعهد أو إليه رغبته في الاستفادة منها. ولكن ما المقصود بمصطلح «إعلان»؟ فهل يقصد به **وصول** قبول المنتفع إلى المتعهد أو المشترط كما هو الحال في القانون الفرنسي، أم **العلم** به؟ من باب الوضوح في التشريع، نرى أن تفسير عبارة «إعلان المنتفع أو المشترط» على أنه «وصول القبول لأي منهما» أفضل.

ومع ذلك هناك اختلاف بين نص المادة 255 ف 1 والمادة 1206 ف 2 و3 من القانون المدني الفرنسي، سنستعرضه وفقاً للآتي:

1- منع النص الإماراتي ورثة المشترط من الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير، في حين أن المشرع الفرنسي أجاز لهم ذلك في حال وفاة المشترط وفقاً للمادة 7021 من القانون المدني المعدل. نرى أن المشرع الفرنسي كان موفقاً في ذلك أكثر من المشرع الإماراتي.
2- علق المشرع الإماراتي حق المشترط في الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير على ألا يكون ذلك مخالفاً لما يقتضيه العقد. أما المشرع الفرنسي فلم يعلق القبول على ذلك. نرى أن المشرع الإماراتي كان موفقاً في ذلك أكثر من المشرع الفرنسي.

وقد تناولت المادة 1207 من القانون المدني الفرنسي المعدل تفاصيل أخرى تتعلق بمسألة الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير. فبحسب هذه المادة، إن الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير لا يصدر إلا عن المشترط، وعن ورثته في حال وفاته. وفي هذه الحالة الأخيرة، لا يجوز للورثة الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير إلا بعد مرور ثلاثة أشهر تبدأ من يوم إخطار المنتفع لحثه على قبول هذا الاشتراط (الفقرة الأولى)[ss]. هذه المادة كما أسلفنا تخالف ما جاء في قانون المعاملات المدنية الإماراتي.

---

ss L'article 1206 (alinéa 2 et 3) de code civil réformé dispose :
« Le bénéficiaire est investi d›un droit direct à la prestation contre le promettant dès la stipulation.
Néanmoins le stipulant peut librement révoquer la stipulation tant que le bénéficiaire ne l'a pas acceptée.
La stipulation devient irrévocable au moment où l'acceptation parvient au stipulant ou au promettant ».

تنص المادة 1206 (ف 2 و3) من القانون المدني المعدل على ما يأتي:
«ومع ذلك، يستطيع المشترط الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير طالما أن هذا الأخير لم يقبله.
يصبح الاشتراط لمصلحة الغير غير قابل للرجوع عنه بمجرد وصول القبول إلى المشترط أو المتعهد».

ss محكمة التمييز - الأحكام المدنية - الطعن رقم 121 - لسنة 2010 قضائية - تاريخ الجلسة 2010-12-20 - مكتب فني 21 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 1557:
« مفاد - النص بالمادة (255) من ذات القانون - على أنه (يجوز للمشترط دون دائنيه أو ورثته أن ينقض المشارطة قبل أن يعلن المنتفع إلى المتعهد أو المشترط رغبته في الاستفادة منها ما لم يكن ذلك مخالفا لما يقتضيه العقد) – مما يدل - على أن الاشتراط لمصلحة الغير عقد يبرمه المشترط مع المتعهد فيرتب التزاما لمصلحة شخص آخر ليس طرفا فيه هو المنتفع أو المستفيد فينشأ لهذا الأخير حق مباشر قبل المتعهد يستطيع أن يطالبه به لأنه لا يتلقى حقه من المشترط وإنما يكتسبه مباشرة من عقد الاشتراط ويبني على ذلك أن حق المنتفع ينشأ منذ صدور العقد، وأن المشترط يملك نقض المشارطة قبل إبداء المنتفع رغبته في الاستفادة منها ما لم يكن ذلك مخالفاً لما يقتضيه العقد بحيث يسقط هذا الحق إذا قبل المستفيد المشارطة صراحةً أو ضمناً».

ss L'article 1207 (alinéa 1) de code civil réformé dispose :
« La révocation ne peut émaner que du stipulant ou, après son décès, de ses héritiers. Ces derniers ne peuvent y procéder qu'à l'expiration d'un délai de trois mois à compter du jour où ils ont mis le bénéficiaire en demeure de l'accepter ».

تنص المادة 1207 (الفقرة الأولى) من القانون المدني المعدل على ما يأتي:
«إن الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير لا يصدر إلا عن المشترط أو عن ورثته في حال وفاته. وفي هذه الحالة الأخيرة، لا يجوز للورثة الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير إلا بعد مرور ثلاثة أشهر تبدأ من يوم إخطار المنتفع لحثه على قبول هذا الاشتراط».

وفي حال الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير، يصبح المشترط (أو ورثته في حال وفاته) هو المنتفع، إلا إذا تم تحديد اسم منتفع آخر في التصرف القانوني الصادر عن المشترط (أو ورثته في حال وفاته)، هذا ما أكدته المادة 1207 - الفقرة الثانية من القانون المدني الفرنسي المعدل[ss]. أما قانون المعاملات المدنية الإماراتي فقد نص في المادة 255 ف 2 على ما يأتي: «... وللمشترط إحلال منتفع آخر محل المنتفع الأول كما له أن يستأثر لنفسه بالانتفاع من المشارطة». وهنا نرى الفرق بين المادتين، فالأولى اعتبرت أنه في حال الرجوع يصبح المشترط (أو ورثته في حال وفاته) هو المنتفع، ولكن يمكن للمشترط تحديد منتفع آخر. أما النص الإماراتي فبحسب ظاهره، في حال الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير، يكون اسم المنتفع مجهولاً لحين تحديده من قبل المشترط الذي يمكنه أن يختار نفسه كمنتفع من الاشتراط. أعتقد أن المشرع الإماراتي كان يقصد ما انتهى إليه المشرع الفرنسي إذ أن الأصل في حال الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير هو أن المشترط يصبح هو المنتفع، إلا إذا حدد المشترط منتفعاً آخر.

وتجدر الإشارة إلى أن الرجوع ينتج أثره بمجرد علم المنتفع أو المتعهد به (المادة 1207 - الفقرة الثالثة من القانون المدني الفرنسي المعدل)[ss]. ولكن في حال تم الرجوع بموجب وصية، ينتج الرجوع أثره منذ لحظة الوفاة (المادة 1207 - الفقرة الرابعة من القانون المدني الفرنسي المعدل)[ss].

على الرغم من أهمية هذه المادة، لا نرى مثيلاً لها في قانون المعاملات المدنية الإماراتي الذي لم يحدد متى ينتج الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير أثره.

وقد نصت المادة 255 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي على أنه «لا يترتب على نقض المشارطة (الرجوع عنها) أن تبرأ ذمة المتعهد قبل المشترط إلا إذا اتفق صراحةً أو ضمناً على خلاف ذلك».

قبول الاشتراط لمصلحة الغير وتنفيذه

عالجت المادة 1208 من القانون المدني الفرنسي المعدل مسألة **قبول** الاشتراط لمصلحة الغير، حيث نصت على ما يأتي: « يمكن أن يصدر القبول من المنتفع، أو من ورثته بعد وفاته. يمكن أيضاً أن يكون صريحاً أو ضمنياً. كما يمكن أن يحصل حتى بعد وفاة المشترط أو المتعهد «[ss].

هذه المادة أيضاً لا مثيل لها في قانون المعاملات المدنية الإماراتي، على الرغم من أهميتها.

وقد أكدت المادة الأخيرة من هذا المبحث وهي المادة 1209 من القانون المدني الفرنسي المعدل على حق المشترط في إلزام المتعهد بتنفيذ التزامه تجاه المنتفع (الغير)[ss].

---

ss L'article 1207 (alinéa 2) de code civil réformé dispose :
« Si elle n›est pas assortie de la désignation d›un nouveau bénéficiaire, la révocation profite, selon le cas, au stipulant ou à ses héritiers ».

تنص المادة 1207 (الفقرة الثانية) من القانون المدني المعدل على ما يأتي:
«إذا لم يقترن الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير بتحديد منتفع آخر، يكون المنتفع – بحسب الحالة – المشترط أو ورثته».

ss L'article 1207 (alinéa 3) de code civil réformé dispose :
« La révocation produit effet dès lors que le tiers bénéficiaire ou le promettant en a eu connaissance ».

تنص المادة 1207 (الفقرة الثالثة) من القانون المدني المعدل على ما يأتي:
«ينتج الرجوع أثره بمجرد علم المنتفع أو المتعهد به».

ss L'article 1207 (alinéa 4) de code civil réformé dispose que :
« Lorsqu›elle est faite par testament, elle prend effet au moment du décès ».

تنص المادة 1207 (الفقرة الرابعة) من القانون المدني المعدل على ما يأتي:
«إذا تم الرجوع بموجب وصية، ينتج الرجوع أثره بمجرد الوفاة».

ss L'article 1208 de code civil réformé dispose:
"L'acceptation peut émaner du bénéficiaire ou, après son décès, de ses héritiers. Elle peut être expresse ou tacite. Elle peut intervenir même après le décès du stipulant ou du promettant".

تنص المادة 1208 من القانون المدني على ما يأتي:
«يمكن أن يصدر القبول من المنتفع، أو من ورثته بعد وفاته، كما يمكن أن يكون صريحاً أو ضمنياً. يمكن أن يحصل حتى بعد وفاة المشترط أو المتعهد».

ss L'article 1209 de code civil réformé dispose:
"Le stipulant peut lui-même exiger du promettant l'exécution de son engagement envers le bénéficiaire".

وقد جاءت هذه المادة منسجمة مع المادة 254 فـ3 من قانون المعاملات المدنية التي تنص على أنه «يجوز أيضا للمشترط أن يطالب بتنفيذ ما اشترط لمصلحة المنتفع إلا إذا تبين من العقد أن المنتفع وحده هو صاحب الحق في ذلك»[ss]، إلا أن هذه المادة الأخيرة أضافت الجملة الآتية: «إلا إذا تبين من العقد أن المنتفع وحده هو صاحب الحق في ذلك»، الأمر الذي نراه صواباً.

ونختم هذا المطلب حيث نؤكد على أهمية النصوص التي نظمت مسألة « الاشتراط لمصلحة الغير» بالتفصيل، وندعو المشرع في الدول المجاورة للاستفادة من ذلك.

كما أسلفنا، لقد أضاف القانون المدني الفرنسي المعدل مبحثاً جديداً مستقلاً لأثر العقد بالنسبة إلى الغير، حيث تناول في الفرع الثاني منه الاشتراط لمصلحة الغير والتعهد عن الغير. فبعد أن عالجنا «الاشتراط لمصلحة الغير»، ننتقل لمعالجة «التعهد عن الغير».

المطلب الثاني: التعهد عن الغير Porte-fort

13. تعريف التعهد عن الغير

التعهد عن الغير هو تعهد الشخص بأن يجعل الغير يلتزم بأمر ما. فالشخص الصادر عنه التعهد يسمى (المتعهد)؛ أما الشخص الذي يوجه له التعهد هو (المنتفع)[ss]. فعلى سبيل المثال، إذا تعهد (أ) ل (ب) بأن (ج) سيدفع لهذا الأخير مبلغاً من المال، يُعتبر (أ) متعهداً، أما (ب) فهو المنتفع، في حين أن (ج) هو الغير الذي تعهد عنه (أ). والتعهد عن الغير منتشر في الحياة العملية، وهو يهدف في الغالب إلى علاج موقف لا يمكن فيه الحصول على رضاء ذي الشأن لسبب ما، فيتعهد عنه غيره، كأن يكون أحد الشركاء في المال الشائع غير حاضر وقت العقد ولا يمكن انتظاره خوف ضياع الصفقة، فيتعهد أحد الشركاء الحاضرين عنه للمشتري بأن الشريك الغائب سيوافق على الصفقة. ولنضرب مثلاً آخر عن التعهد عن الغير، وهو أن يتعهد (أ) ل (ب) بأن (ج) لن ينافس هذا الأخير منافسة غير مشروعة.

14. أركان التعهد عن الغير

للتعهد عن الغير ثلاثة أركان، نذكرها تباعاً:

(أولاً) أن يتعاقد المتعهد باسمه لا باسم الغير الذي يتعهد عنه، وهذا ما يميزه عن الوكيل والفضولي. فالوكيل يعمل باسم الأصيل، فينصرف أثر العقد إلى الأصيل لا إليه. والفضولي يعمل باسم رب العمل ولمصلحته، فيلزمه بعمله إذا توفرت شروط معينة. أما المتعهد عن الغير فيتعاقد باسمه، وينصرف أثر العقد إليه لا إلى غيره.

(ثانياً) أن يريد «المتعهد عن الغير» أن يلزم نفسه بهذا التعهد لا أن يلزم الغير. والتزام الغير إنما يأتي لا من تعهد المتعهد بل من عقد يبرمه الغير تنفيذاً لمضمون التعهد. ومن هنا يبدو الفرق بين المتعهد عن الغير والمشترط لمصلحة الغير. فالمشترط لمصلحة الغير يريد أن ينشئ للغير حقاً مباشراً يكسبه من ذات العقد الذي أبرمه المشترط، لذلك يكون الاشتراط لمصلحة الغير استثناءً من القاعدة التي تقضي بأن العقد لا ينصرف أثره إلى الغير.

تنص المادة 1209 من القانون المدني المعدل على ما يأتي:
«يحق للمشترط نفسه إلزام المتعهد تنفيذ التزامه تجاه المنتفع (الغير)».

ss المحكمة الإتحادية العليا - الأحكام المدنية والتجارية - الطعن رقم 365 - لسنة 23 قضائية - تاريخ الجلسة 2004-1-20 - مكتب فني 26 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 122:
« إن مؤدى نص المادة 254/2 -3 من قانون المعاملات المدنية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المنتفع في الاشتراط لمصلحة الغير - كالمستفيد في وثيقة التأمين الجماعي - له حق مباشر قبل المتعهد بتنفيذ الاشتراط بحيث يستطيع أن يطالبه بوفائه ما لم يتفق على خلاف ذلك, وأنه يجوز أيضا للمشترط أن يطالب بتنفيذ ما اشترط لمصلحة المنتفع ما لم يتبين من العقد أن المنتفع وحده هو صاحب الحق في ذلك».

ss Fages B., Droit des obligations, LGDJ-Lextenso, 8e éd., 2018, spéc. no 94.

(ثالثاً) أن يكون الالتزام الذي أخذه المتعهد على نفسه هو القيام بحمل الغير الذي تعهد عنه على قبول هذا التعهد. فالمتعهد إذاً يكون مديناً بالالتزام بعمل شيء. أما الغير فلو قبل التعهد، فيكون مديناً بتنفيذ ما جاء في هذا التعهد. وتجدر الإشارة إلى أن التزام المتعهد بحمل الغير على قبول التعهد هو التزام بنتيجة (obligation de résultat) وليس التزاماً ببذل عناية (obligation de moyen).

15 .استحداث مادة جديدة مخصصة للتعهد عن الغير

كانت فكرة التعهد عن الغير منصوصاً عليها في القانون المدني الفرنسي قبل التعديل وتحديداً في المادة 1120، وهي مادة مختصرة كانت تنص على أنه يمكن التعهد عن الغير بأن يقوم هذا الأخير بعمل؛ ولكن يلزم المتعهد عن الغير بالتعويض إذا رفض الغير تنفيذ ما جاء بالتعهد[ss].

ولكن وفي ظل القانون المدني الفرنسي المعدل استُحدثت المادة 1204 التي كرست توجه المحاكم، إذ أن المشرع كرس -بالتعديل الأخير - أحكام المحاكم بصيغة نص تشريعي[ss]. ولا بد من الإشارة هنا إلى أننا نؤيد ما جاء به هذا القانون من هذه الناحية ولو أن الإضافة كانت قليلة أتت بالأسطر الأخيرة منها، حيث جاء في المادة المذكورة بأنه يجوز لشخص (المتعهد) أن يتعهد لآخر بأن الغير سيقوم بفعل ما (إبرام أو تنفيذ اتفاق). يعتبر التزام المتعهد بنتيجة، وتبرأ ذمته من كل التزام إذا قام الغير بتنفيذ الفعل محل التعهد. وفي حال العكس، يمكن أن يلزم بالتعويض عن الضرر. أما إذا كان محل التعهد إبرام تصرف قانوني ما، يعتبر التصرف القانوني صحيحاً بأثر رجعي يعود لتاريخ نشوء التعهد فيما لو نفذ الغير الفعل محل التعهد ألا وهو إبرام التصرف القانوني[ss]. وفي المثال المذكور أعلاه، يعتبر الشريك الغائب قد وافق على الصفقة منذ أن تعهد أحد الشركاء الحاضرين عنه للمشتري بأنه سيوافق على الصفقة، ولو كان تاريخ موافقته فعلياً لاحقاً على هذا التعهد (وهذه الفقرة الأخيرة من المادة 1204 من القانون المدني الفرنسي المعدل هي جديدة لم تعرفها المادة 1120 من القانون قبل تعديله).

وعلى غرار المادة 1204 ف 2 من القانون المدني الفرنسي المعدل، تنص المادة 253 ف1 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي على أنه «إذا تعهد شخص بأن يجعل الغير يلتزم بأمر فلا يلزم الغير بتعهده فإذا رفض الغير أن يلتزم وجب على المتعهد أن يعوض من تعاقد معه. ويجوز مع ذلك أن يتخلص من التعويض بأن يقوم هو بنفسه بتنفيذ الالتزام الذي تعهد به»[ss]. إن الفرق بين

---

ss L'article 1120 de Code civil avant la réforme dispose:
"Néanmoins on peut se porter fort pour un tiers, en promettant le fait de celui-ci ; sauf l'indemnité contre celui qui s'est porté fort ou qui a promis de faire ratifier, si le tiers refuse de tenir l'engagement".

ss L'article 1204 de code civil réformé dispose :
"On peut se porter fort en promettant le fait d'un tiers.
Le promettant est libéré de toute obligation si le tiers accomplit le fait promis. Dans le cas contraire, il peut être condamné à des dommages et intérêts.
Lorsque le porte-fort a pour objet la ratification d'un engagement, celui-ci est rétroactivement validé à la date à laquelle le porte-fort a été souscrit".

تنص المادة 1204 من القانون المدني المعدل على ما يأتي:
«يمكن أن يتعهد شخص لآخر بأن الغير سيقوم بفعل ما.
تبرأ ذمة المتعهد من كل التزام إذا قام الغير بتنفيذ الفعل محل التعهد. وفي حال العكس، يمكن أن يلزم بالتعويض عن الضرر.
إذا كان محل التعهد إبرام تصرف قانوني ما، يعتبر التصرف القانوني صحيحاً بأثر رجعي يعود لتاريخ نشوء التعهد».

ss Cass. com., 17 juill. 2001, n° 98-10.827, Contrats, conc., consom. 2001, comm. 170, note crit. Leveneur L., à propos de la promesse de mise à disposition d'un hélicoptère ; Cass. com., 8 mars 2016, n° 14-24.921, BRDA 6/16, n° 10.

ss المحكمة الإتحادية العليا - الأحكام المدنية والتجارية - الطعن رقم 401 - لسنة 25 قضائية - تاريخ الجلسة 2005-4-25 - مكتب فني 27 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 866:
«عملا بالمادة 253/1 من قانون المعاملات المدنية الاتحادي إذا تعهد شخص بأن يجعل الغير يلتزم بأمر فلا يلزم الغير بتعهده فإذا رفض الغير أن يلتزم وجب على المتعهد أن يعوض من تعاقد معه ويجوز مع ذلك أن يتخلص من التعويض بأن يقوم هو بنفسه بتنفيذ الالتزام الذي تعهد به أي أنه جزاء هذه المسئولية هو دفع تعويض للطرف الآخر المتعهد له عما أصابه من الضرر جراء رفض الغير لهذا التعهد ويقدر التعويض طبقا للقواعد العامة عند توافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ولا يمكن إجبار المتعهد على تنفيذ الالتزام الذي كان يراد من الغير أن يقبله إلا إذا تبين أنه أوفى بهذا الالتزام إلى المتعهد».
محكمة نقض أبو ظبي - الأحكام المدنية والتجارية - الطعن رقم 797 - لسنة 2008 قضائية - تاريخ الجلسة 2009-8-26 - مكتب فني 3 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 1071:

المادتين يكمن بأن النص الإماراتي – خلافاً للنص الفرنسي - سمح للمتعهد بأن «يتخلص من التعويض بأن يقوم هو بنفسه بتنفيذ الالتزام الذي تعهد به»، الأمر الذي نراه صواباً.

أما الفقرة الثانية من المادة 253 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي فهي تنص على ما يأتي: « 2 - أما إذا قبل الغير هذا التعهد، فإن قبوله لا ينتج أثراً إلا من وقت صدروه، ما لم يتبين أنه قصد صراحةً أو ضمناً أن يستند أثر هذا القبول إلى الوقت الذي صدر فيه التعهد «. هذه الفقرة أتت مخالفة للمادة 1204 ف 3 من القانون المدني الفرنسي المعدل التي اعتبرت أنه «إذا كان محل التعهد إبرام تصرف قانوني ما، يعتبر التصرف القانوني صحيحاً بأثر رجعي يعود لتاريخ نشوء التعهد». ونحن نميل إلى النص الإماراتي حقيقةً إذ أنه يحترم إرادة الغير.

على الرغم من بعض الإضافات التي جاء بها القانون المدني الفرنسي المعدل فيما يخص آثار العقد بالنسبة للغير، إلا أنه بشكل عام لم نلاحظ أن هناك تعديلات جوهرية بالمقارنة مع القانون المدني الفرنسي قبل التعديل. أما فيما يخص آثار العقد بين المتعاقدين، نلاحظ أن هناك نصوصاً جديدة مخالفة للنصوص السابقة.

«وكان البين من الأوراق ومن عبارات العقد المبرم بين طرفي الخصومة أن الطاعن قد تعهد ببيع القطعة محل النزاع والمملوكة له وإخوانه للمطعون ضدها, وتعهد بالحصول على توكيل من إخوانه يخوله تكملة البيع ونقل الملكية, إلا أنه وحسب الثابت بالأوراق قد فشل في إبراز تلك الوكالة وفشل بالتالي في الوفاء بوعده للمطعون ضدها, ومن ثم يكون حقيقة التزامه هو تعهد بإلزام الغير - أي أشقائه - بإكمال إجراءات البيع, وقد جرى نص المادة 253 من قانون المعاملات المدنية على أنه إذا تعهد شخص بأن يجعل الغير يلتزم بأمر فلا يلزم الغير بتعهده فإذا رفض الغير أن يلتزم وجب على المتعهد أن يعوض من تعاقد معه ويجوز له مع ذلك أن يتخلص من التعويض بأن يقوم هو بنفسه بتنفيذ الالتزام الذي تعهد به. وجاءت المذكرة الإيضاحية لقانون المعاملات المدنية حول تفسير هذا النص أنه إن امتنع الغير عن إجازة التعهد فلا يترتب على امتناعه هذا أية مسؤولية, ذلك أن التعهد لا يلزم إلا المتعهد ذاته ويكون من واجبه تنفيذ التزامه, إما بتعويض العاقد الآخر الذي صدر الوعد لمصلحته وأما بالوفاء عيناً بالتعهد الذي ورد الوعد عليه إذا أمكن دون إلحاق ضرر بالدائن ويستوي في هذا أن يكون التعهد متعلقاً بالتزام بنقل حق عيني أو بعمل شيء أو بالامتناع عنه».

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، نخرج بعدة نتائج وتوصيات:

1- عدل المرسوم الفرنسي رقم 131 لسنة 2016 الصادر بتاريخ 10 فبراير 2016، والقانون رقم 2018/287 الصادر بتاريخ 20 أبريل 2018 مسائل جوهرية تتعلق بتكوين العقد، وآثاره، ومدته وحوالته، ونتائج عدم تنفيذه، وهو بشكل عام كرس توجه القضاء الفرنسي الذي بات في الآونة الأخيرة يخرج عن النصوص أو أقله يفسرها تفسيراً واسعاً لمواكبة حاجات المجتمع وتطوره. وقد لاحظنا أن بعض النصوص الجديدة لا تتفق مع قانون المعاملات المدنية الإماراتي، ومن المفيد الوقوف عندها لمعرفة مدى أهمية وضرورة الأخذ بها.

2- اعتبرت الهيئة العامة لمحكمة النقض الفرنسية أن الإخلال بتنفيذ العقد أو عدم تنفيذه يشكل فعلاً ضاراً يرتب المسؤولية التقصيرية للمتعاقد تجاه الغير الذي ليس طرفاً بالعقد، بشرط توفر شروط المسؤولية الأخرى. وهذا هو أيضاً موقف المشرع الإماراتي.

التوصية: نوصي بالإبقاء على النص الإماراتي.

3- تنص المادة 1200 من القانون المدني الفرنسي المعدل على ما يلي:

«-1 على الغير احترام الحالة القانونية التي ينشئها العقد.

2- من حق الغير التمسك بالحالة القانونية التي ينشئها العقد خاصةً من جهة إثبات الواقعة القانونية» (لقد سبق وشرحنا معنى ذلك في متن البحث).

هذه المادة لم نر لها مقابلاً في قانون المعاملات المدنية الإماراتي، على الرغم من أهميتها.

التوصية: ندعو المشرع الإماراتي إلى سنها في قانون المعاملات المدنية.

4- إن المادة 1201 من القانون المدني الفرنسي المعدل تعطي الغير (أي كان) الحق في التمسك بالعقد المستتر (فقط العقد المستتر)، إذ يمكن لأي صاحب صفة ومصلحة التمسك بالعقد المستتر؛ أما قانون المعاملات المدنية الإماراتي فهو يُقصر ذلك على دائني المتعاقدين والخلف الخاص إذا كانوا حسني النية، والذين يمكنهم -خلافاً للقانون المدني الفرنسي المعدل - أن يختاروا التمسك بالعقد الصوري (الظاهر) بدلاً من العقد المستتر إذا أرادوا ذلك.

نرى أن نص المادة 1201 من القانون المدني الفرنسي المعدل أفضل من نص المادة 394 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي للأسباب التي أوردناها في متن البحث.

التوصية: نوصي المشرع الإماراتي بتعديل المادة 394 من قانون المعاملات المدنية لتصبح مطابقةً للمادة 1201 من القانون المدني الفرنسي المعدل.

5- أ- استحدث القانون المدني الفرنسي المعدل نظاماً خاصاً ومتطوراً ينظم «الاشتراط لمصلحة الغير» وذلك في المواد 1205 إلى 1209. فبعد أن كانت هذه المسألة تنظمها مادة واحدة ضيقة النطاق في القانون قبل التعديل، أصبح هناك خمس مواد تتناوله بالتفصيل وبنطاق أوسع. ونتيجة تعديل القانون المدني الفرنسي، أصبح المبدأ هو «صحة الاشتراط لمصلحة الغير»، بعد أن كان الاستثناء في ظل المادة 1121 قبل التعديل. وهذا منسجم مع قانون المعاملات المدنية الإماراتي.

ب- اعتبرت المادة 1206 (ف3) من القانون المدني الفرنسي المعدل أن الاشتراط لمصلحة الغير يصبح غير قابل للرجوع عنه بمجرد وصول قبول المنتفع إلى المشترط أو المتعهد. أما المادة 255 ف 1 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي فهي تنص على ما يأتي: «يجوز للمشترط دون دائنيه أو ورثته أن ينقض المشارطة قبل أن يعلن المنتفع إلى المتعهد أو إلى المشترط رغبته في الاستفادة منها ما لم يكن ذلك مخالفاً لما يقتضيه العقد».

التوصية: نوصي بتعديل المادة 255 ف 1 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي واستخدام عبارة «وصول قبول المنتفع» بدلاً من عبارة «إعلان المنتفع» لأنها أكثر دقة، ولأنها أكثر انسجاماً مع المادة 142 من قانون المعاملات المدنية التي تبنت نظرية وصول القبول في حال التعاقد بين غائبين.

6- منع قانون المعاملات المدنية الإماراتي (المادة 255 ف 1) ورثة المشترط من الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير، في حين أن المشرع الفرنسي أجاز لهم ذلك في حال وفاة المشترط وفقاً للمادة 1207 من القانون المدني المعدل. نرى أن المشرع الفرنسي كان موفقاً في ذلك أكثر من المشرع الإماراتي.

التوصية: نوصي بتعديل النص الإماراتي ليسمح لورثة المشترط الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير في حال وفاته، ولكن ضمن الضوابط المنصوص عليها في المادة.

7- علق المشرع الإماراتي حق المشترط في الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير على ألا يكون ذلك مخالفاً لما يقتضيه العقد. أما المشرع الفرنسي فلم يعلق الرجوع عن الاشتراط لمصلحة

الغير على ذلك. نرى أن المشرع الإماراتي يعول على إرادة الطرفين، وبالتالي كان موفقاً في ذلك أكثر من المشرع الفرنسي.

التوصية: نوصي بالإبقاء على النص الإماراتي.

8- بحسب المادة 1207 - الفقرة الثالثة من القانون المدني الفرنسي المعدل، ينتج الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير أثره بمجرد علم المنتفع أو المتعهد به. ولكن في حال تم الرجوع بموجب وصية، ينتج الرجوع أثره منذ لحظة الوفاة (المادة 1207 - الفقرة الرابعة من القانون المدني الفرنسي المعدل).

هذه المادة لا مثيل لها في قانون المعاملات المدنية الإماراتي الذي لم يحدد متى ينتج الرجوع عن الاشتراط لمصلحة الغير أثره.

التوصية: نوصي بإضافة مادة مشابهة إلى قانون المعاملات المدنية الإماراتي.

9- عالجت المادة 1208 من القانون المدني الفرنسي المعدل مسألة قبول الاشتراط لمصلحة الغير، حيث نصت على ما يأتي: « يمكن أن يصدر القبول من المنتفع، أو من ورثته بعد وفاته. يمكن أيضاً أن يكون صريحاً أو ضمنياً. كما يمكن أن يحصل حتى بعد وفاة المشترط أو المتعهد «. هذه المادة لا مثيل لها في قانون المعاملات المدنية الإماراتي.

التوصية: نوصي بإضافة مادة مشابهة إلى قانون المعاملات المدنية الإماراتي.

10- أكدت المادة 1209 من القانون المدني الفرنسي المعدل على حق المشترط في إلزام المتعهد بتنفيذ التزامه تجاه المنتفع (الغير). وقد جاءت هذه المادة منسجمة مع المادة 254 ف3 من قانون المعاملات المدنية التي تنص على أنه «يجوز أيضاً للمشترط أن يطالب بتنفيذ ما اشترط لمصلحة المنتفع إلا إذا تبين من العقد أن المنتفع وحده هو صاحب الحق في ذلك»، إلا أن هذه المادة الأخيرة أضافت الجملة الآتية: «إلا إذا تبين من العقد أن المنتفع وحده هو صاحب الحق في ذلك»، الأمر الذي نراه صواباً لأن العقد شريعة المتعاقدين.

التوصية: نوصي بالإبقاء على النص الإماراتي.

11- تنص المادة 252 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي على ما يأتي: «لا يرتب العقد شيئاً في ذمة الغير ولكن يجوز أن يكسبه حقاً». ولا بد من الإشارة هنا إلى أن صياغة المادة 252 من قانون المعاملات المدنية الإماراتي ولا سيما استعمال مصطلح «شيئاً» لم يكن موفقاً، حيث كان من الأفضل استعمال مصطلح «التزاماً» كما فعل المشرع المصري.

التوصية: نوصي باستخدام مصطلح «التزاماً» بدلاً من مصطلح «شيئاً».

12- خلافاً للقانون المدني الفرنسي المعدل، سمح قانون المعاملات المدنية الإماراتي للمتعهد عن الغير بأن «يتخلص من التعويض بأن يقوم هو بنفسه بتنفيذ الالتزام الذي تعهد به»، الأمر الذي نراه صواباً.

التوصية: نوصي بالإبقاء على النص الإماراتي.

قائمة المراجع

1- الكتب

1- G. Chantepie et M. Latina, La réforme du droit des obligations, commentaire théorique et pratique dans l'ordre du Code civil, Dalloz, 2016.
2- Fages B., Droit des obligations, LGDJ-Lextenso, 8e éd., 2018
3- Flour J., Aubert J.-L. et Savaux É., Droit civil. Les obligations. L'acte juridique, t. I, Sirey, 16e éd., 2014.
4- Jamin Ch., La notion d'action directe, préf. Ghestin J., LGDJ, 1991.
5- S. PELLE, « L'effet relatif et l'opposabilité du contrat » in Quel renouveau pour le droit des contrats ?, Dalloz, 2018.
6- Terré Fr., Simler Ph., et Lequette Y., Droit civil. Les obligations, Dalloz, 11e éd., 2013.
7- الشهابي إبراهيم الشرقاوي، مصادر الالتزام الإرادية في قانون المعاملات المدنية الإماراتي (العقد والتصرف الانفرادي)، الآفاق المشرقة ناشرون، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط2، 2020.
8- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الجزء الأول، المجلد الأول، الطبعة الثانية، 2000.
9- عبد الناصر توفيق العطار، مصادر الالتزام الإرادية في قانون المعاملات المدنية الإماراتي، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية، 2000.
10- عدنان سرحان و محمود فياض ومحمد سادات، المصادر الإرادية للالتزام (العقد والتصرف الانفرادي)، دار النهضة العربية، مصر، 2019.

2- البحوث المنشورة

1- Arnaud-Grossi I. et Mestre J., Les piliers du droit des sociétés pourront-ils résister long-temps à la responsabilité délictuelle pour simple manquement contractuel ?, RLDA 2008/24, no 1425.
2- Alain Bénabent, L. Aynès, Réforme du droit des contrats et des obligations, D. 2016. 434.

3- الأحكام القضائية

أ- بالفرنسية

1- Cour de cassation, civile, Chambre civile 1, 9 janvier 2019, 17-14.492 17-17.195, Inédit.
2- Cour de cassation, civile, Chambre civile 1, 9 janvier 2019, 17-27.41.
3- Cour de cassation, civile, Chambre civile 3, 17 mai 2018, 17-16.146, Inédit.
4- Cour de cassation, civile, Chambre civile 1, 21 mars 2018, 17-13.163, Inédit.
5- Cour de cassation, civile, Chambre civile 1, 12 octobre 2016, 15-25.468, Inédit.
6- Cour de cassation, civile, Chambre commerciale, 1 décembre 2015, 14-18.374, Inédit.
7- Cour de cassation, civile, Chambre civile 2, 28 février 2013, 11-27.907, Inédit.
8- Cass. com., 18 janv. 2017 n° 14-16.442.
9- Cass. com. 19 mars 2015, N° de pourvoi : 13-27199.
10- Cass. 3e civ., 8 juill. 1975, no 73-14.486, Bull. civ. III, no249.
11- Cass. 1re civ., 26 janv. 1999, no 96-20.782, Bull. civ. I, no32, RTD civ. 1999, p. 625, obs. Mestre J.
12- Cass. com., 20 juin 1972, no 71-11.151, Bull. civ. IV, no 198.
13- Cass. com., 30 nov. 1999, no 97-13.249, RJDA 2000, no 129.
14- Cass. 1re civ., 17 oct. 2000, no 97-22.498, Bull. civ. I, no 246, D. 2001, p. 952, note Billiau M. et Moury J., JCP G 2001, I, no 338, obs. Viney G.
15- Cass. 3e civ., 8 juill. 1975, no 73-14.486, Bull. civ. III, no 249.
16- Cass. com., 20 juin 1972, no 71-11.151, Bull. civ. IV, no 198.
17- Cass. req., 27 juill. 1896, DP 1997, I, p. 327.
18- Cass. 1re civ., 3 janv. 1996, no 93-20.404, Defrénois 1996, art. 36381-105.

19- Ass. plén., 12 juill. 1991, D. 1991, p. 549, note J. Ghestin; Defrénois 1991, 1301, obs. J .-L. Aubert.

20- Cass. ass. plén., 6 oct. 2006, nº 05-13.255, Bull. civ. ass. plén., nº 9, D. 2006, p. 2825, note Viney G., RLDC 200734/, nº 2346, note Brun Ph., RLDA 200611/, nº 656, note Jacques Ph., Resp. civ. et assur. 2006.

21- Cass. Civ. 3 e, 22 oct. 2008, Bull. civ. 111, 160 ; Cass. civ 1 re, 15 déc. 2011, n. 10-17691.

22- Cass. com., 7 oct. 1997, nº 95-18.119, Bull. civ. IV, nº251, RJDA 1997, nº 1498, JCP G 1998, I, nº 131, note Caussain J.-J. et Viandier A., RTD civ. 1998, p. 902, obs. Mestre J., Bull. Joly Sociétés 1997, p. 1058, note Mousseron P., D. 1998, p. 112, note Delebecque Ph.

23- Cass. com., 17 juill. 2001, nº 98-10.827, Contrats, conc., consom. 2001, comm. 170, note crit. Leveneur L.

24- Cass. com., 8 mars 2016, nº 14-24.921, BRDA 6/16, nº 10.

ب- بالعربية

1- محكمة التمييز - الأحكام المدنية - الطعن رقم 182 - لسنة 1996 قضائية - تاريخ الجلسة 22-2-1997 - مكتب فني 8 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 110).

2- المحكمة الإتحادية العليا - الأحكام المدنية والتجارية - الطعن رقم 378 - لسنة 28 قضائية - تاريخ الجلسة 24-4-2007 - مكتب فني 29 - رقم الصفحة 347.

3- المحكمة الإتحادية العليا - الأحكام المدنية والتجارية - الطعن رقم 156 - لسنة 14 قضائية - تاريخ الجلسة 13-4-1993 - مكتب فني 15 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 662.

4- محكمة التمييز - الأحكام المدنية - الطعن رقم 182 - لسنة 1996 قضائية - تاريخ الجلسة 22-2-1997 - مكتب فني 8 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 110.

5- محكمة التمييز - الأحكام المدنية - الطعن رقم 328 - لسنة 2004 قضائية - تاريخ الجلسة 27-3-2005 - مكتب فني 16 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 648.

6- محكمة التمييز - الأحكام المدنية - الطعن رقم 48 - لسنة 2003 قضائية - تاريخ الجلسة 13-2-2005 - مكتب فني 16 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 297.

7- محكمة التمييز - الأحكام المدنية - الطعن رقم 29 - لسنة 2010 قضائية - تاريخ الجلسة 16-5-2010 - رقم الصفحة 143.

8- محكمة التمييز - الأحكام المدنية - الطعن رقم 302 - لسنة 2007 قضائية - تاريخ الجلسة 3-2-2008 - مكتب فني 19 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 264.

9- المحكمة الإتحادية العليا - الأحكام المدنية والتجارية - الطعن رقم 378 - لسنة 28 قضائية - تاريخ الجلسة 24-4-2007 - مكتب فني 29 - رقم الصفحة 347.

10- محكمة التمييز - الأحكام المدنية - الطعن رقم 126 - لسنة 2010 قضائية - تاريخ الجلسة 11-10-2010 - مكتب فني 21 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 1247.

11- محكمة التمييز - الأحكام المدنية - الطعن رقم 126 - لسنة 2010 قضائية - تاريخ الجلسة 11-10-2010 - مكتب فني 21 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 1247.

12- المحكمة الإتحادية العليا - الأحكام المدنية والتجارية - الطعن رقم 264 - لسنة 20 قضائية - تاريخ الجلسة 24-5-2000 - مكتب فني 22 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 836.

13- محكمة التمييز - الأحكام المدنية - الطعن رقم 121 - لسنة 2010 قضائية - تاريخ الجلسة 20-12-2010 - مكتب فني 21 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 1557.

14- المحكمة الإتحادية العليا - الأحكام المدنية والتجارية - الطعن رقم 365 - لسنة 23 قضائية - تاريخ الجلسة 20-1-2004 - مكتب فني 26 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 122.

15- المحكمة الإتحادية العليا - الأحكام المدنية والتجارية - الطعن رقم 401 - لسنة 25 قضائية - تاريخ الجلسة 25-4-2005 - مكتب فني 27 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 866.

16- محكمة نقض أبو ظبي - الأحكام المدنية والتجارية - الطعن رقم 797 - لسنة 2008 قضائية - تاريخ الجلسة 26-8-2009 - مكتب فني 3 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 1071.

استراتيجية المحيط الأزرق كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية
دراسة تطبيقية في كلية فلسطين التقنية – دير البلح

منصور محمد علي الأيوبي

كلية فلسطين التقنية – فلسطين

Mansour.alayoubi1970@gmail.com

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق في تحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية – دير البلح. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تطبيق هذه الدراسة، وتم اختيار مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الكلية، حيث يبلغ عددهم (157) موظفًا، واستخدم الباحث أسلوب المسح الشامل نظرًا لصغر حجم مجتمع الدراسة، كما استخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، حيث تم توزيع (157) استبانة على المبحوثين (مجتمع الدراسة)، وتم استرداد (130) استبانة أي بنسبة (82.8%). وتوصلت الدراسة إلى أن واقع تطبيق استراتيجية المحيط الأزرق في كلية فلسطين التقنية جاء بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (71.57%)، وكذلك فإن مستوى الميزة التنافسية جاء بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (71.97%). كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق (الاستبعاد، التقليص، الزيادة، الابتكار) وتحقيق الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع) في كلية فلسطين التقنية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.756). كما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق (الزيادة، والابتكار) وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية، وتبين أن باقي المتغيرات تأثيرها ضعيف. وأوصت الدراسة ضرورة تعزيز دور استراتيجية المحيط الأزرق بأبعادها، واستمرارية العمل بها من قبل الكلية المبحوثة وعلى نحو أفضل. كما ينبغي على الكليات التي تعتزم تطبيق استراتيجية المحيط الأزرق الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأربعة الخاصة بهذه الاستراتيجية وتكيّفها مع واقع البيئة المتغيرة للكليات.

الكلمات الدالة: استراتيجية المحيط الأزرق؛ الميزة التنافسية؛ كلية فلسطين التقنية.

Blue Ocean Strategy as an Entry Point to Achieve Competitive Advantage

An applied Study at Palestine Technical College - Deir Al-Balah

Mansour Mohammad Ali AlAyoubi

Palestine Technical College - Palestine

Mansour.alayoubi1970@gmail.com

Abstract:

This study aimed to identify the effect of applying the dimensions of the Blue Ocean strategy in achieving competitive advantage in Palestine Technical College - Deir Al-Balah. The researcher used the descriptive analytical method on the study population of (157) employees that was chosen from all the college employees. Due to the small study sample, the comprehensive survey method was used; the questionnaire was used as the main tool to collect data. From the (157) questionnaires that were distributed on the study population; (130) questionnaires were returned, i.e. (82.8%). The study revealed that the extend of applying the Blue Ocean strategy in Palestine Technical College was wide and with a relative weight of (71.57%). Also the level of competitive advantage was high; with a relative weight of (71.97%). There is also a statistically significant relationship between the dimensions of the blue ocean strategy (exclusion, reduction, increase, innovation) and achieving competitive advantage (cost, quality, response speed, innovation) in Palestine Technical College, where the correlation coefficient reached (0.756). The study also revealed that there is a statistical significance effect between the dimensions of the Blue Ocean strategy (increase and innovation) and the achievement of competitive advantage in Palestine Technical College, while the rest of the variables turned out to be weak. The study recommended the necessity of enhancing the role of the Blue Ocean strategy in its dimensions, and the continuity of its implementation by the researched college. Colleges that intend to implement the Blue Ocean Strategy should take into consideration the four dimensions of this strategy and adapt them to the changing environment of the colleges.

Key Words: Blue Ocean Strategy; Competitive Advantage; Palestine Technical College.

المقدمة:

عندما ننظر إلى التطورات المتلاحقة في عصر التكنولوجيا نرى اشتداد المنافسة بين المنظمات، حتى بات البقاء والتكيف والنمو أهداف استراتيجية لنجاح هذه المنظمات، وانطلاقاً من ذلك؛ أصبحت المنافسة سمة العصر، وباتت معظم المنظمات تبحث عن استراتيجيات عمل مبتكرة بعيدة عن الاستراتيجيات التقليدية كي تساعدها في البقاء والاستمرار والنمو.

وقد ظهرت العديد من الاستراتيجيات الحديثة في الآونة الأخيرة، ولعل أحدثها هي استراتيجية المحيط الأزرق التي تم اكتشافها من قبل المنظمات التي تبحث عن التغيير والتطوير، وهي فرصة جديدة للإبحار إلى المحيطات الزرقاء التي لم يتم اكتشافها أو التعرف عليها بعد، ولم تدخل إلى سوق المنافسة الشرسة (طالب والبناء، 2012: 11).

وتُعد استراتيجية المحيط الأزرق (Concept of Blue Ocean) أسلوباً أمثل لمواجهة تلك المنافسة الشرسة التي قد تصل إلى حد الصراعات الدموية عبر خلق مساحة من السوق لا منازع أو منافس فيها – صافية زرقاء- أمام المنظمة، وبعيدًا عن تلك الصراعات من خلال التركيز على قيمها، في سبيل إبعاد المنافسين عن حصتها السوقية والاحتفاظ بالمستفيدين عن طريق خلق منافع استثنائية لهم لم يتم توفيرها من قِبَل المنافسين الآخرين (حمودي، 2013: 91).

وتركز استراتيجية المحيط الأزرق على الحركة الاستراتيجية ذاتها، بوصفها المصدر الحقيقي للإبداع والابتكار، خلافًا لما هو عليه النهج الاستراتيجي التقليدي الذي يركز على المنظمة بوصفها مصدر التميز، ولذلك فإن الحركة الاستراتيجية في ظل استراتيجية المحيط الأزرق تمثل مصدر الأداء المتميز، وهي تشمل مجموعة الأنشطة والقرارات الإدارية التي تهدف إلى بلورة وتحسين ذلك الأداء واستحداث مشروع أعمال كبير يُساهم في صناعة محيط أزرق جديد، الأمر الذي أدى إلى ظهور مجالات جديدة في الأسواق، لها القدرة على توليد ابتكارات ومساحات جديدة فيها، وهو ما نجحت في إثباته منظمات أعمال مختلفة مثل شركة (General Motors)، وشركة (Ford) لإنتاج سيارات مثيرة للمشاعر والأحاسيس، وبالتالي نجاحها في ابتكار قيمة جديدة للمستفيدين (Zook, 2004: 26).

وتُعد الميزة التنافسية (Competitive Advantage) القوة الأساسية لمواجهة تحديات الأسواق والمنظمات المنافسة، وذلك عبر قيام المنظمة بتنمية قدراتها التنافسية في تلبية احتياجات المستفيدين في المستقبل من خلال خلق التقنيات والمهارات بصورة مقدرات تمكنها من التكييف مع الفرص المتغيرة بشكل مناسب، وهي معيار لتحديد المنظمات الناجحة تلك التي تتميز بإيجاد نماذج جديدة متطورة متفردة يصعب تقليدها لأنها متيقنة من إن النماذج الكلاسيكية قد أصبحت معروفة، وأن المنافسين على علم بها (البياتي وسعيد، 2016: 138).

وتمثل الميزة التنافسية للمنظمات القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها أدائها، ومن الصعب أن تمتلك منظمات الأعمال سبقاً تنافسياً في جميع مجالات العمل قياساً بالمنافسين الآخرين نظراً لمحدودية موارد المنظمة، وهيكلها التنظيمي، وثقافتها واستراتيجياتها. إلا أن الميزة التنافسية تعتبر مفتاح نجاح المنظمات بشكل عام (الأيوبي، 2014: 118).

ويعتبر التعليم التقني أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، ويُعد أساساً من أسس تطور المجتمعات ورقيها، وهو أحد روافد الموارد البشرية المدربة والمؤهلة القادرة على السير قدماً في تنمية المجتمعات، وفقاً للحاجات المتغيرة لسوق العمل والمجتمع (حمدان والشويخ، 2009: 2).

وتحتاج كلية فلسطين التقنية أن تنافس بكفاءة في السوق حتى تستطيع أن تتميز بجودة خدماتها التعليمية التقنية لتضمن رضا وولاء المستفيدين، كما أن الثقافة الداخلية القوية التي تقدر وتحترم المستفيدين يمكن أن تساهم في تحسين دافعية العاملين فيها، وبناء الولاء لديهم، والوصول للأداء المرتفع لتحقيق التميز، وبناء ميزة تنافسية تعليمية.

إن تبني استراتيجية حديثة كاستراتيجية المحيط الأزرق في كلية فلسطين التقنية يُعد أمراً مهماً وجوهرياً لتميز أدائها، ولتصبح أكثر منافسة مع منافسيها في سوق العمل باعتبارها من المؤسسات التعليمية التقنية التي تضطلع بدور مهم في المجتمع بحكم عملها وطبيعة وظائفها التي تقدم مجموعة متنوعة من التخصصات العلمية والتقنية المتميزة التي لا تتوافر في كثير من الكليات التقنية المنافسة.

لذلك جاء هذا الجهد المتواضع في هذه الدراسة كي يُسلط الضوء على استراتيجية المحيط الأزرق كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية – دير البلح.

المبحث الأول: (الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة)

أولًا: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

أصبحت عملية التنافس بين الكليات التقنية المتناظرة لابد منه والبحث عن الأسواق والمستفيدين الجدد هدف استراتيجي تنشده وتسعى إليه الكليات التقنية جميعها، خاصة بعد التحولات والتغيرات المتسارعة في عالم الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وسهولة انتقال الخدمات التعليمية من بلد لآخر؛ لذا حتم على هذه الكليات البحث عن استراتيجيات معينة تُكسبها القوة والنفوذ وزيادة حصتها السوقية على منافسيها من المستفيدين، ومن هذه الاستراتيجيات استراتيجية المحيط الأزرق، حيث تم استخدامها كاستراتيجية تنافسية الغرض منها تحقيق الميزة التنافسية لكلية فلسطين التقنية.

وفي إطار قيام الباحث بدراسة بعض الظواهر التي من الممكن أن تعزز من مشكلة الدراسة، والتي تمثل دعمًا وتوضيحًا لأسباب القيام بهذه الدراسة، فقد قام الباحث بإعداد دراسة استكشافية مبدئية حول موضوع الدراسة في كلية فلسطين التقنية – دير البلح، حيث وزع الباحث عدد (20) استبانة على العاملين في الكلية المبحوثة من جميع المستويات الإدارية، وتم الاعتماد على الدراسات السابقة في إعداد الاستبانة، وقد استُردت الاستبانات جميعها، وكانت أهم نتائجها أن ما نسبته (60.6%) من أفراد العينة الاستكشافية يرون أن مستوى الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية متوسطًا. إضافةً إلى وجود قصور في وضع معايير لمعرفة كفاءة أعمال الكلية، كما لا تُسخر الكلية البحث والتطوير لتحديث عملياتها الخدمية للوصول إلى غاياتها بأقل تكلفة بشكل مناسب، ولا يوجد لدى إدارة الكلية توجه واضح للعمل من أجل الحصول على جوائز الإبداع والجودة والتميز. وبناءً على ما تقدم؛ فإنه يمكن للباحث صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس التالي:

ما أثر تطبيق أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق في تحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية؟

وينبثق من السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية هي:

1. ما واقع تطبيق أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق (الاستبعاد، التقليص، الزيادة، الابتكار) في كلية فلسطين التقنية؟
2. ما مستوى تطبيق أبعاد الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع) في كلية فلسطين التقنية؟
3. هل توجد علاقة بين أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية؟
4. هل يوجد أثر لأبعاد استراتيجية المحيط الأزرق على تحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة المبحوثين حول أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية باختلاف خصائصهم الشخصية (النوع، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة)؟

ثانيًا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

1. التعرف إلى واقع تطبيق أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق في كلية فلسطين التقنية.
2. بيان مستوى تطبيق أبعاد الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية.
3. الكشف عن طبيعة العلاقة بين أبعاد تطبيق استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية.
4. تحديد أثر أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق في تحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية.
5. معرفة الفروق في استجابات المبحوثين حول أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية باختلاف خصائصهم الشخصية (النوع، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة).
6. تقديم توصيات لإدارة كلية فلسطين التقنية بخاصة والكليات التقنية بعامة لتعزيز معرفة العلاقة والأثر بين أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية.

ثالثًا: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة من خلال بيان ما يلي:

1. الأهمية العلمية (النظرية):

- تسلط الدراسة الضوء على مدخل من مداخل الفكر الإداري الحديث وهو استراتيجية المحيط الأزرق وأثره في واقع المؤسسات التعليمية الفلسطينية عامة والكليات التقنية خاصة.
- تفيد الدراسة وتوفر للباحثين والدارسين بيانات ومعلومات في مجال تطبيق استراتيجية المحيط الأزرق من خلال ما تتوصل إليه من نتائج وتوصيات.

2. الأهمية العملية (التطبيقية):

- تكمن أهمية الدراسة في مدى تطبيق التوصيات التي تخرج بها والتي قد تفيد إدارة كلية فلسطين التقنية بشكل خاص والكليات التقنية المنافسة بشكل عام.
- يمكن أن تفيد الدراسة الكليات التقنية في معرفة أثر تطبيق أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق في تحقيق الميزة التنافسية، وتقدم توصيات عملية لها في هذا المجال.
- من الممكن أن تقدم الدراسة الحالية للإدارات العليا والجهات المسؤولة في الكليات التقنية المعلومات لبيان أهمية الاهتمام بتطبيق استراتيجية المحيط الأزرق التي بدورها قد تساهم في تحقيق الميزة التنافسية في العمل، واستخراج الطاقات الكامنة لدى العاملين في الكليات التقنية، والذي ينعكس بدوره على تحقيق النفع العام للكليات والتقدم والمنافسة في المجال الإداري، وكذلك القيام بواجباتهم وخدماتهم تجاه المجتمع بشكل أفضل.

رابعًا: فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق (الاستبعاد، التقليص، الزيادة، الابتكار) وتحقيق الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع) في كلية فلسطين التقنية.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد استراتيجية المحيط الأزرق (الاستبعاد، التقليص، الزيادة، الابتكار) على تحقيق الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع) في كلية فلسطين التقنية.

الفرضية الثالثة: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة المبحوثين حول أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية باختلاف خصائصهم الشخصية (النوع، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة).

خامسًا: أنموذج الدراسة:

اعتمد الباحث في بناء أنموذج الدراسة على:

- المتغير المستقل: (استراتيجية المحيط الأزرق) اعتمد الباحث في تحديد متغيرات استراتيجية المحيط الأزرق على ما أورده كل من (أبو يوسف، 2019؛ قاسمي ودخان، 2017؛ Kim & Mauborgne, 2005) وهي (الاستبعاد، التقليص، الزيادة، الابتكار).
- المتغير التابع (الميزة التنافسية) اعتمد الباحث في ما يتعلق بمتغير الميزة التنافسية على ما أورده كل من (الحوراني، 2017؛ البياتي وسعيد، 2016؛ الأيوبي، 2014، العطار، 2010) وهي (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع).
- المتغيرات الشخصية: وهي تلك المغيرات الخاصة بالبيانات الشخصية للمبحوثين، وقد تم تحديدها كالتالي: (النوع، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة).

والشكل رقم (1) يمثل الأنموذج الفرضي للدراسة.

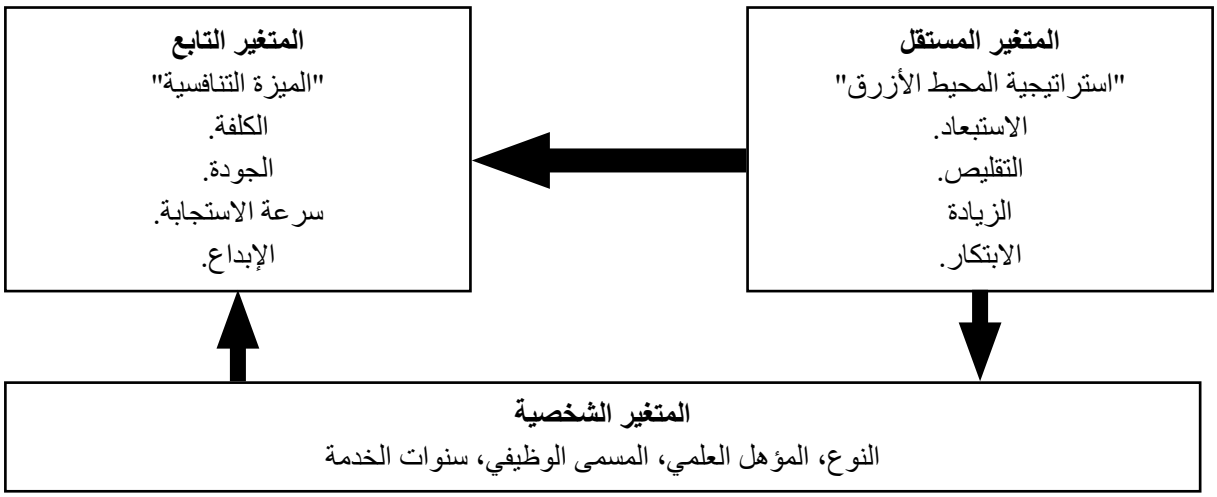

الشكل (1): يوضح أنموذج الدراسة

المصدر: الأنموذج الفرضي المقترح للدراسة جُرد بواسطة الباحث استنادًا إلى الدراسات السابقة.

سادسًا: حدود الدراسة:

تكون نطاق الدراسة على النحو التالي:

- الحد الموضوعي: اقتصر البحث على دراسة دور استراتيجية المحيط الأزرق في تحقيق الميزة التنافسية.
- الحد البشري: اقتصرت الدراسة على العاملين جميعهم في كلية فلسطين التقنية – دير البلح.
- الحد الزمني: تم إجراء هذه الدراسة خلال العام 2019/2020م.
- الحد المؤسساتي: أُجريت الدراسة في كلية فلسطين التقنية – دير البلح.

سابعًا: مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية:

تحقيقًا لأغراض الدراسة، تم تعريف المصطلحات التالية:

- **استراتيجية المحيط الأزرق اصطلاحًا:**

«آليه للإبداع والابتكار في تقديم السلع والخدمات على الرغم من المنافسة الشرسة في عالم اليوم المنظور» (العديلي، 2009: 2).

أما التعريف الإجرائي لمفهوم استراتيجية المحيط الأزرق: سعي الكلية لفهم حاجات ورغبات المستفيدين، ومن ثم تصميم استراتيجية لخلق قيمة مضافة جديدة لهم، تكسر قاعدة المبادلة بين التمايز وانخفاض التكلفة، ويعبر عنها بالدرجة التي يحصل عليها المبحوث على الاستبانة من الفقرة (1-20).

- **الميزة التنافسية اصطلاحًا:**

"قدرة المنظمة على تقديم قيمة متفوقة للعملاء، والتي تعطي المنظمة تفوقًا نوعيًا وأفضلية على المنافسين وبالتالي تتيح لها تحقيق نتائج أداء عالية» (الغالبي وإدريس، 2009: 309).

أما التعريف الإجرائي لمفهوم الميزة التنافسية: تعظيم الكلية لوظائفها لتحسين مخرجاتها من العملية التعليمية التعلمية والبحث العلمي وخدمة المجتمع مقارنة بمنافسيها وصولًا إلى تميزها في تقديم الخدمات التعليمية، ويعبر عنها بالدرجة التي يحصل عليها المبحوث على الاستبانة من الفقرة (21-40).

- **كلية فلسطين التقنية:**

كلية فلسطين التقنية كلية جامعية تأسست عام 1992م. ومن منطلق سعي إدارة الكلية نحو مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي قامت الكلية بافتتاح برامج البكالوريوس والدبلوم، حيث افتتحت الكلية (8) تخصصات بكالوريوس متنوعة بالإضافة لـ (16) تخصص دبلوم، وتتمثل رسالة الكلية بتقديم برامج تقنية وأكاديمية مميزة تُساهم في إعداد مخرجات وطنية مؤهلة وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والبحث العلمي لخدمة المجتمع وبنائه من أجل الرفعة والتطور (كلية فلسطين التقنية، 2019: 2-3).

ثامنًا: الدراسات السابقة:

1. دراسة (أبو يوسف، 2019): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور استراتيجية المحيط الأزرق في تحقيق جودة الخدمات التمويلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من (220) موظفًا يعملون في قسم التمويل بالبنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك الإسلامي العربي، وقد اختيرت عينة عشوائية منتظمة بلغ عددها (140) موظفًا، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من

النتائج أهمها: يوجد أثر لأبعاد استراتيجية المحيط الأزرق على جودة الخدمات التمويلية، حيث أن الأبعاد فسرت (58%) من التباين الكلي في جودة الخدمات التمويلية.

2. دراسة (صالح، 2019): هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توفر مؤشرات استراتيجية المحيط الأزرق في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية سامراء في العراق، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في (50) فردًا من قيادات الإدارة العليا، وقد اختيرت عينة عشوائية متمثلة في (40) فردًا ليمثلوا المجتمع تمثيل صحيح، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تتوافر مؤشرات استراتيجية المحيط الأزرق في الشركة المبحوثة بنسب متفاوتة، حيث كانت الأبعاد أكثر قيمة هي الزيادة والابتكار، والتي مثلت أساس بناء استراتيجية المحيط الأزرق في الشركة.

3. دراسة (بركة، 2018): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أبعاد المنظمة الذكية في تبني استراتيجية المحيط الأزرق في شركات الصناعات الدوائية في فلسطين، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من (174) قائدًا إداريًا في الشركات المبحوثة، وعددها سبعة شركات، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات ضمن أسلوب الحصر الشامل، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توجد علاقة طردية بين أبعاد المنظمة الذكية وتبني استراتيجية المحيط الأزرق في قطاع الصناعات الدوائية في فلسطين، وتتأثر استراتيجية المحيط الأزرق بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بكل من الأبعاد (ضغوطات العمل، المصير المشترك، تطوير المعرفة، الانتظام والتوافق، الالتزام الجماعي) على الترتيب، بينما لا تتأثر بكل من (الرؤية الاستراتيجية، والرغبة في التغيير).

4. دراسة (**Shafiq, et al ,2017**): هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة استراتيجية المحيط الأزرق وأداء الابتكارات، حيث تناقش الدراسة مشكلة الابتكارات في ماليزيا مقارنة بمؤشر الابتكارات العالمي وعلاقتها باستراتيجية المحيط الأزرق المطبقة في العديد من الشركات الصناعية في الماليزية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وبلغ عدد مجتمع الدراسة (3500) موظفًا يعملون في الصناعات التحويلية، وبلغت حجم عينة الدراسة (351) موظفًا، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توجد علاقة طردية قوية بين أداء الابتكار وجميع الأبعاد الخمسة لاستراتيجية المحيط الأزرق، وإن توسيع مساحة الأسواق غير المتنازع عليه وتطويرها له علاقة إيجابية مع أداء الابتكار.

5. دراسة (الحوراني،2017): هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تبني استراتيجية المحيط الأزرق لدى شركات الصناعات الغذائية في قطاع غزة ودورها في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة؛ ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من (120) موظفًا من (40) شركة تعمل في الصناعات الغذائية في قطاع غزة، واستخدم الباحث الاستبانة لجمع البيانات، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يوجد اهتمام ملحوظ بدرجة موافقة كبيرة من قبل شركات المنتجات الغذائية على تطبيق مؤشرات استراتيجية المحيط الأزرق بشكل عام، كما يوجد اهتمام كبير في مجالات الدراسة المتعلقة بالميزة التنافسية المستدامة، وتوجد علاقة قوية بين استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية.

6. دراسة (قاسمي ودخان، 2017): هدفت الدراسة إلى التعرف على مختلف المفاهيم المُشكلة لاستراتيجية المحيط الأزرق، واستكشاف متطلبات تطبيق استراتيجية المحيط الأزرق في المؤسسات المصرفية بولاية المسيلة الجزائرية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة البحث من (8) مؤسسات مصرفية ناشطة بولاية المسيلة، حيث تم توزيع (5) استبانات على كل بنك، كما استهدفت الدراسة إطار المؤسسات المصرفية مرتبة كما يلي: (مدير، نائب مدير، رئيس مصلحة، أو المكلفون بالدراسات)، واستخدمت الدراسة الاستبانة لجمع البيانات، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنَّ اتجاهات العاملين في المؤسسات المصرفية نحو إدراك مفهوم استراتيجية المحيط الأزرق كانت بنسبة مرتفعة (71.38%)، كما توافرت متطلبات تطبيق استراتيجية المحيط الأزرق من قبل العاملين في المؤسسات المصرفية بمعدل مرتفع.

7. دراسة (كحيل، 2016): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة

وعلاقتها في تحقيق الميزة التنافسية في جامعة فلسطين، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من الموظفين الأكاديميين والإداريين العاملين في جامعة فلسطين، حيث كانت عينة الدراسة (144) موظفًا، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توجد علاقة طردية موجبة بين أبعاد إدارة الجودة الشاملة وتحقيق الميزة التنافسية في جامعة فلسطين.

8. دراسة (البياتي وسعيد، 2016): هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المديرين لجدوى تحقيق حالة التلاؤم بين استراتيجية المحيط الأزرق واستراتيجيات الدخول والخروج من السوق، والتحقق من أنَّ استراتيجية المحيط الأزرق تتلاءم بشكل أفضل مع استراتيجية الدخول والخروج المبكر من السوق، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (33) مديرًا في مصرف الرافدين، واستخدمت الدراسة الاستبانة لجمع البيانات، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تبين وجود متوسط لممارسات استراتيجية المحيط الأزرق منها؛ سعي المصرف المبحوث لإيجاد أفكار جديدة لخدمات جديدة، ووجود مواءمة بين استراتيجية المحيط الأزرق واستراتيجيات الدخول والخروج المبكر من السوق.

9. دراسة **(2015,Hardeep & Bakshi):** هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية في القطاع المصرفي الهندي، وكذلك التعرف إلى دور التعلم التنظيمي كمتغير معتدل والابتكار كمتغير وسيط في بناء رأس المال الفكري وبناء ميزة تنافسية مستدامة، وتكونت عينة الدراسة من المصارف العاملة في شمال الهند (جامبو)، وتم جمع البيانات من (144) فرع (21 فرع عام، و7 فروع خاصة). وتكون مجتمع الدراسة من (3) مدراء تنفيذيين (مدير واحد، اثنان من كبار العاملين) من كل فرع، وتم توزيع (576) استبانة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن رأس المال الفكري له تأثير مباشر وإيجابي على الميزة التنافسية، وأكدت النتائج بأن الابتكار يتوسط تماماً العلاقة بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية، وبينت النتائج أن التعلم التنظيمي له دور في علاقة رأس المال الفكري بالميزة التنافسية.

10. دراسة (الغفور، 2015): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ومتطلبات إدارة المعرفة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، والتعرف على الميزات التنافسية في كبرى جامعات قطاع غزة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من جميع الطلبة المتوقع تخرجهم في الفصل الأول 2014/2013م في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة (الإسلامية، الأقصى، والأزهر)، حيث بلغ مجموع الطلبة (285) طالبًا، واستخدم الباحث الاستبانة لجمع البيانات، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تبين أن هناك توفرا جيدا لمتطلبات إدارة المعرفة في الجامعات الفلسطينية، تبين أن هناك مجموعة من العناصر التي تحقق الميزة التنافسية في الجامعات قد توفرت مما يعني أن هنالك ميزات تنافسية لكل جامعة.

11. دراسة **(Alhaddi, 2014):** هدفت الدراسة إلى إبراز دور استراتيجية المحيط الأزرق (BOS) في تنفيذ مبادرات الاستدامة من خلال الاسترشاد بالتماثل بين مفهوم الاستدامة واستراتيجية المحيط الأزرق، ويقترح إطار العمل ثلاثة خطوات: التعريف، التحديد، الاختيار، وتوضح الباحث كيفية تطبيق الخطوات من خلال الخطوة الأولى حيث يقوم المدراء بتحديد هدف المؤسسة ثم تحديد الاستراتيجية التي ستسهم في تحقيق الهدف، ثم اختيار مجال الاستدامة كأحد أبعاد النمو للمؤسسات، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تقترح هذه الورقة باستخدام استراتيجية المحيط الأزرق (BOS) والاستدامة من حيث سعيها للابتكار والقيمة ويتم ذلك من خلال إدخال (BOS) والاستدامة في إطار مفاهيمي متكامل والذي يمكن مديري المنظمات استخدامها بوصفها المبدأ التوجيهي في تطوير استراتيجية المنظمة.

12. دراسة **(2013,Maino, et al) :** هدفت الدراسة إلى استكشاف محددات تنفيذ استراتيجية المحيط الأزرق في البنوك التجارية في كينيا واستهدفت الدراسة (25) بنكًا مسجل في كينيا، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن معظم البنوك تدرك المسائل المتعلقة بتخفيض استبعاد الزيادة والابتكار، وأن هناك عدد من العوامل التي تؤثر على تطبيق هذه الاستراتيجية في البنوك.

13. دراسة **(2013,M Yusuf):** هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل التي تؤثر في تحقيق الميزة التنافسية

المستدامة لمؤسسات التعليم العالي الخاصة في إندونيسيا إضافة الى تحليل السيناريوهات المستقبلية بشأن ديناميكية البيئة الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى ذلك تم استخدام المقابلة الشخصية كأداة رئيسة لجمع البيانات من قبل الخبراء، واستخدمت أيضًا الاستبانة لجمع البيانات من قبل العاملين في (7) جامعات خاصة حيث لم يتم تحديد حجم العينة ونوعها في الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تتأثر استدامة مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالعوامل الداخلية وهي فعالية القيادة استراتيجية إدارة الموارد البشرية والمناهج ذات الصلة، وكذلك بالعوامل الخارجية وهي سياسة الحكومة تجاه نمو عدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة والنمو الاقتصادي المحلي والسمعة العامة لمؤسسات التعليم العالي الخاصة وتوافر المحاضرين المؤهلين.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال تناول الدراسات السابقة بالتحليل، يتضح لنا الآتي:

1. من خلال استعراض الدراسات السابقة وجد الباحث أن منها يتناول موضوع استراتيجية المحيط الأزرق مثل دراسة (بركة، 2018)، ودراسة (الحوراني، 2017)، ومنها يتناول موضوع الميزة التنافسية مثل دراسة (كحيل، 2016)، ودراسة (M Yusuf, 2013)

2. معظم الدراسات السابقة التي تناولها الباحثان هي دراسات حديثة بين الأعوام 2013-2019م.

3. تنوعت أماكن تطبيق الدراسات السابقة، فمنها الفلسطينية كدراسة (أبو يوسف، 2019)، ودراسة (بركة، 2018)، ومنها العربية (العراق، الجزائر) كدراسة (صالح، 2019)، ودراسة (قاسمي ودخان، 2017)، ودراسة (البياتي وسعيد، 2016)، ومنها الأجنبية كدراسة (Alhaddi, 2014)، ودراسة (Hardeep & Bakshi,2015).

4. اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات في استخدامها المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمتها لموضوع الدراسة، كما اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدامها الاستبانة أداة للدراسة.

5. تكون مجتمع الدراسات السابقة من العاملين في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مثل: (الوزارات الحكومية، الشركات، البنوك، الجامعات)، ولكن تنوعت طبيعة العاملين فمنهم: (المدراء والمسؤولون، المعلمين والمعلمات، وأعضاء مجلس إدارة، مدير منظمة، نائب مدير، مدير دائرة، مهندس، قائد فريق، مشرف، إداري).

6. واستخدمت بعض الدراسات السابقة العينة العشوائية كدراسة (صالح، 2019)، ومنها ما استخدم العينة الطبقية العشوائية كدراسة (الحوراني، 2017)، ومنهم من استخدم أسلوب المسح الشامل كدراسة (البياتي وسعيد، 2016).

7. تم الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة، وفي تحديد متغيرات الدراسة، والفرضيات، وأدوات الدراسة، وفي تدعيم نتائج الدراسة الحالية بالدراسات السابقة ومقارنتها بها.

8. تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها طبقت على القطاع التعليمي التقني وهو قطاع تعليمي حساس ومهم في فلسطين لما يقدمه من خدمات تعليمية نوعية للمجتمع المحلي، وربطه بالعالم الخارجي، وهي من الدراسات القليلة في المجتمع الفلسطيني ولكنها غير كافية، فهذه الدراسة تركز بشكل أساسي على دور استراتيجية المحيط الأزرق في تحقيق الميزة التنافسية.

وعليه، يمكن تحديد الفجوة البحثية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وفقًا للجدول التالي:

جدول (1): يوضح الفجوة البحثية

الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
ركزت الدراسات السابقة على دور استراتيجية المحيط الأزرق على أداء بعض المنظمات، ودورها في تحقيق الميزة التنافسية.	تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث مجال التطبيق، حيث لا يوجد دراسة ركزت على استراتيجية المحيط الأزرق كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية.	اهتمت الدراسة الحالية بالتعرف إلى استراتيجية المحيط الأزرق كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية – دير البلح.
ركزت معظم الدراسات السابقة على منظمات الأعمال والصناعات المختلفة خارج فلسطين.	قل عدد الدراسات التي ركزت على مؤسسات التعليم العالي، ومنظمات الأعمال والصناعات المختلفة داخل فلسطين.	ركزت الدراسة الحالية على منظومة عمل مهم داخل فلسطين وهو التعليم التقني.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: (الإطار النظري للدراسة)

أولاً: استراتيجية المحيط الأزرق:

أشار "Porter" في وضع الاستراتيجيات العامة إلى أن الاستراتيجية توضع أساسًا للتكيف مع بيئة العمل، لذلك تركز المؤسسات على التهديدات بدلًا من التركيز على الفرص المتاحة في سوق العمل. في حين أنه يمكن وضع الاستراتيجية استنادا إلى الموارد والمهارات. وعلى أساس بعض الانتقادات التي تم طرحها بهذا الشأن قدم "Kim & Mauborgne" رؤيتهما الجديدة وهي "استراتيجية المحيط الأزرق" (Chastagner, 2012: 11)). والتي تعتبر نوع من الاستراتيجيات الحديثة التي تناولتها كتب الإدارة الاستراتيجية الحديثة والمعاصرة، بحيث تقوم الاستراتيجية على فكرة، أنه ليس من الضروري على المؤسسة التي تريد تحقيق النجاح في مسيرة حياتها العملية أن تحتل مركزًا تنافسيًا قويًا، بل يمكن أن تحرز نجاحًا بدون منافسة، وذلك بأن تتبنى هذه المؤسسات أسواقًا جديدة تعرض فيها منتجاتها أو خدماتها الجديدة، أو تقوم بطرح بضائع وسلع بديلة لا تجذب المنافس إليها، وبهذا تستطيع المؤسسة تحقيق أرباحًا وفيرة، وبذكائها وريادتها الاستراتيجي تستطيع أن تجذب زبائن ومستهلكين جدد، وأن تجعل الزبائن أكثر ولاءً لمنتجاتها وخدماتها (منير وأخرون، 2017: 18).

1. مفهوم استراتيجية المحيط الأزرق:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم استراتيجية المحيط الأزرق، وقد اختلفت هذه التعريفات لاختلاف التوجهات الفكرية التي استندت إليها هذه التعريفات، وفيما يلي عرض لبعض هذه التعريفات:

عرف (Layton, 2009: 8) استراتيجية المحيط الأزرق بأنها "رسالة المؤسسة الناجحة لخلق إبداع القيمة بالاعتماد على التحركات الاستراتيجية وبعيداً عن المنافسة الشديدة". وعرفها (العطار، 2010: 56) بأنها "تُعتبر بمثابة مناطق جديدة غير مكتشفة مسبقًا، وتمثل مساحات فارغة من الأسواق الحالية لم يصل إليها المنافسين بعد، لطرح منتجات جديدة غير معروفة، وجذب زبائن جدد، والعمل على الاحتفاظ بهم بعيدًا عن جو المنافسة، وبالشكل الذي يجعل تلك الأسواق صافية ذات لون أزرق لم تعكرها دموية المنافسة». ويشير (Seidel, 2011, 10) بأنها "مصطلح جديد شامل يعطي الفرصة للمؤسسات إمكانية البحث عن فرص تجارية تتجاوز الصناعات القائمة، فضلًا عن اكتشاف زبائن جدد، ويمكن أن تغطي أنواعًا مختلفة من الأسواق مثل المنتجات والصناعات غير الموجودة في الصناعات القائمة". وقد نظر إليها (طالب والبناء، 2012: 34) بأنها «البحث عن أسواق غير مكتشفة أو مناطق مجهولة من السوق والتي تمثل الصناعات غير الموجودة اليوم، وهي استراتيجية عمل تحفز لخلق أسواق جديدة بدلاً من التنافس في الصناعات الموجودة». بينما عرفها (حمودي، 2013: 98) بأنها «إطار استراتيجي مبني على استبعاد

مناطـق التنافـس وخلـق بيئـة خاليـة مـن الصراعـات وإيجـاد منفعـة اسـتثنائية للزبـون». وعرفهـا (Kim & Mauborgne, 2015: 3) بأنهـا "كل الصناعـات غيـر الموجـودة اليـوم وتعنـي فضـاء السـوق المجهـول الـذي لـم يُكتشـف بعـد ولـم يصـل إليـه المنافسـون وتكـون المنافسـة أمـرًا غيـر مطـروح لأن قواعـد لعبـة المنافسـة لـم توضـع بعـد».

وترتيبًـا علـى مـا سـبق يُعـرف الباحـث اسـتراتيجية المحيـط الأزرق إجرائيًـا بأنهـا: سـعي الكليـة لفهـم حاجـات ورغبـات المسـتفيدين، ومـن ثـم تصميـم اسـتراتيجية لخلـق قيمـة مضافـة جديـدة لهـم، تكسـر قاعـدة المبادلـة بيـن التمايـز وانخفـاض التكلفـة.

2. أهمية إيجاد المحيطات الزرقاء:

توجـد عـدة قـوى تكمـن وراء ارتفـاع حتميـة إيجـاد المحيطـات الزرقـاء، فالتقـدم العلمـي التكنولوجـي المتسـارع قـد سـاعد بشـكل كبيـر مـن الإنتاجيـة، وسـمح للمجهزيـن بتقديـم مجموعـة غيـر مسـبوقة مـن المنتجـات والخدمـات، وبهـذا كان نتيجـة زيـادة أعـداد الصناعـات، وأضحـى العـرض يفـوق الطلـب، كمـا أن الاتجـاه نحـو العولمـة يفاقـم الوضـع، إذ نتيجـة لإزالـة الحواجـز التجاريـة بيـن الـدول والمناطـق وتوافـر المعلومـات عـن المنتجـات وأسـعارها وزوال الأسـواق المتخصصـة وملاذات الاحتـكار كل ذلـك أدى إلـى تكـدس المنتجـات ممـا أثـار حـرب الأسـعار وتقليـص هوامـش الأربـاح، إضافـة إلـى إلـى صعوبـة التمييـز بيـن العلامـات التجاريـة فـي الصناعـات المكتظـة بالمنافسـين (البياتـي وسـعيد، 2016: 131).

تشـير هـذه العوامـل إلـى أن بيئـة الأعمـال التـي سـادت فـي القـرن العشـرين وتطـورت فيهـا أغلـب النمـاذج الاسـتراتيجية سـتختفي كمحيطـات حمـراء تشـهد منافسـة شـديدة، وأن إدارة المنظمـات سـتحتاج إلـى أن تكـون أكثـر اهتمامـاً بالمحيطـات الزرقـاء مـن أي وقـت مضـى (Kim & Mauborgne, 2005B:21). فالمنظمـات القائـدة فـي الغـد سـتنجح ليـس مـن خـلال مواجهـة المنافسـين بـل مـن خـلال القيـام بتحـركات اسـتراتيجية تبتـدع القيمـة وتوفـر عـروض جديـدة توفـر قيمـة أكبـر للزبـون وفـي ذات الوقـت تخفيـض التكاليـف (Hollensen, 2013: 25).

نسـتنتج ممـا سـبق، إن خلـق محيطـات زرقـاء ليسـت عمليـة سـهلة أو مسـتقرة أو ثابتـة بـل تعتبـر مجموعـة مـن العمليـات المتحركـة. إذ تعمـل المنظمـة علـى خلـق محيـط أزرق مـن خـلال الأداء القـوي الـذي يـؤدي إلـى نتائـج معلومـة ومعروفـة، ومـن ثـم يظهـر الإبـداع فـي الأفـق. وإن خلـق محيـط أزرق تحتـاج فيـه المنظمـة إلـى عمـل شـيء مختلـف عمـا يعملـه الأخـرون وإنتـاج شـيء أو تقديـم خدمـة لـم تقـدم سـابقًا لجمهـور المسـتفيدين.

3. مبادئ استراتيجية المحيط الأزرق:

تتمحـور المبـادئ التـي ترتكـز عليهـا صياغـة اسـتراتيجية المحيـط الأزرق فـي أربعـة محـاور رئيسـة هـي (التميمـي، 2010: 45؛ كيـم وماوبرغـن، 2006: 44؛ Mohamed, 2009: 29):

1. إعـادة بنـاء حـدود السـوق: مـن خـلال هـذا المبـدأ يتـم العمـل علـى إيجـاد سـوق جديـد للانفـلات مـن المنافسـة، ويظهـر هنـا مبـدأ مخاطـرة البحـث الـذي يكافـح ضـده الكثيـرون مـن المـدراء لإيجـاد نمـاذج تطبيقيـة ناجحـة مـن خـلال التعـرف علـى حقائـق السـوق بطريقـة جديـدة وبشـكل جـذري بهـدف إعـادة بنـاء عناصـر السـوق الحاليـة والذهـاب إلـى مـا وراء الحـدود الحاليـة للسـوق عندهـا سـيكون بالإمـكان التحـرر والانطـلاق باتجـاه اسـتراتيجية المحيـط الأزرق.

2. التركيـز علـى الصـورة الكاملـة: إن القيـام بعمليـة التخطيـط الاسـتراتيجي مـن خـلال التركيـز علـى الصـورة الكاملـة يعتبـر المفتـاح فـي تخفيـض مخاطـر التخطيـط لاسـتثمار كـم كبيـر مـن الجهـد والوقـت لكونـه لا يعكـس صـورة الوضـع الاسـتراتيجي المالـي للمنظمـة فقـط بـل يُسـاعدها فـي استكشـاف اسـتراتيجيتها المسـتقبلية وتفتـح بـاب الإبـداع لنطـاق واسـع مـن الأفـراد ضمـن المنظمـة وتفتـح عيونهـا علـى المحيـط الأزرق لتسـهيل الفهـم والايصـال للآخريـن بحيـث تـؤدي للتنفيـذ الفعـال.

3. الامتـداد إلـى مـا وراء الطلـب الحالـي: تحتـاج المنظمـة المتبنيـة لاسـتراتيجية المحيـط الأزرق إلـى اتخـاذ مسـار مغايـر لمسـار الاسـتراتيجيات التقليديـة فبـدلاً مـن التركيـز علـى فئـة معينـة

من الزبائن عليها النظر إلى غير الزبائن، وبدلاً من التركيز على الاختلافات بين تفضيلات الزبائن وتقسيم السوق بخلق سوق مستهدفة ضيقة جدًا. إذ يقوم المسوقين عادة بتقسيم السوق لعدة مجموعات كل مجموعة تشمل زبائن ذات رغبات متشابهة وعندها يقومون بتصميم السلعة التي تلبي ذلك القسم من السوق. لذلك فإن عمل المنظمة يجب أن يقوم على القواسم المشتركة القوية في القيمة بالنسبة إلى الزبائن مما يسمح للمنظمة بالامتداد لأبعد من الطلب الحالي بفتح المجال أمام كتلة جديدة من الزبائن لم تكن موجودة من قبل.

4. السعي للسياق الاستراتيجي الصحيح: ويتعلق بنموذج عمل منيع يضمن منفعة جيدة باستخدام المعايير الاساسية ضمن سياق (منفعة الزبون، والسعر، والكلفة، والتكيف). إذ تعتبر نقطة البدء هي منفعة الزبون بإيجاد سبب مقنع لجعل غالبية الناس تقبل لاقتناء المنتج أو الخدمة، ووضع سعر بحيث يجذب كتلة زبائن مستهدفين يدفعون بقناعة مقابل المنتج أو الخدمة، وبالتالي خلق قفزة في القيمة الصافية للمشتري. وقد أوضح Buttle القيمة الصافية بأنها إدراك الزبائن للتوازن ما بين الفوائد المجنية والتضحيات المقدمة في سبيل تجربة هذه الفوائد (Buttle, 2005: 231).

وتتمحور المبادئ التي ترتكز عليها تنفيذ استراتيجية المحيط الأزرق حول محورين رئيسيين هما:

1. التغلب على العقبات المنظماتية: كل تنفيذ يواجه بتحديات وتنفيذ استراتيجية المحيط الأزرق يواجه أربع عقبات هي (كيم وماوبرغن، 2006: 197-198):

   - المعنوية: وتتعلق بإيقاظ موظفي المنظمة ليدركوا الحاجة إلى التغيير الاستراتيجي والخروج من الحالة القائمة.
   - محدودية الموارد: النظرية تقول «أن كلما زادت حدة التحول في الاستراتيجية زادت الموارد اللازمة لتنفيذها» غير أن ما وجده (كيم وماوبرغن) في عدد من المنظمات التي درست من قبلهم أن الموارد اختصرت ولم تزداد.
   - الدافع: لكي نؤمن الدافع للتحرك لتنفيذ استراتيجية المحيط الأزرق والتخلص من الوضع القائم يستغرق الأمر سنوات وليس لدى طاقم العمل كل هذا الوقت.
   - السياسة: وتتمثل بالمقاومة الداخلية أو الخارجية للتغيير من قبل أصحاب النفوذ والمصالح الاقوياء. ولتحقيق هذا الأمر بفعالية ينبغي أن تهجر الحكمة التقليدية والقائلة (إن التغيير مرتبط بزيادة الموارد والوقت) باستخدام ما سمي بـ(نظرية قيادة نقطة التحول).

2. بناء التنفيذ ضمن الاستراتيجية: وفقًا لهذا المبدأ على الإدارة أن تخلق في الأفراد على اختلاف رتبهم الثقة والالتزام العميقين وتعطي المكانة المهمة لآرائهم ومقترحاتهم وتلهمهم التعاون الطوعي بتقديم الطاقات وروح المبادرة بأفضل إمكانياتهم بما يسمح للمنظمة بتخفيض مخاطر الإدارة الناجمة عن فقدان الثقة وعدم التعاون. ولكي تنجح هذه الاستراتيجية في التنفيذ ينبغي ممارسة العدالة التنظيمية العملياتية أو (العملية العادلة) من خلال العناصر الآتية (حواس، 2003: 49)، (كيم ومابروغن، 2006: 231-232):

   - الربط: بإدخال الأفراد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر فيهم بأخذ آرائهم والاهتمام بأفكارهم ومقترحاتهم مما يعكس احترام الإدارة للأفراد ولأفكارهم وينتج عن هذا الربط

قـرارات اسـتراتيجية أفضـل إداريـاً والتـزام أفضـل مـن قبـل كل العامليـن علـى تنفيـذ هـذه القـرارات.

- التفسير: توضيح الفكرة من وراء اتخاذ القرارات وجعل الأفراد أكثـر ثقـة لأن الإدارة تأخـذ بآرائهـم بمـا يخـدم المصلحـة العامـة للمنظمـة وبتغذيـة عكسـية.
- وضـوح التوقعـات: تبيـان القواعـد الجديـدة للاسـتراتيجية بشـكل واضـح ومـا المعاييـر التـي سيحاسـبون علـى أساسـها ومـا عواقـب الفشـل.

نسـتنتج ممـا سـبق، إن صياغـة اسـتراتيجية المنظمـة المبنيـة علـى تلـك العناصـر يضمـن التنفيـذ علـى أساسـها وبنـاء منظمـة قويـة، بعـدّ أن العمليـة العادلـة هـي إحـدى أهـم نظريـات السـلوك الإنسـاني فـي المنظمـات والتـي تكفـل الاسـتمرارية والفعاليـة المنظماتيـة علـى المـدى البعيـد.

4. أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق:

اتفقـت آراء وطروحـات العديـد مـن الكتـاب والباحثيـن علـى تحديـد أبعـاد فلسـفة المحيـط الأزرق مـع مـا ذهبـت إليـه أفـكار وأطروحـات (Kim, & Maouborgen, 2005: 36) إذ حـددا تلـك الأبعـاد بـكل مـن: الاسـتبعاد، التقليـص، الزيـادة، والابتـكار. وفيمـا يلـي توضيـح موجـز لـكل بعـد مـن هـذه الأبعـاد والتـي سـتكون الركيـزة الأساسـية فـي تبنـي فلسـفة المحيـط الأزرق (طالـب والبنـاء، 2012: 124-127؛ رؤوف، 2010: 322).

1. التقليـص (**Reduce**)**:** علـى المنظمـة التـي تسـعى نحـو إيجـاد محيـط أزرق أن تفكـر جديـاً بالنشـاطات التـي بالغـت فيهـا فـي مجـالات مختلفـة كتصميـم المنتـج والتـي أسـهمت فـي زيـادة الكلفـة.

إذ أن المنظمـات تسـتخدم هـذه الاسـتراتيجية لتقليـص الأعمـال غيـر الضروريـة مـع تخفيـض النفقـات والمصروفـات التـي لا مبـرر لهـا. والأفكار ليسـت جميعهـا قابلـة للتحويـل إلـى منتجـات سـواء أكانـت سـلعاً أمـا خدمـات وذلـك لاعتبـارات اقتصاديـة وماليـة وفنيـة وتكنولوجيـة واجتماعيـة واخلاقيـة، فلذلـك يمكـن تقليـص الأفـكار مـن خـلال عمليـة حـذف منطقيـة وعلميـة تسـتبعد فيهـا الأفـكار التـي لا جـدوى منهـا، فقـد تكـون بعـض الأفـكار جيـدة علـى الـورق لكنهـا صعبـة أو مسـتحيلة التنفيـذ. وقـد تكـون الفكـرة عديمـة الجـدوى اقتصاديًـا وهكـذا.

2. الاسـتبعاد (**Eliminate**)**:** ينبغـي علـى المنظمـة ابتـكار قيمـة جديـدة والتفكيـر مليًـا باسـتبعاد العوامـل التـي تنافسـت حولهـا المنظمـات فـي فتـرات سـابقة.

وتسـعى المنظمـات إلـى اسـتبعاد بعـض العناصـر التـي يراهـا متخـذ القـرار غيـر ضروريـة فـي عملهـا وهـذه العناصـر مـن شـأنها أن تخفـض التكاليـف فيمـا لـو اسـتبعدت ولا تأثـر علـى مسـتويات البيـع والجـودة.

3. الزيـادة (**Raise**)**:** يُفتـرض بالمنظمـة أن تعمـل علـى زيـادة تركيـز بعـض العوامـل بشـكل أكثـر مـن بقيـة المنافسـين فـي مجـال عمليـات الإنتـاج أو الخدمـات أو أنشـطة التسـويق وصـولاً إلـى حالـة التفـرد وزيـادة بعـض الاشـياء التـي سـتكون لهـا القـدرة علـى زيـادة وتحسـين مسـتوى الجـودة فـي المنتجـات والخدمـات التـي تقدمهـا للزبائـن.

4. الابتـكار/ الخلـق :(**Create**) إن قيـام المنظمـة بتنفيـذ المراحـل السـابقة يفسـح لهـا المجـال لاكتشـاف مـوارد جديـدة كليًـا لقيمـة الزبـون وعلـى خلـق طلـب جديـد وتعديل الاسـتراتيجيات المتبعـة.

نسـتنتج ممـا سـبق، أن اسـتراتيجية المحيـط الأزرق أداة تُسـهم فـي إيجـاد المحيطـات الزرقـاء عبـر

إطـار تحليلـي يُسـاعد المنظمـات علـى العمـل لإيجـاد منحنـى قيمـة جديـد يُعـد بمثابـة الركيـزة الأساسـية لإيجـاد المحيطـات الزرقـاء اعتمـاداً علـى الأبعـاد الأساسـية لهـذه الاسـتراتيجية.

ثانيًا: الميزة التنافسية:

تجتهـد منظمـات الأعمـال علـى اختـلاف أنواعهـا، أن تبقـى علـى قيـد الحيـاة إلـى أبعـد مـدى ممكـن، والسـبيل إلـى ذلـك هـو بامتلاكهـا مزايـا تنافسـية عـن منافسـيها.

لذلـك تسـعى مؤسسـات التعليـم العالـي بعامـة والكليـات التقنيـة بخاصـة بوصفهـا منظمـات إلـى البحـث عـن كل مـا يميزهـا عـن المنافسـين الآخريـن خاصـة فـي ظـروف المنافسـة الشـديدة، وإلـى اقتـراح الكثيـر مـن البدائـل، للوصـول إلـى البديـل المناسـب الـذي يقـود نحـو تحقيـق الإبـداع والتميـز. وسنسـتعرض تعريـف الميـزة التنافسـية، وبيـان أهميـة وخصائـص الميـزة التنافسـية، وأنـواع الميـزة التنافسـية، ومعوقـات اكتسـاب الكليـات التقنيـة للميـزة التنافسـية، وعلاقـة اسـتراتيجية المحيـط الأزرق بالميـزة التنافسـية.

1. مفهوم الميزة التنافسية:

تعـددت التعريفـات التـي تناولـت مفهـوم الميـزة التنافسـية، وقـد اختلفـت هـذه التعريفـات لاختـلاف التوجهـات الفكريـة التـي اسـتندت إليهـا هـذه التعريفـات، وفيمـا يلـي عـرض لبعـض هـذه التعريفـات:

عـرف Macmillan & Tamesm 2000: 89)) الميـزة التنافسـية بأنهـا "الوسـيلة التـي تسـتطيع منظمـة الأعمـال مـن خلالهـا الفـوز علـى المنافسـين". وعرفهـا (الخمـاس، 2004: 12) بأنهـا «تمثـل قـدرة المنظمـة علـى خلـق قيمـة فريـدة أو مميـزة للزبائـن فـي سـوق محـددة ولمـدة طويلـة نسـبياً نابعـة مـن الاسـتراتيجيات المعتمـدة فيهـا، لمـا تملكـه مـن مـوارد يصعـب علـى المنافسـين الحاليين أو المرتقبيـن تقليدهـا أو تطويـر سـماتها للاسـتفادة منهـا، لتكلفتهـا المرتفعـة أو صعوبـة معرفـة مقوماتهـا وأسـرارها». بينمـا عرفهـا (الحواجـرة، 2010: 290) بأنهـا «المجـالات التـي يمكـن للمنظمـة أن تنافـس الغيـر مـن خلالهـا بطريقـة أكثـر فاعليـة، وهـي تمثـل نقطـة قـوة تتسـم بهـا المؤسسـة دون منافسـيها فـي أحـد أنشـطتها الإنتاجيـة أو الخدميـة أو التسـويقية، أو فيمـا يتعلـق فـي مواردهـا البشـرية، أو الموقـع الجغرافـي لهـا». ويشـير (الزهرانـي، 2012: 139) بأنهـا «هـي المصـدر الـذي يعـزز وضـع المنظمـة التنافسـي فـي السـوق، بمـا تمتلكـه مـن مـوارد وكفـاءات يصعـب علـى المنافسـين تقليدهـا، وتحقـق لهـا الأربـاح الاقتصاديـة وتزيـد حصتهـا السـوقية». وعرفهـا (داسـي، 2012: 168) بأنهـا « القـدرة المسـتمرة علـى مواجهـة مختلـف مصـادر المنافسـة فـي ظـل محيـط متغيـر، الأمـر الـذي يتطلـب تحقيـق الأفضليـة التنافسـية التـي تمكـن مـن الحفـاظ علـى هـذه المقـدرة التنافسـية واسـتمرارها». بينمـا عرفهـا (عجعـج والعبـادي، 2015: 7) بأنهـا « قـدرة المنظمـة علـى توليـد خدمـات أو منتجـات متميـزة مختلفـة عـن بقيـة المنافسـين، وبشـرط أساسـي أن يصعـب احتوائـه أو تقليـده مـن قبـل المنافسـين».

نسـتنتج ممـا سـبق أن الميـزة التنافسـية هـي القـدرة علـى تحقيـق رغبـات المسـتهلكين باعتبـار أن المسـتهلك هـو الحكـم فـي السـوق فإرضائـه يعتبـر الهـدف الأساسـي الـذي تسـعى المنظمـة لتحقيقـه، ومنـه فالميـزة التنافسـية تعنـي تقديـم منتجـات أو خدمـات متميـزة عمـا يقدمـه المنافسـون فـي السـوق وإرضـاء الزبائـن بشـكل يختلـف أو يزيـد عنهـم، وتسـتطيع المنظمـة تحقيـق التميـز مـن خـلال وضـع اسـتراتيجية للتنافـس مبنيـة علـى نتائـج التحليـل الداخلـي والخارجـي للبيئـة المحيطـة بهـا.

ويُعـرف (أبـو فـأرة، 2005: 3) الميـزة التنافسـية فـي مؤسسـات التعليـم العالـي أنهـا «عنصـر تفـوق الجامعـة علـى منافسـيها ويتـم تحقيقهـا جـراء اتباعهـا لاسـتراتيجية محـددة فـي التنافـس تتضمـن تحديـد طريقـة وميـدان وأسـاس التنافـس». ويـرى الباحـث أن هـذا المفهـوم يركـز علـى نـوع اسـتراتيجية التنافـس المسـتخدمة مـن قبـل الجامعـة. ويعرفهـا (ويـح، 2013: 8) بأنهـا «المـوارد والكفـاءات والقـدرات التـي تديرهـا الجامعـة اسـتراتيجيًا لتقديـم خدماتهـا التعليميـة والبحثيـة والمجتمعيـة بجـودة عاليـة، وبمـا يحقـق الاسـتجابة لمتطلبـات المسـتفيدين ويمنحهـم قيمـة مضافـة، ويحقـق تفوقًـا وتميـزًا للجامعـة علـى غيرهـا مـن الجامعـات محليًـا واقليميًـا ودوليًـا».

وترتيبًـا علـى مـا سـبق يُعـرف الباحـث الميـزة التنافسـية فـي الكليـات التقنيـة بأنهـا: تعظيـم الكليـة لوظائفهـا لتحسـين مخرجاتهـا مـن العمليـة التعليميـة التعلميـة والبحـث العلمـي وخدمـة المجتمـع مقارنـة بمنافسـيها وصـولًا إلـى تميزهـا فـي تقديـم الخدمـات التعليميـة.

2. أهمية الميزة التنافسية:

تمثل الميزة التنافسية (Competitive Advantage) القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها أداء المنظمات، ومن الصعب أن تمتلك منظمات الأعمال سبقًا تنافسيًا في جميع المجالات قياسًا بمنافسيها نظرًا لمحدودية موارد المنظمة، وهيكلها التنظيمي، وثقافتها التنظيمية واستراتيجياتها. إلا أن الميزة التنافسية تعتبر مفتاحًا لنجاح منظمات الأعمال.

ويُعد بناء الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية وتنميتها، منطلقًا أساسيًا لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تفرضها عليها شح الموارد المتاحة، وقد خطت فلسطين خطوات متقدمة في مجال تطور التعليم العالي خلال السنوات الماضية، إلا أن الجهود في مجال التنافسية في التعليم العالي بقيت دون المستوى المستهدف.

وفي السنوات الأخيرة ازدادت أهمية المعرفة في بناء ميزات تنافسية للجامعة الفلسطينية بعامة والكليات التقنية بخاصة باعتبار أن المعرفة من الموارد غير التقليدية التي تمتلكها مؤسسات التعليم العالي، وبشكل عام تتجسد أهمية الميزات التنافسية للمؤسسات التعليم العالي من خلال أن المؤسسة التعليمية (الأيوبي، 2014: 118):

- تعطي تفوقًا نوعيًا وكميًا وأفضلية على المنافسين، وبالتالي تتيح لها تحقيق نتائج أداء عالية.
- تفوقًا في الأداء أو في قيمة ما تقدمه للعملاء أو الاثنين معًا.
- تُساهم في التأثير الإيجابي في مدركات المستفيدين، وباقي المتعاملين معها وتحفيزهم لاستمرار وتطوير التعامل معها.
- تتابع التطور والتقدم على المدى البعيد لكون الميزات التنافسية تتسم بالاستمرارية والتجدد.
- تزيد عملياتها الداخلية لكون الميزات التنافسية مستندة على موارد المؤسسة وقدرتها وجدارتها.

نستنتج مما سبق، أن معيار نجاح أي كلية تقنية وتقدمها أصبح اليوم يُقاس بنوعية خريجيها، ومدى امتلاكهم للمهارات العلمية والتطبيقية التي تتلاءم وتتناسب مع متطلبات سوق العمل المعاصرة، وفي ضوء ما يشهده التعليم العالي من توسع كمي في عدد الكليات التقنية، فقد غدت المنافسة على استقطاب أكبر عدد من الطلبة بين الكليات التقنية أكثر حدة سواء على المستوى المحلي حيث أصبح التنافس اليوم قائمًا بين الكليات التقنية الحكومية والخاصة، وسعي الأخيرة على زيادة حصتها من الطلبة بتخفيض معدلات القبول فيها. أما على المستوى الإقليمي والدولي، إذ تتنافس الكليات التقنية الفلسطينية والكليات التقنية الأجنبية من خلال تقديم أفضل خدماتها التعليمية.

واتساقًا مع ما تقدم فإن أهمية التعرف على الميزة التنافسية للكليات التقنية يأتي من الدور الحاسم الذي تؤديه في حياة الكليات، باعتبارها العنصر الاستراتيجي الحرج الذي يقدم لها فرصة جوهرية.

3. أنواع الميزة التنافسية:

سيقوم الباحث بشرح موجز لبعض أنواع المزايا التنافسية بناءً على متغيرات الدراسة التابعة، وهي كالتالي:

1. الكلفة: وتعني تخفيض تكلفة إنتاج أو تصنيع السلع والخدمات، لذا يمكن تقديم السلع والخدمات بسعر منخفض للعملاء.

ويشير (اللامي، 2008: 20) إلى مجموعة من العوامل التي تمتلك القدرة على خفض الكلفة، وهي: الاستثمار الأقل من الموارد، والنسب المرتفعة لاستغلال الطاقة، وفورات منحنى الخبرة

والتعليم، ومنح أجور منخفضة مقارنة بالمنافسين، والبيع المباشر للمستهلك، وتخفيض عدد منافذ التوزيع، وغيرها.

إن كلية فلسطين التقنية يمكن لها تخفيض التكاليف من خلال الاستخدام الكفء للموارد المُتاحة له، والتحسين المُستمر لجودة الخدمات والإبداع في تقديم الخدمة التعليمية، إذ يُعد ذلك أساس مهم لخفض التكاليف فضلاً عن مساعدة المدراء في دعم وإسناد استراتيجية الكلية لتكون قائدة في مجال الكلفة.

2. الجودة: يقصد بالجودة أداء الأشياء بصورة صحيحة، والجودة كونها غاية تعني جودة السلعة أو الخدمة كما هي مدركة من قبل المستفيدين. وتسعى إدارة المنظمات إلى تقديم سلع وخدمات تتميز بالجودة المطابقة للمواصفات بما يحقق رضا المستفيدين، ويجب أن يكون هدف الجودة حاجات المستفيد الحاضرة والمستقبلية (الأيوبي، 2014: 137). ولكن المفهوم التقليدي لمطابقة المواصفات لا يتفق مع المفاهيم المعاصرة التي تتطلب التعرف بصورة تفصيلية على حاجات المستفيدين ورغباتهم، فضلاً عن الأطراف المستفيدة الأخرى (محجوب، 2001: 110).

تُعد الجودة من المزايا التنافسية المهمة والتي تشير إلى أداء الأشياء بصورة صحيحة لتقديم خدمات تتلاءم مع احتياجات المستفيدين. إن المستفيدين يرغبون بالخدمات بالجودة التي تلبي الخصائص المطلوبة من قبلهم، وهي الخصائص التي يتوقعونها أو يشاهدونها في الإعلان، فالكليات التقنية التي لا تقدم خدماتها بجودة تلبي حاجات ورغبات المستفيدين وتوقعاتهم لا تتمكن من البقاء والاستمرار والنجاح في سلوك المنافسة.

3. سرعة الاستجابة: تعني قدرة المؤسسة على الاستجابة لمتطلبات واحتياجات المستفيدين من الخدمات بالسرعة والوقت المحدد (الغالبي وإدريس، 2007: 319). حيث قامت بعض الكليات التقنية بتطوير عملياتها بسرعة للاستجابة لطلبات المستفيدين، ويعتبر زمن تقديم الخدمة عامل هام يحدد مستوى جودة الخدمة، وما يرتبط بها من تكاليف، إذ يمكن للكلية حساب تكلفة عملية تقديم الخدمة على الأخطاء المرتبطة بها عن طريق قياس مقدار زمن حصول العميل على الخدمة المطلوبة (الفيومي، 2010: 37).

يرى الباحث أنه يتعين على الكليات التقنية لتحقيق سرعة الاستجابة بشكل متفوق أن تكون قادرة على أداء المهام بشكل أفضل من منافسيها في تحديد وإشباع احتياجاتهم. وعندها سيولي المستفيدين قيمة أكبر لخدماتها، مما يؤدي إلى خلق التميز القائم على المزايا التنافسية.

4. الإبداع: وهو المقدرات الاستراتيجية التي تؤهل الكلية التقنية لتطوير خدمات جديدة وعمليات وتكنولوجيا جديدة تستهدف من خلالها تحقيق مخرجات ذات جاذبية تنافسية وبمواصفات عالية، إذ تُسهم الإبداعات في فتح أسواق جديدة للكليات التقنية وتزيد من حصتها السوقية، لذلك فإن الكليات التقنية التي تستطيع أن تكسب مزايا الإبداع في مجال تطوير خدمات وعمليات جديدة أسرع من المنافسين يمكنها تحقيق ميزة تنافسية (الفضل وغدير، 2012: 244).

نستنتج مما سبق، إن عملية تحسين جودة الخدمة التعليمية يجب أن تتماشى مع تحقيق الاستجابة لحاجات المستفيدين، كما في حالة تطوير خدمات جديدة بها سمات تفتقر إليها الخدمات المتواجدة في الكليات التقنية الأخرى، بمعنى آخر تحقيق وانجاز الجودة المتفوقة والتجديد كجانب تكاملي لتحقيق الاستجابة للمستفيد، ويبرز لنا عامل آخر عند إدارة أي نقاش حول تلك الاستجابة للمستفيد آلا وهو الحاجة إلى موائمة الخدمات مع المطالب الفردية أو الجماعية.

4. معوقات اكتساب الكليات التقنية للميزة التنافسية:

إن اكتساب الكلية للميزة التنافسية في بيئتها لن يكون بالأمر السهل، فقد تواجه الكليات التقنية عدة معوقات، تحد من إمكانية اكتسابها لميزة تنافسية، وموقع تنافسي استراتيجي في السوق ومن بين هذه المعوقات نجد:

1. المعوقات الداخلية:

تُعبر عن مختلف العقبات الداخلية التي تواجه الكليات التقنية في بيئتها داخل الدولة الواحدة، والتي نوجزها فيما يلي (الأيوبي، 2014: 157-158):

- الفجوة العلمية والتقنية بين الكليات الفلسطينية والكليات العربية والعالمية تمثل تحدياً مهما لنظم التعليم. وتشكل المقياس الحقيقي لنجاح نظم التعليم وفشلها في بلوغ رسالتها. ومن المؤكد أن تحقيق أية تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة لن يتم دون الوصول إلى سد هذه الفجوة.
- عدم مواكبة حركة تطوير المناهج لمتطلبات التطوير، وغياب التخطيط المستمر للمناهج بمعناها الشامل.
- قصور في القوة البشرية ذات الكفاءة العالية المسّيرة لبرامج التعليم، بسبب ضعف جاذبيةواستقطابأنظمةالتعليملمثلهذهالكفاءات،وسيطرةالمركزيةفيالإدارة.
- تراجع للدور المؤثر الذي ينهض به المعلمون، وشيوع الظواهر السلبية لضعف الإعداد وفقدان المعلم لمكانته المهنية والاجتماعية، ومن المعلوم أن الكفاءات البشرية المدربة والكفء هي الأقدر على تفهم أهداف التعليم واحتياجات المجتمع الذي تعيش فيه.
- غياب قيادة إدارية ناجحة، مما يعيق التنمية الإدارية، وقد يظهر العجز هنا، وفي غياب القادة الأكفاء القادرين على تنمية مهارات العاملين.
- عدم وجود رقابة إيجابية، تسمح بالقضاء على الانحرافات داخل الجامعة.
- غياب الشفافية عند إزالة السلوكيات السلبية، من أفراد داخل المؤسسة.
- عدم قدرة الكلية على توفير المعلومات الضرورية والسريعة المساعدة في عملية اتخاذ القرارات وترشيدها.
- عدم استخدام الجامعة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال وعدم مسايرة التطورات ا لحد يثة .

2. المعوقات الخارجية:

تتعلق بمختلف العقبات الخارجية، التي تنتج عن خارج نطاق بيئة الكلية التي نجد منها ما يلي:

- وجود مؤسسات متحالفة عالمياً، يصعب على أي مؤسسة منافستها.
- تحول التنافس من السلع والخدمات إلى التنافس المعرفي.
- تحول المعايير الخاصة بالمواصفات من محلية إلى دولية.
- عدم الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة.
- ضعف أجهزة التعليم والتثقيف.
- عدم الاهتمام بالبحوث والتطوير.

نستنتج مما سبق، أن الكليات التقنية تواجه تحديات كبيرة على مستوى فلسفتها وطبيعتها وإدارتها، والسبيل

الأهم لمواجهة تلك التحديات هو رفع القدرة التنافسية لهذه الكليات من خلال عدة نقاط، منها:

1. الوعي بالمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية وتأثيرها على الكليات التقنية.
2. العمل على بناء استراتيجي محكم قوامه الشراكة المميزة مع القطاعات الإنتاجية المختلفة والكليات التقنية.
3. الإيمان بأهمية التعامل مع مفاهيم وآليات السوق وتأثيرها على الكليات التقنية.
4. الاهتمام ببناء ميزة تنافسية للكليات التقنية تدعم مستقبل الكليات ومكانتها العلمية والبحثية.
5. تحقيق الشراكة المجتمعية من خلال ربط مخرجات الكليات التقنية باحتياجات سوق العمل.

المبحث الثالث: (الطريقة والإجراءات)

أولًا: منهج وأسلوب الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يساهم في التعرف إلى ظاهرة وواقع الدراسة، ووضعها في إطارها الصحيح، ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا ويعبر عنها تعبيرًا وصفيًا أو كميًا من خلال استخدام الأسلوب التطبيقي، عن طريق جمع البيانات وتحليل محتوياتها واختبار فرضيات الدراسة.

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسين للمعلومات:

1. المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحث لأوعية المعلومات المختلفة من كتب ومراجع عربية وأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية العملية لموضوع الدراسة استخدم الباحث في جمع البيانات الأولية الميدانية الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصًا لهذا الغرض.

ثانيًا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في كلية فلسطين التقنية – دير البلح أكاديمي وإداري، والبالغ عددهم (157) موظفًا، حيث تم استثناء العامِلينَ في الصيانة والخدمات بسبب طبيعة الدراسة، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل، نظرًا لأن حجم مجتمع الدراسة قليل نسبيًا، حيث تم توزيع الاستبانات على جميع أفراد مجتمع الدراسة، من العامِلينَ في كلية فلسطين التقنية، وتم استرداد (130) استبانة، بنسبة استرداد (82.8%). ويتضح فيما يلي توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية للأفراد فيها:

جدول (2): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب البيانات الشخصية (ن=130)

البيانات الشخصية		العدد	النسبة المئوية %
النوع	ذكر	**92**	**70.8**
	أنثى	**38**	**29.2**
المؤهل العلمي	دكتوراه	**24**	**18.5**
	ماجستير	**44**	**33.8**
	بكالوريوس	**42**	**32.3**
	دبلوم	**20**	**15.4**
المسمى الوظيفي	أكاديمي	**56**	**43.1**
	إداري	**58**	**44.6**
	أكاديمي بمنصب إداري	**16**	**12.3**
سنوات الخدمة	**5** سنوات فأقل	**13**	**10.0**
	6- أقل من 10 سنوات	**20**	**15.4**
	10- أقل من 15 سنة	**29**	**22.3**
	15 سنة فأكثر	**68**	**52.3**

من خلال جدول (2) تبين ما يلي:

1. أن ما نسبته (70.8%) من عينة الدراسة ذكور، بينما (29.2%). ويرجع الباحث زيادة نسبة الذكور مقارنة بالإناث إلى طبيعة المجتمع، وميله إلى توظيف الذكور، خاصة في مؤسسات التعليم التقني، كذلك فإن هذه النسبة منطقية نظرًا لتوافقها مع التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام (2017) حول مسح القوى العاملة في فلسطين، حيث أوضح التقرير أن نسبة المرأة العاملة في فلسطين (19.4%)، بينما نسبة الذكور (81.6%) (الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

2. أن ما نسبته (18.5%) من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دكتوراه، (33.8%) مؤهلهم العلمي ماجستير، (32.3%) مؤهلهم العلمي بكالوريوس، بينما (15.4%) مؤهلهم العلمي دبلوم. وهذا يدل على أن أكثر موظفي الكلية من حملة الدراسات العليا (الدكتوراه والماجستير)، وذلك كون هذه الفئة من أصحاب الوظائف الإشرافية، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والذي يتطلب عملهم الأكاديمي في الكلية حمل مؤهلات علمية عليا.

3. أن ما نسبته (43.1%) من عينة الدراسة طبيعة عملهم أكاديمي، (44.6%) طبيعة عملهم إداري، بينما (12.3%) طبيعة عملهم أكاديمي بمنصب إداري. وتعتبر هذه النسبة طبيعية حيث يتطلب العمل التعامل مع عدد كبير من المستفيدين وخاصة الطلبة وغيرهم من قبل الأكاديميين، إضافة إلى ذلك فهناك العديد من الأقسام الإدارية المساندة للعمل الأكاديمي فهي تحتاج لعدد كبير من الموظفين الإداريين، إضافة إلى الوظائف الإشرافية لإدارة مهام العمل.

4. أن ما نسبته (10.0%) من عينة الدراسة سنوات خدمتهم 5 سنوات فأقل، (15.4%) تتراوح سنوات خدمتهم من 6 – أقل من 10 سنوات، (22.3%) سنوات خدمتهم من 10 – أقل من 15 سنة، بينما (52.3%) سنوات خدمتهم 15 سنة فأكثر. وهذا يعني تنوع خبرات موظفي كلية فلسطين التقنية، وأن معظم المبحوثين لديهم سنوات خدمة مناسبة في مجال عملهم، ويمكن أن يكون لديهم القدرة على الإدلاء بآرائهم حول استراتيجية المحيط الأزرق كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية.

ثالثًا: أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول «استراتيجية المحيط الأزرق كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية دراسة تطبيقية في كلية فلسطين التقنية – دير البلح"، وذلك اعتمادًا على الأدب النظري والدراسات السابقة، وتكونت استبانة الدراسة من قسمين رئيسين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية عن المستجيب (النوع، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة).

القسم الثاني: محاور استراتيجية المحيط الأزرق، والميزة التنافسية ويتكون من (40) فقرة.

جدول (3): توزيع فقرات أداة الدراسة والمحاور المكونة لها

الرقم	المحاور		عدد الفقرات
.1	استراتيجية المحيط الأزرق	الاستبعاد	5
.2		التقليص	5
.3		الزيادة	5
.4		الابتكار	5
المحور الأول: استراتيجية المحيط الأزرق			20
.1	الميزة التنافسية	الكلفة	5
.2		الجودة	5
.3		سرعة الاستجابة	5
.4		الإبداع	5
المحور الثاني: الميزة التنافسية			20
إجمالي محاور الاستبانة			40

وتم استخدام التدرج (1-5) لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول رقم (4):

جدول (4): مقياس الإجابات على الفقرات وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق بدرجة متوسطة	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

رابعًا: صدق أداة الدراسة:

تم التأكد من صدق الاستبانة بعرضها على مجموعة من المحكمين والخبراء في إدارة الأعمال في الجامعات الفلسطينية حيث تم أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار، وقد تم أيضًا التأكد من صدق الاستبانة من خلال الاتساق الداخلي الذي تتراوح قيمة معامل الارتباط فيه بين (0.501-0.839)، عند مستوى دلالة (0.000)، والصدق البنائي الذي بينت نتائج جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة أنه دال إحصائيًا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغ قيمة معامل بيرسون للارتباط لأبعاد استراتيجية المحيط الأزرق (0.928)، ولأبعاد الميزة التنافسية (0.946)، وبذلك تُعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

خامسًا: ثبات الأداة:

مـن أشـهر الاختبـارات المسـتخدمة لقيـاس الثبـات معامـل ألفـا كرونبـاخ حيـث تبيـن أن قيمتـه للاسـتبانة ككل (0.940)، وهـذه القيمـة تُعـد مرتفعـة ومطمئنـة لمـدى ثبـات أداة الدراسـة.

يُستخلص من نتائج الصدق والثبات أن الاستبانة صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة كبيرة جدًا، مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة.

سادسًا: اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار كولمجوروف - سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، حيث تبين أن قيمة الاختبار تساوي (0.635) والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.815) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبذلك فإن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

سابعًا: الأدوات الإحصائية المستخدمة:

قام الباحث بتفريغ وتحليل البيانات من واقع الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS 23)، حيث تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.
2. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
3. اختبار التجزئة النصفية (split half) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. استخدام اختبار كولمجوروف-سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test : (K-S) يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
5. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات.
6. اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
7. اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
8. اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA (One Way Analysis of Variance) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.
9. اختبار الانحدار المتعدد Multiple Regression.

المبحث الرابع: (تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها)

سيتم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها على النحو الآتي:

الإجابة عن السؤال الأول:

ما واقع تطبيق أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق (الاستبعاد، التقليص، الزيادة، الابتكار) في كلية فلسطين التقنية؟

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبي واختبار T لمعرفة درجة الموافقة، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (5):

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبي واختبار t لجميع مجالات استراتيجية المحيط الأزرق

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
المجال الأول: الاستبعاد						
.1	تستبعد الكلية البرامج الأكاديمية التي لا تناسب متطلبات سوق العمل.	4.05	80.92	11.77	0.000*	1
.2	تعمل الكلية على استبعاد بعض المعدات والتجهيزات التي لا تناسب عملها.	3.68	73.54	7.06	0.000*	2
.3	تقوم الكلية باستبعاد الإجراءات غير الضرورية دون المساس بجودة الخدمة التعليمية.	3.60	72.00	6.15	0.000*	3
.4	تستبدل الكلية برامجها المحوسبة القديمة بحديثة بين فترة وأخرى.	3.20	64.06	1.69	0.048*	5
.5	تلجأ الكلية إلى تخفيض التكاليف التسويقية إلى أدنى حد ممكن بالتخلص من الكوادر غير الكفوءة.	3.30	65.94	2.74	0.004*	4
	جميع الفقرات مجال الاستبعاد	**3.56**	**71.26**	**9.06**	**0.000***	
المجال الثاني: التقليص						
.1	تكتسب الكلية ثقة المستفيدين عبر تقليص الخدمات ذات الجودة الضعيفة.	3.48	69.69	5.13	0.000*	3
.2	تعمل الكلية على تقليص وقت عملية تقديم الخدمة للمستفيدين.	3.41	68.25	3.92	0.000*	5
.3	يُسهم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الكلية بتقليص حجم النفقات.	3.77	75.31	7.21	0.000*	1
.4	تعمل الكلية على تقليص حجم الأخطاء الداخلية لجودة خدماتها إلى أقل ما يمكن.	3.44	68.75	4.02	0.000*	4
.5	تسعى الكلية إلى تقليص الخدمات التكميلية لتوفير النفقات غير الأساسية.	3.63	72.70	6.23	0.000*	2

	جميع الفقرات مجال التقليص	**3.55**	**70.94**	**7.83**	**0.000***	
المجال الثالث: الزيادة						
.1	تحسين جودة الخدمة التعليمية المقدمة زاد من إقبال المستفيدين.	3.78	75.69	8.32	0.000*	1
.2	فتح فرع جديد للكلية زاد حصتها السوقية من المستفيدين.	3.72	74.46	6.07	0.000*	3
.3	تستقطب الكلية الكوادر الكفوءة لزيادة جودة الخدمة التعليمية المقدمة للمستفيدين.	3.74	74.77	7.48	0.000*	2
.4	تعتمد الكلية الأساليب التقنية الحديثة لزيادة كفاءة أداء الخدمة التعليمية.	3.63	72.62	6.34	0.000*	4
.5	تتميز الكلية عن منافسيها بإضافة بعض الإجراءات ذات القدرة والكفاءة العالية.	3.37	67.38	3.71	0.000*	5
	جميع الفقرات مجال الزيادة	**3.65**	**72.98**	**8.72**	**0.000***	
المجال الرابع: الابتكار						
.1	تتبنى الكلية سياسة تقديم الخدمات الجديدة بما ينسجم مع حاجات المجتمع.	3.88	77.54	9.06	0.000*	1
.2	تُعد الكلية السباقة دوماً في استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة في تقديم خدماتها.	3.18	63.69	1.51	0.067	5
.3	يُعد استخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة مفتاح نجاح الكلية في تحقيق تفوقها التنافسي.	3.66	73.13	6.40	0.000*	2
.4	تعمل الكلية على خلق بيئة ابتكارية تشجع العاملين على أداء أعمالهم.	3.62	72.31	5.54	0.000*	3
.5	تمتلك الكلية القدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية المتسارعة.	3.45	68.92	3.71	0.000*	4
	جميع الفقرات مجال الابتكار	**3.56**	**71.11**	**7.04**	**0.000***	
	جميع فقرات استراتيجية المحيط الأزرق	**3.58**	**71.57**	**9.85**	**0.000***	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من الجدول السابق (5) ما يلي:

1. المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول «الاستبعاد» يساوي (3.56)، أي أن الوزن النسبي يساوي (71.26%)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك يعتبر المجال دال إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال. ويعزو الباحث ذلك أن إدارة كلية فلسطين التقنية تسعى إلى استبعاد بعض العناصر التي تراها غير ضرورية في عملها، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض النفقات إلى أدنى حد ممكن دون التأثير على جودة الخدمة التعليمية المقدمة للمستفيدين. واتفقت النتائج مع نتيجة دراسة (أبو يوسف، 2019)، ودراسة (الحوراني، 2017)، ودراسة (Shafiq, et al, 2017)، ودراسة (قاسمي ودخان، 2017)، واختلفت نتيجة الدراسة مع دراسة (بركة، 2018).

2. المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني «التقليص» يساوي (3.55)، أي أن الوزن النسبي يساوي (70.94%)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك يعتبر المجال دال إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال. ويرجع الباحث ذلك إلى قدرة إدارة الكلية فلسطين التقنية على تقليص بعض إجراءات

العمل التي تراها الكلية غير ضرورية أو غير مبررة، أو التخلص من بعض الأفكار عديمة الجدوى أو مستحيلة التنفيذ، مما ينعكس بدوره إيجابًاعلى تخفيض النفقات والمصروفات التي لا مبرر لها. واتفقت النتائج مع نتيجة دراسة (أبو يوسف، 2019)، ودراسة (Shafiq, et al, 2017)، ودراسة (الحوراني، 2017)، ودراسة (قاسمي ودخان، 2017)، ودراسة (البياتي وسعيد، 2016).

3. المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثالث «الزيادة» يساوي (3.65)، 3أي أن الوزن النسبي يساوي (72.98%)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك يعتبر المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال. ويفسر الباحث النتيجة بأن إدارة كلية فلسطين التقنية تعمل على إضافة بعض الإجراءات ذات القدرة على زيادة وتحسين مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة للمستفيدين، إذ يمكن لإدارة الكلية أن تحقق نمواً عند وجود توسع ملحوظ في جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين بما يمكنها من جذب مستفيدين جدد ذوي كفاءة عالية. واتفقت النتائج مع نتيجة دراسة (بركة، 2018)، ودراسة (قاسمي ودخان، 2017)، ودراسة (Shafiq, et al, 2017)، ودراسة (Maino, et al, 2013).

4. المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الرابع «الابتكار» يساوي (3.56)، أي أن الوزن النسبي يساوي (71.11%)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك يعتبر المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال. ويعزو الباحث ذلك إلى أن إدارة كلية فلسطين التقنية تعتبر الابتكار احدى الصفات المميزة للكلية في ظل بيئة العمل المتغيرة وغير مستقرة، حيث تستطيع الكلية التوصل إلى كل ما هو جديد في مجال التعليم التقني حيث يضيف قيمة أكبر وأسرع من منافسيها للمستفيدين. واتفقت النتائج مع نتيجة دراسة (بركة، 2018)، ودراسة (الحوراني، 2017)، ودراسة (قاسمي ودخان، 2017)، ودراسة (البياتي وسعيد، 2016)، ودراسة (Maino, et al, 2013).

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع فقرات استراتيجية المحيط الأزرق يساوي (3.58)، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي (71.57%)، وقيمة الاختبار (8.85)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات استراتيجية المحيط الأزرق بشكل عام. وقد حل مجال «الزيادة» على أعلى درجات الموافقة بنسبة (72.98%)، بينما حل مجال «الاستبعاد» على ثاني الترتيب بوزن نسبي (71.29%)، وحل مجال «الابتكار» على ثالث الترتيب بوزن نسبي (71.11%)، وحل مجال «التقليص» على رابع الترتيب بوزن نسبي (70.94%).

ويعزو الباحث ذلك إلى أهمية مؤشرات استراتيجية المحيط الأزرق في جذب مستفيدين جدد للكلية تُساهم في زيادة حصتها السوقية ونموها المستمر، بالإضافة إلى قدرتها على تطوير وتجديد وابتكار خدمات تعليمية ذات جودة عالية تمثل قيمة مضافة للمستفيدين. واتفقت النتائج مع نتيجة دراسة (بركة، 2018)، دراسة (الحوراني، 2017)، ودراسة (قاسمي ودخان، 2017)، ودراسة (Alhaddi, et al, 2014)، ودراسة (Maino, et al, 2013). ولم تتفق نتيجة مجالات الذكاء الاستراتيجي مع نتائج الدراسات السابقة.

الإجابة عن السؤال الثاني:

ما مستوى تطبيق أبعاد الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع) في كلية فلسطين التقنية؟

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبي واختبار T لمعرفة درجة الموافقة، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (6):

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبي واختبار t لجميع مجالات الميزة التنافسية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
المجال الأول: الكلفة						
.1	تستخدم الكلية الموارد المتاحة بصورة اقتصادية رشيدة.	3.89	77.85	9.83	0.000*	2
.2	نجحت الكلية في الوصول إلى مصادر تمويل متعددة لدعم أنشطتها خلال الأعوام الثلاثة الماضية.	3.95	79.08	9.87	0.000*	1
.3	تتناسب تكلفة التعليم بالكلية مع التكلفة السائدة في الكليات المنافسة.	3.88	77.54	7.63	0.000*	3
.4	تسخر الكلية البحث والتطوير لتحديث عملياتها الخدمية للوصول إلى غاياتها بأقل تكلفة.	3.32	66.46	2.52	0.007*	5
.5	تحرص الكلية على جعل تكاليف الترويج في الحد الأدنى وفقاً لبرامجها الترويجية.	3.74	74.77	7.14	0.000*	4
	جميع الفقرات مجال الكلفة	**3.76**	**75.14**	**10.78**	**0.000***	
المجال الثاني: الجودة						
.1	تُعد جودة الخدمة المقدمة منهاجاً ثابتاً للكلية لتحقيق التفوق التنافسي.	3.63	72.62	5.80	0.000*	4
.2	تسعى الكلية إلى تقديم خدمات تعليمية ذات جودة عالية باستمرار.	3.75	75.08	7.88	0.000*	1
.3	يتحقق رضا المستفيدين بجودة الخدمة التعليمية المقدمة من الكلية.	3.68	73.54	6.72	0.000*	3
.4	تعمل الكلية على وضع معايير لمعرفة كفاءة أعمالها.	3.45	68.92	4.15	0.000*	5
.5	تنسجم جودة الخدمة المقدمة مع أهداف الكلية الاستراتيجية.	3.71	74.15	7.09	0.000*	2
	جميع الفقرات مجال الجودة	**3.64**	**72.86**	**7.87**	**0.000***	
المجال الثالث: سرعة الاستجابة						
.1	تحرص الكلية على جذب المستفيدين والمحافظة على ولائهم.	3.68	73.54	5.82	0.000*	1
.2	تُعد الكلية الأكثر استجابة لمطالب وحاجات العاملين فيها.	3.31	66.15	2.34	0.011*	4
.3	تتمتع الكلية بسرعة الاستجابة في المواعيد حسب حاجات المستفيدين.	3.25	64.92	2.39	0.010*	5
.4	تتميز الكلية بقدرة عالية على الاستجابة لحاجات الطلبة في الاختصاصات الجديدة.	3.63	72.62	5.69	0.000*	2
.5	تعالج الكلية شكاوى واستفسارات المستفيدين بسرعة مناسبة.	3.33	66.56	3.07	0.002*	3
	جميع الفقرات مجال سرعة الاستجابة	**3.44**	**68.80**	**4.89**	**0.000***	

					المجال الرابع: الإبداع	
5	0.000*	3.59	68.00	3.40	يُعد الإبداع الخدمي منهج ثابت في سياسة الكلية.	.1
2	0.000*	5.10	72.00	3.60	تتفوق الكلية عن منافسيها بامتلاكها رأس مالاً فكرياً مبدعاً.	.2
1	0.000*	7.35	75.38	3.77	تتميز الكلية بتقديم خدمات تعليمية ذات مستويات أداء وكفاءة عالية.	.3
4	0.000*	4.02	69.85	3.49	لدى الكلية توجه واضح للعمل من أجل الحصول على جوائز الجودة والإبداع والتميز.	.4
3	0.000*	4.71	70.15	3.51	تعتمد الكلية على تكنولوجيا المعلومات في تقديم كل ما هو جديد من خدمات للمستفيدين.	.5
	0.000*	**6.75**	**71.08**	**3.55**	جميع الفقرات مجال الإبداع	
	0.000*	**8.95**	**71.97**	**3.60**	جميع فقرات الميزة التنافسية	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من الجدول السابق (6) ما يلي:

1. المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول «الكلفة» يساوي (3.76)، أي أن الوزن النسبي يساوي (75.14%)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك يعتبر المجال دال إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال. ويعزو الباحث ذلك إلى أن كلية فلسطين التقنية تستخدم كل ما لديها من وسائل متاحة كي تتكيف مع بيئة عملها المتغيرة، فنتيجة للأوضاع المالية الصعبة التي تمر بها الكلية فإنه تقع على عاتق إداراتها مسؤولية مراقبة المخصصات المالية وترشيد الإنفاق وتسخير الموازنة الجارية لأعمال التحصيل، ومراقبة تحصيل وتوريد وإيداع الإيرادات، والرفع بأي انحرافات إن وجدت. كما تسعى الكلية إلى اختصار الخدمات التكميلية لتوفير النفقات غير الأساسية، وتقوم الكلية بالرقابة على النفقات باستمرار ويتم ذلك من قبل قسم الرقابة الداخلية، كما تتناسب تكلفة التعليم بالكلية مع التكلفة السائدة في الكليات المنافسة. واتفقت النتائج مع نتيجة دراسة (الحوراني، 2017)، واختلفت مع نتيجة دراسة (البياتي وسعيد، 2016).

2. المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني «الجودة» يساوي (3.64)، أي أن الوزن النسبي يساوي (72.86%)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك يعتبر المجال دال إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال. مما يدل على أن إدارة كلية فلسطين التقنية تؤمن بالجودة واعتبارها مطلبًا استراتيجيًا لتحسن من قابلية الكلية في منافسة مثيلاتها، وتُعد الكلية خطة استراتيجية تتوافق وخطة التنمية الشاملة للمجتمع الفلسطيني، وتوفر إدارة الكلية أساتذة وأعضاء هيئة تدريس وطاقم إداري ذوي إمكانات عالية، وتنهج إدارة الكلية مبدأ التطوير والتحسين المستمر لعملياتها الإدارية والفنية، وتعمل إدارة الكلية على وضع مواصفات لمخرجاتها في ضوء متطلبات الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية. واتفقت النتائج مع نتيجة دراسة (الحوراني، 2017)، ودراسة (عبد الغفور، 2015)، واختلفت مع نتيجة دراسة (البياتي وسعيد، 2016).

3. المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثالث «سرعة الاستجابة» يساوي (3.44)، 3أي أن الوزن النسبي يساوي (68.80%)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك يعتبر المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال. ويعزو الباحث ذلك أن إدارة الكلية اتسمت خلال الفترة الماضية بالاستجابة السريعة لحاجات الطلبة في الاختصاصات الجديدة، كما تحرص إدارة الكلية على جذب المستفيدين والمحافظة على

ولائهم. كما أوضحت النتائج وجود قصور إلى حدٍ ما خلال الفترة الماضية باستجابة إدارة الكلية السريعة لجميع مطالب وحاجات العاملين فيها، إضافة إلى قصور إلى حدٍ ما في معالجة إدارة الكلية لشكاوى واستفسارات المستفيدين بسرعة المناسبة، وفي جذب المستفيدين والمحافظة على ولائهم. واتفقت النتائج مع نتيجة دراسة (الحوراني، 2017)، واختلفت مع نتيجة دراسة (البياتي وسعيد، 2016).

4. المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الرابع «الإبداع» يساوي (3.55)، أي أن الوزن النسبي يساوي (71.08%)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك يعتبر المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال. مما يدل على أن الكلية تتميز بالتعاون مع الكليات الأخرى لتحسين قدراتها في تحقيق جودة التعليم التقني، حيث تعتبر إدارة الكلية الإبداع منهج ثابت في سياستها، كما أن لدى إدارة الكلية توجه واضح للعمل من أجل الحصول على جوائز الجودة والتميز، وتتميز الكلية ببرامج جديدة غير موجودة في الكليات المنافسة، وتقدم الكلية خدمات تعليمية حديثة تواكب متطلبات وتحديات العصر، وتشجع الكلية العاملين على الارتقاء بالخدمات التعليمية بما يميزها عن الكليات المنافسة حيث تتفوق الكلية عن منافسيها بامتلاكها رأس مالًا فكريًا مبدعًا. واتفقت النتائج مع نتيجة دراسة (الحوراني، 2017).

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الميزة التنافسية يساوي (3.60)، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي (71.97%)، وقيمة الاختبار (12.93)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات الميزة التنافسية بشكل عام. وقد حل مجال «الكلفة» على أعلى درجات الموافقة بنسبة (75.14%)، بينما حل مجال «الجودة» على ثاني الترتيب بوزن نسبي (72.86%)، وحل مجال «الإبداع» على ثالث الترتيب بوزن نسبي (71.08%)، وحل مجال «سرعة الاستجابة» على رابع الترتيب بوزن نسبي (68.80%).

ويرى الباحث أن بناء الميزة التنافسية لكلية فلسطين التقنية وتنميتها، يُعد منطلقاً أساسياً لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها عليه شح الموارد. ولكي تحقق الكلية الميزة التنافسية لابد من قيامها بدورها الحقيقي في بناء نظام تعليمي تقني يتسم بالتنوع والترابط من خلال قدرتها في الإبداع والتميز على الكليات المنافسة في مجالات حيوية مثل: البرامج الدراسية، وخصائص أعضاء هيئة التدريس، والمكتبات، والقاعات، والتجهيزات الدراسية والبحثية، وتسهيلات التدريب العملي للطلاب، ونمط الإدارة ونظم الجودة. وتستطيع كلية فلسطين التقنية النجاح في تطوير مستواها والوصول به إلى مستوى تنافسية عالٍ من خلال إتباعها مجموعة من السياسات التي تساعدها على تحقيق مستوى مرضٍ من التنافسية المحلية والإقليمية وذلك من خلال تنمية القدرات التنافسية، ودعم اللامركزية والاستقلالية الإدارية للارتقاء بنوعية وكفاءة وفاعلية الكلية. واتفقت النتائج مع نتيجة دراسة (الحوراني، 2017)، ودراسة (كحيل، 2016)، ودراسة (عبد الغفور، 2015)، دراسة (Hardeep & Bakshi,2015)، ودراسة (M Yusuf,2013)، واختلفت مع نتيجة دراسة (فائز وعباس، 2016).

أما نتائج اختبار فرضيات الدراسة فقد جاءت على النحو الآتي:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) بين أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق (الاستبعاد، التقليص، الزيادة، الابتكار) وتحقيق الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع) في كلية فلسطين التقنية.

سؤال الفرضية الأولى:

هل توجد علاقة بين أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية؟

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار « معامل بيرسون للارتباط « لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين أبعاد

استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية.

جدول (7)

معامل الارتباط بين استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية – دير البلح

المتغير التابع / المتغير المستقل		الكلفة	الجودة	سرعة الاستجابة	الإبداع	الميزة التنافسية
الاستبعاد	معامل الارتباط	**0.519	**0.542	**0.508	**0.425	**0.603**
	القيمة الاحتمالية	0.000*	0.000*	0.000*	0.000*	**0.000***
التقليص	معامل الارتباط	**0.395	**0.424	**0.524	**0.332	**0.511**
	القيمة الاحتمالية	0.001*	0.000*	0.000*	0.004*	**0.000***
الزيادة	معامل الارتباط	**0.509	**0.649	**0.600	**0.482	**0.681**
	القيمة الاحتمالية	0.000*	0.000*	0.000*	0.000*	**0.000***
الابتكار	معامل الارتباط	**0.483	**0.652	**0.575	**0.554	**0.689**
	القيمة الاحتمالية	0.000*	0.000*	0.000*	0.000*	**0.000***
استراتيجية المحيط الأزرق	معامل الارتباط	**0.576**	**0.692**	**0.671**	**0.548**	**0.756**
	القيمة الاحتمالية	**0.000***	**0.000***	**0.000***	**0.000***	**0.000***

*الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من خلال جدول (7) تبين النتائج ما يلي:

1. تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين بُعد الاستبعاد وتحقيق الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع) في كلية فلسطين التقنية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$)، وتفيد النتائج أن معامل الارتباط يساوي (0.603**)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد الاستبعاد كأحد أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية. لذلك نقبل الفرضية الفرعية الأولى، أي أنه يوجد علاقة طردية بين الاستبعاد وتحقيق الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع) في كلية فلسطين التقنية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$).

وتبين هذه النتيجة أنه كلما كان هناك اهتمام أكبر من قبل كلية فلسطين التقنية ببعد الاستبعاد، فإن احتمالات تحقيق الميزة التنافسية تزداد، لذلك لابد من زيادة الاهتمام بهذا البُعد من خلال استبعاد كل ما هو غير ضروري من إجراءات، وبرامج عمل قديمة، أو موارد بشرية غير فعالة، والبحث عن كل ما هو جديد بحيث يُساهم بإضافة قيمة مضافة للعمل داخل الكلية لتحقيق الميزة التنافسية. واتفقت النتيجة مع دراسة (بركة، 2018)، ودراسة (الحوراني، 2017).

2. تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين بُعد التقليص وتحقيق الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع) في كلية فلسطين التقنية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$)، وتفيد النتائج أن معامل الارتباط يساوي (0.511**)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد

التقليص كأحد أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية. لذلك نقبل الفرضية الفرعية الثانية، أي أنه يوجد علاقة طردية بين التقليص وتحقيق الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع) في كلية فلسطين التقنية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$).

تبين هذه النتيجة أنه كلما كان هناك اهتمام أكبر من قبل كلية فلسطين التقنية ببعد التقليص، فإن احتمالات تحقيق الميزة التنافسية تزداد، ويعزو الباحث النتيجة إلى قيام الكلية بتقليص بعض الخدمات التكميلية لتوفير النفقات غير الأساسية خاصة في ظل جائحة كورونا، كما تعمل إدارة الكلية على تقليص حجم الأخطاء الداخلية لجودة خدماتها التعليمية لأقل ما يمكن، كما تعمل إدارة الكلية على تقليص وقت عملية تقديم الخدمة للمستفيدين لأقل حد ممكن للمساهمة في تحقيق الميزة التنافسية. واتفقت النتيجة مع دراسة (بركة، 2018)، ودراسة (الحوراني، 2017)، ودراسة (قاسمي ودخان، 2017)، ودراسة (البياتي وسعيد، 2016).

3. تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين بُعد الزيادة وتحقيق الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع) في كلية فلسطين التقنية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$)، وتفيد النتائج أن معامل الارتباط يساوي (0.681**)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد الزيادة كأحد أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية. لذلك نقبل الفرضية الفرعية الثالثة، أي أنه يوجد علاقة طردية بين الزيادة وتحقيق الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع) في كلية فلسطين التقنية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$).

تبين هذه النتيجة أنه كلما كان هناك اهتمام أكبر من قبل كلية فلسطين التقنية ببعد الزيادة، فإن احتمالات تحقيق الميزة التنافسية تزداد، ويرجع ذلك إلى قدرة إدارة كلية فلسطين التقنية على تحسين جودة الخدمة التعليمية المقدمة والذي ساهم في زيادة إقبال المستفيدين على الكلية. كما أن افتتاح فرع جديد للكلية في مدينة غزة زاد الحصة السوقية من المستفيدين. واتفقت النتيجة مع دراسة (بركة، 2018)، ودراسة (الحوراني، 2017)، ودراسة (قاسمي ودخان، 2017)، ودراسة (البياتي وسعيد، 2016).

4. تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين بُعد الابتكار وتحقيق الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع) في كلية فلسطين التقنية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$)، وتفيد النتائج أن معامل الارتباط يساوي (0.689**)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد الابتكار كأحد أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية. لذلك نقبل الفرضية الفرعية الرابعة، أي أنه يوجد علاقة طردية بين الابتكار وتحقيق الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع) في كلية فلسطين التقنية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$).

تبين هذه النتيجة أنه كلما كان هناك اهتمام أكبر من قبل كلية فلسطين التقنية ببعد الابتكار، فإن احتمالات تحقيق الميزة التنافسية تزداد، ويعزى ذلك إلى أن كلية فلسطين التقنية تعتبر من الكليات السباقة دوماً في استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة في تقديم خدماتها التعليمية، كما يُعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة مفتاح نجاح الكلية نحو تحقيق تفوقها التنافسي. واتفقت النتيجة مع دراسة (بركة، 2018)، ودراسة (الحوراني، 2017)، ودراسة (قاسمي ودخان، 2017)، ودراسة (البياتي وسعيد، 2016).

وبصفة عامة، يبين جدول (4) أن معامل الارتباط يساوي (0.756)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية. تبين هذه النتيجة أن هذه الاستراتيجية أداة تسهم في إيجاد المحيطات الزرقاء عبر إطار تحليلي يساعد كلية فلسطين التقنية بخاصة والكليات التقنية بعامة على العمل لإيجاد منحنى قيمة جديدة يُعد بمثابة الركيزة الأساسية لإيجاد محيطات زرقاء اعتماداً على الأبعاد الأساسية لهذه الاستراتيجية. واتفقت النتيجة مع دراسة (بركة، 2018)، ودراسة (الحوراني، 2017)، ودراسة (قاسمي ودخان، 2017)، ودراسة (البياتي وسعيد، 2016).

الفرضية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد استراتيجية المحيط الأزرق (الاستبعاد، التقليص، الزيادة، الابتكار) على تحقيق الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع) في كلية فلسطين التقنية.

سؤال الفرضية الثانية:

هل يوجد أثر لأبعاد استراتيجية المحيط الأزرق على تحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية؟

تم استخدام اختبار «الانحدار الخطي المتعدد» لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة (الاستبعاد، التقليص، الزيادة، الابتكار) على المتغير التابع (الميزة التنافسية)، والجدول رقم (8) يوضح ذلك.

جدول (8):
يوضح تأثير أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق (الاستبعاد، التقليص، الزيادة، الابتكار)
في تحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	0.577	1.647	0.105
الاستبعاد.	0.210	1.612	0.112
التقليص.	0.039	0.364	0.717
الزيادة.	0.311	3.112	0.003
الابتكار.	0.280	2.791	0.007
معامل الارتباط = 0.776		معامل التحديد المُعدَّل= 0.575	
قيمة الاختبار **F = 22.306**		القيمة الاحتمالية = 0.000	

من النتائج الموضحة في جدول (8) يمكن استنتاج ما يلي:

- أن معامل الارتباط = 0.776، ومعامل التحديد المُعدَّل= 0.575، وهذا يعني أن (57.5%) من التغير في الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية والنسبة المتبقية قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر في الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية.

- وقد بلغت قيمة الاختبار F المحسوبة 22.306, كما أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية – دير البلح، وقد تبين أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار t أكبر من مستوى الدلالة (0.05) للمتغيرين «الاستبعاد، التقليص»، وهذا يعني عدم وجود تأثير لهذين المتغيرين على الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية – دير البلح، بينما تبين وجود تأثير للمتغيرين «الزيادة، الابتكار» حيث تبين أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار t أقل من مستوى الدلالة 0.05.

- معادلة الانحدار:

الميزة التنافسية = 0.577 + 0.210 (الاستبعاد) + 0.039 (التقليص) + 0.311 (الزيادة) + 0.280 (الابتكار)

ويعزو الباحث ذلك إلى اهتمام كلية فلسطين التقنية باستراتيجية المحيط الأزرق في تحقيق الميزة التنافسية مقارنة بمنافسيها، حيث يوجد تأثير لبعد «الزيادة» في تحسين جودة الخدمة التعليمية المقدمة للمستفيدين، وبالتالي إرضائهم وجذب الكثير منهم وزيادة الحصة السوقية للكلية. كذلك استراتيجية «الابتكار» حيث تزداد ثقة المستفيدين بالكلية كلما قدمت لهم كل ما هو حديث من خدمات تعليمة، كما يُعد استخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة مفتاح نجاح الكلية في تحقيق تفوقها التنافسي. واتفقت النتيجة مع دراسة (أبو يوسف، 2019)، ودراسة (بركة،

2018)، ودراسة (الحوراني، 2017)، ودراسة (قاسمي ودخان، 2017)، ودراسة (البياتي وسعيد، 2016)، ودراسة (Alhaddi, et al, 2014).

الفرضية الثالثة:

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة المبحوثين حول أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية باختلاف خصائصهم الشخصية (النوع، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة).

سؤال الفرضية الثالثة:

هل يوجد أثر لأبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية؟ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة المبحوثين حول أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية باختلاف خصائصهم الشخصية (النوع، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة)؟

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار « T لعينتين مستقلتين» لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات. كذلك تم استخدام اختبار «التباين الأحادي» لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر، والجدول رقم (9) يوضح ذلك.

جدول (9):

نتائج اختبار "**T- لعينتين مستقلتين** والتباين الأحادي" – البيانات الشخصية

البيانات الشخصية	اسم الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (**Sig.**)
النوع	- لعينتين مستقلتين T	-0.290	0.773
المؤهل العلمي	التباين الأحادي	2.103	0.109
المسمى الوظيفي	التباين الأحادي	0.370	0.692
سنوات الخدمة	التباين الأحادي	4.104	0.010

من النتائج الموضحة في الجدول السابق (9) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لـ "النوع"، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة المبحوثين حول أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية باختلاف النوع، ويعزو الباحث ذلك إلى التقارب الواضح في قيم نسب متوسطات الاستجابة للذكور والإناث إلى أن الجنسين يخضعون لنفس ظروف العمل، وتطبق عليهم خطط وأنظمة وسياسات عمل متقاربة، ويمارسون نفس المهام الوظيفية والأنشطة ، ويتحملون نفس أعباء العمل دون النظر إلى جنسهم. واتفقت هذه الدراسة مع دراسة (الحوراني، 2017)، ودراسة (كحيل، 2016)، واختلفت مع دراسة (عبد الغفور، 2015).

وتبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لـ "المؤهل العلمي"، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة المبحوثين حول أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية باختلاف المؤهل العلمي، ويعزو الباحث ذلك إلى أن مستوى تحقيق غايات استراتيجية المحيط الأزرق لا يعتمد على المؤهل العلمي فقط، بل يعتمد على طبيعة الأهداف والأنشطة والمهام الموكلة للموظفين في كلية فلسطين التقنية بغض النظر عن مؤهلهم العلمي. واتفقت هذه الدراسة مع دراسة (الحوراني، 2017)، واختلفت مع دراسة (كحيل، 2016).

وتبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لـ "المسمى الوظيفي"، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة المبحوثين حول أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية باختلاف طبيعة العمل، ويعزو الباحث ذلك إلى أن جميع العاملين في الكلية كلية فلسطين التقنية بمختلف مسمياتهم الوظيفية وباختلاف طبيعة عملهم فإنهم

يسعون جميعاً نحو تحقيق استراتيجية المحيط الأزرق، فكلٌ يؤدي دوره ويقوم بواجباته الوظيفية لإحداث التكامل في تحقيق أهداف وأنشطة الكلية وصولاً لغاياتها الاستراتيجية. واتفقت هذه الدراسة مع دراسة (الحوراني، 2017)، واختلفت مع دراسة (كحيل، 2016).

بينما تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أقل من مستوى الدلالة 0.05 لـ "السنوات الخدمة»، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) في استجابة المبحوثين حول أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية باختلاف سنوات الخدمة. ويرجع الباحث ذلك إلى أنه كلما زادت سنوات الخدمة العملية للموظف في الكلية كلما أدى ذلك إلى دقة وموضوعية تقديراتهم نحو دور استراتيجية المحيط الأزرق في تحقيق الميزة التنافسية. واختلفت مع دراسة (الحوراني، 2017)، ودراسة (كحيل، 2016).

نتائج وتوصيات الدراسة:

أولًا: نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج مصنفة كالآتي:

1. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما واقع تطبيق أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق (الاستبعاد، التقليص، الزيادة، الابتكار) في كلية فلسطين التقنية؟

أظهرت نتائج الدراسة أن واقع تطبيق استراتيجية المحيط الأزرق في كلية فلسطين التقنية من وجهة نظر العاملين جاء بدرجة موافقة كبيرة وبوزن نسبي (71.57%)، حيث بلغ الوزن النسبي لإجمالي محور الاستبعاد (71.26%)، وهو بدرجة موافقة كبيرة، وبلغ الوزن النسبي لإجمالي محور التقليص (70.94%)، وهو بدرجة موافقة كبيرة، وبلغ الوزن النسبي لإجمالي محور الزيادة (72.98%)، وهو بدرجة موافقة كبيرة، وبلغ الوزن النسبي لإجمالي محور الابتكار (71.11%)، وهو بدرجة موافقة كبيرة.

2. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مستوى تطبيق أبعاد الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع) في كلية فلسطين التقنية؟

كشفت نتائج الدراسة أن مستوى الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية من وجهة نظر العاملين جاء بدرجة موافقة كبيرة وبوزن نسبي (71.97%)، حيث بلغ الوزن النسبي لإجمالي محور الكلفة (75.14%)، وهو بدرجة موافقة كبيرة، وبلغ الوزن النسبي لإجمالي محور الجودة (72.86%)، وهو بدرجة موافقة كبيرة، وبلغ الوزن النسبي لإجمالي محور سرعة الاستجابة (68.80%)، وهو بدرجة موافقة كبيرة، وبلغ الوزن النسبي لإجمالي محور الإبداع (71.08%)، وهو بدرجة موافقة كبيرة.

3. النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل توجد علاقة بين أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية؟

والفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$ بين أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق (الاستبعاد، التقليص، الزيادة، الابتكار) وتحقيق الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع) في كلية فلسطين التقنية.

أظهرت نتائج السؤال الثالث والفرضية الأولى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$ بين أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق (الاستبعاد، التقليص، الزيادة، الابتكار) وتحقيق الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع) في كلية فلسطين التقنية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.756).

أما بالنسبة لنتائج الفرضيات الفرعية للفرضية الأولى كانت على النحو التالي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$ بين الاستبعاد كأحد أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.603). كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$ بين التقليص كأحد أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق

الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.511). وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الزيادة كأحد أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.681). كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الابتكار كأحد أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.689).

4. النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل يوجد أثر لأبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية؟

والفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد استراتيجية المحيط الأزرق (الاستبعاد، التقليص، الزيادة، الابتكار) على تحقيق الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، سرعة الاستجابة، الإبداع) في كلية فلسطين التقنية.

بينت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد استراتيجية المحيط الأزرق على تحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية، وتفسر ما نسبته (57.5%) من التباين في المتغير التابع الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية والنسبة المتبقية قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر في الميزة التنافسية، وأظهرت نتائج الدراسة أن أهم العوامل تأثيرًا في أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق المتغيرين (الزيادة، والابتكار) على تحقيق الميزة التنافسية على الترتيب، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار t أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وتبين أن باقي المتغيرات تأثيرها ضعيف.

5. النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: هل يوجد أثر لأبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية؟ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة المبحوثين حول أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية باختلاف خصائصهم الشخصية (النوع، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة)؟

والفرضية الثالثة: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة المبحوثين حول أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية باختلاف خصائصهم الشخصية (النوع، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة).

أوضحت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية باختلاف خصائصهم الشخصية تعزى لمتغير (النوع، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي). كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق وتحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية باختلاف خصائصهم الشخصية تعزى لمتغير (سنوات الخدمة)، حيث كانت الفروق لصالح العاملين من هم يعملون 15 سنة فأكثر.

ثانيًا: توصيات الدراسة:

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات هي كالآتي: بينت النتائج وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد استراتيجية المحيط الأزرق على تحقيق الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية، وتفسر ما نسبته (57.5%) من التباين في المتغير التابع الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية، وعليه توصي الدراسة بضرورة تعزيز دور استراتيجية المحيط الأزرق بأبعادها، واستمرارية العمل بها من قبل إدارة كلية فلسطين التقنية وعلى نحو أفضل، والتأكيد على أهمية بُعد الاستبعاد من خلال استبعاد الإجراءات غير الضرورية دون المساس بجودة الخدمة التعليمية، بالإضافة إلى تخفيض التكاليف التسويقية إلى أدنى حد ممكن من خلال استبعاد بعض العمليات التي لا تخدم طبيعة العمل في الكلية ولا تقدم قيمة مضافة من أجل تحسين مستوى الأداء وتقليل التكلفة بما يحقق تقدمًا وتميزًا للكلية على منافسيها، والتأكيد على أهمية بُعد التقليص من خلال إعادة النظر في بعض إجراءات العمل التي تراها إدارة الكلية غير ضرورية لسير العمل، بما يتعكس إيجابًا على تخفيض النفقات والمصروفات غير الضرورية، الأمر الذي يُساهم في تخفيض تقليل حجم التكاليف ويحسن مستوى الدخل اللازم لعملية التطوير في الكلية، فمن الممكن تقليص حجم الخدمات غير الضرورية المقدمة للمستفيدين، أو تقليص

الأنشطة التي لا تمثل قيمة مضافة للعمل في الكلية، والتأكيد على أهمية بُعد الزيادة من خلال زيادة تحسين جودة الخدمة التعليمية المقدمة للمستفيدين، واعتماد الأساليب التقنية الحديثة لزيادة كفاءة أداء الخدمة التعليمية، والعمل على استقطاب الكوادر الكفوءة لزيادة جودة الخدمة التعليمية المقدمة للمستفيدين، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح المتحققة والتوسع بما ينعكس إيجابًا على سمعة ومكانة كلية فلسطين التقنية بين منافسيها، مما يمكنها من جذب واستقطاب طلبة جدد أكثر مقارنة بالمنافسين، والتأكيد على أهمية الابتكار من خلال تبني الكلية سياسة تقديم الخدمات الجديدة بما ينسجم مع حاجات المستفيدين، والعمل على تقديم كل ما هو حديث من خدمات، والعمل على تحويل الأفكار الإبداعية للمستفيدين إلى مخرجات مفيدة. لذلك فإن الكلية التقنية المبدعة هي التي تكون قادرة على التجديد والابتكار في عملها، بحيث تتحول مخرجاتها إلى خدمات تعليمية مفيدة للمستفيدين والمجتمع. إضافةً إلى ذلك من الضروري تبني وتطبيق استراتيجية المحيط الأزرق من قبل مؤسسات التعليم العالي بعامة والكليات التقنية بخاصة، كونها من الاستراتيجيات الحديثة التي تسعى إلى تحقيق التفوق التنافسي المتميز والمبدع، كما ينبغي على الكليات التي تعتزم تطبيق استراتيجية المحيط الأزرق الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأربعة الخاصة بهذه الاستراتيجية والتي تتكون من (الاستبعاد، التقليص، الزيادة، والابتكار) وتكيفها مع واقع البيئة المتغيرة للكليات.

كشفت نتائج الدراسة أن مستوى الميزة التنافسية في كلية فلسطين التقنية من وجهة نظر العاملين جاء بدرجة موافقة كبيرة وبوزن نسبي (71.97%)، لذا توصي الدراسة بضرورة العمل على رفع كفاءة استغلال موارد الكلية المتاحة، وتعظيم العائد الاستثماري لها، من خلال اعتماد نظام للمساءلة والرقابة الجادة، وبخاصة فيما يتصل بالمال. وتقديم خدمات تعليمية بتكلفة مناسبة وفي حدود إمكانيات المستفيدين مع مراعاة جودة الخدمة التعليمية المقدمة، وضرورة استخدام الكلية الموارد المتاحة بصورة اقتصادية رشيدة، واختصار الخدمات التكميلية لتوفير النفقات غير الأساسية، والتأكيد على مشاركة كافة العاملين في تحقيق الجودة المطلوبة من خلال منحهم المشاركة الفعلية بالمناقشات الجارية حول الجودة والتطبيق الميداني لأفكارهم وآرائهم العلمية والعملية المبدعة، والتأكيد على التحسين والتطوير المستمر لكافة الأعمال في الكلية وبشكل خاص المتعلقة بتحقيق الخدمة التعليمية ذات الجودة العالية والمتميزة، كما ينبغي على إدارة كلية فلسطين التقنية الاهتمام برضا المستفيدين (العاملين، والطلبة، وسوق العمل) كأساس لنجاح تطبيق عناصر الجودة في الكلية، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية متابعة آرائهم ورغباتهم ومعرفة مدى رضاهم وخاصة الطلبة عن مستوى الخدمات التعليمية التي تقدمها الكلية، وضرورة توفير قاعدة بيانات متضمنة (المعلومات الأساسية، الحقائق، والأرقام حول ما يفكر، يحس، يحتاج، يريد، يتوقع المستفيد) وهي بدورها سوف تساعد الكلية بالاستجابة إلى هذه الحاجات، كما ينبغي على إدارة كلية فلسطين التقنية دعم وتشجيع عمليات الإبداع والابتكار وذلك من خلال تجريب الأفكار والحلول الابتكارية التي يقدمها العاملين ووضعها موضع التنفيذ.

وينصح كذلك أن تعمل إدارة كلية فلسطين التقنية لتحقيق الميزة التنافسية واستدامتها، استخدام الفلسفات العامة للميزة التنافسية، لكن بمحتوى استراتيجي يعكس رسالة ورؤية الكلية وأهدافها الاستراتيجية، ويعتمد على إجراء تحسينات وتميز في العمليات التي تضمن سلامة مخرجاتها.

المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية:

1. أبو فأرة، يوسف أحمد (2005). تقويم جودة الخدمات التعليمية لكليات الاقتصاد والعلوم الإدارية بالجامعات الفلسطينية. مجلة البصائر، (1)، 1-25.

2. أبو يوسف، إيمان (2019). دور إستراتيجية المحيط الأزرق في تحقيق جودة الخدمات التمويلية في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

3. الأيوبي، منصور (2014). تصميم بيئة العمل والتغيرات المنشودة لتحقيق الميزة التنافسية: دراسة تطبيقية على مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجنان، لبنان.

4. بركة، إسلام (2018). دور المنظمة الذكية في تبني استراتيجية المحيط الأزرق: دراسة تطبيقية على شركات الصناعات الدوائية في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين.

5. البياتي، فائز غازي، وسعيد، عباس محمد (2016). المواءمة بين استراتيجية المحيط الأزرق واستراتيجيات الدخول والخروج من السوق وتأثيرهما في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة استطلاعية لعينة من المديرين في مصرف الرافدين. مجلة كلية المأمون الجامعة، (27)، 125-158.

6. التميمي، شيرين عبد الحليم (2010). أثر إدارة العلاقة مع الزبائن على ولاء مستخدمي شركة الاتصالات الخليوية الفلسطينية – جوال في الضفة الغربية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الخليل، الخليل، فلسطين.

7. حمدان، عبد الرحيم، والشويخ، عاطف (2009). مدى مساهمة الكليات التقنية في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني، بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الثاني «دور التعليم العالي في التنمية»، 18-2009/09/19، المنعقد في جامعة الأزهر، 1-33.

8. حمودي، وجدان حسن (2013): دور استراتيجية المحيط الأزرق في دعم مهام إدارة علاقات الزبائن: دراسة استطلاعية في الشركة الوطنية لصناعة الأثاث المنزلي بالموصل، مركز الدراسات المستقبلية (بحوث مستقبلية)، كلية الحدباء الجامعة، (41)، 89-120.

9. الحواجرة، كمال (2010). دراسة ارتباط استراتيجيات رأس المال المعرفي بالأداء التنافسي للمؤسسات. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (7)2، 279-309.

10. حواس، أميرة محمد رفعت (2003). أثر الالتزام التنظيمي والثقة في الإدارة على العلاقة بين العادلة التنظيمية وسلوكيات المواطنة التنظيمية بالتطبيق على البنوك التجارية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.

11. الحوراني، يوسف (2017). مدى تبني استراتيجية المحيط الازرق لدى شركات الصناعات الغذائية في قطاع غزة ودورها في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

12. الخماس، بدراوي (2004). صياغة الاستراتيجية التسويقية الموجهة بالميزة التنافسية في قطاع السياحة العراقي. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

13. داسي، وهيبة (2012). دور إدارة المعرفة في ميزة تحقيق تنافسية: دراسة تطبيقية في المصارف

الحكومية السورية. مجلة الباحث، العدد: 11، 165-176.

14. رؤوف، رعد عدنان (2010). دور أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق في الأداء التسويقي بالتطبيق على الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى. تنمية الرافدين، جامعة الموصل، (98)3، 317-335.

15. الزهراني، عبد الله (2012). واقع نظم معلومات إدارة الموارد البشرية وأثرها على الميزة التنافسية: دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة السعودية. المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة أسيوط، (52)، 1-30.

16. صالح، زاهد محمد (2019). استراتيجية المحيط الأزرق ومدى توافر مؤشراتها: دراسة تحليليه لآراء عينة من القيادات العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في سمراء. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، 15 (46)، ج2، 139-151.

17. طالب، علاء، والبناء، زينب (2012). استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية المستدامة. عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.

18. عبد الغفور، صالح (2015). متطلبات إدارة المعرفة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في جامعات قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدارسات العليا، فلسطين.

19. عجعج، محمد، والعبادي، هيثم (2015). أثر التوجه الإبداعي في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة ميدانية في مجموعة الاتصالات الأردنية «أورانج – الأردن». المؤتمر العلمي الدولي الأول – منظمات الأعمال – الفرص والتحديات والتطلعات، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

20. العديلي، محمد ناصر (2009). تحديات تطبيق استراتيجية المحيط الأزرق في الشركات الاقتصادية الالكترونية. مجلة الاقتصادية، العدد: 5691، السعودية.

21. العطار، فؤاد (2010). دور فلسفة المحيط الأزرق في تحقيق التفوق التنافسي دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في شركة زين للاتصالات ببغداد. مجلة جامعة كربلاء العلمية (العلوم الإنسانية)، (8)3، 52-68.

22. الغالبي، طاهر، وإدريس، ووائل (2007). الإدارة الاستراتيجية: منظور منهجي متكامل. عمان، دار وائل للطباعة والنشر.

23. الغالبي، طاهر، وإدريس، ووائل (2009). الإدارة الاستراتيجية: منظور منهجي متكامل. الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للطباعة والنشر.

24. الفضل، مؤيد محمد علي، وغدير، انعام محسن (2012). تأثير محاسبة تكاليف الجودة في تحقيق الميزة التنافسية دراسة تحليلية لعينة من المنظمات الصناعية العراقية. الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، (8)23، 231-252.

25. الفيومي، أحمد محمد (2010). أثر الأصول غير الملموسة في تحقيق الميزة التنافسية في ظل تبني معايير إدارة الجودة الشاملة: دراسة مقارنة على عينة من الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.

26. قاسمي، كمال، ودخان، حسينة(2017) . متطلبات تطبيق استراتيجية المحيط الأزرق في المؤسسات المصرفية: حالة المؤسسات المصرفية بولاية المسيلة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، (1)29، 1-20.

27. كحيل، إسماعيل (2016). واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة وعلاقته بتحقيق الميزة التنافسية: دراسة تطبيقية على جامعة فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة

للدارسات العليا، فلسطين.

28. كلية فلسطين التقنية (2019). دليل الطالب. منشورات كلية فلسطين التقنية.

29. كيم، و. تشان وماوبرغن، رينيه (2006). استراتيجية المحيط الأزرق، ترجمة: جابنوت حافظ. دمشق، دار الفكر، سوريا.

30. اللامي، غسان قاسم (2008). تقنيات ونظم معاصرة في إدارة العمليات. عمان، إثراء للنشر والتوزيع.

31. محجوب، بسمان فيصل (2001). إدارة التغيير ومتطلبات استراتيجية التفوق النوعي: دراسة تحليلية نظرية، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العربي الثاني في الإدارة. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 6-2001/11/8م، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

32. منير، نوري، بورزاق، نوال، بورزاق، أسيا (2017). التسويق العرقي كاستراتيجية زرقاء في سوق منتجات الحلال: دراسة سوق منتجات الحلال الفرنسية. المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي في لندن – بريطانيا، (6)1، 11-29.

33. ويح، محمد عبد الرازق (2013). متطلبات تطوير رأس المال الفكري لتحقيق الميزة التنافسية للجامعات: دراسة ميدانية على جامعة بنها. مجلة كلية التربية جامعة بنها، (24)95، 1-83.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

34. Alhaddi, H., (2014). Blue Ocean Strategy and Sustainability for Strategic Management. International Conference on Business, Management and Governance, 82 (16), 125-132.

35. Buttle, F., (2005), Customer Relationship management, 1st ed. Elsevier.

36. Chastagner, S., (2012). The Ocean Blue Strategy Tool or Managerial Mantra?, Master thesis, University of Limoges, France.

37. Hardeep Ch., Bakshi, p., (2015). Examining Intellectual Capital and Competitive Advantage Relationship. International Journal of Bank Marketing, 33 (3), 376 – 399.

38. Hollensen, S., (2013). The Blue Ocean that disappeared – the case of Nintendo Wii, Journal OF Business Strategy, 34 (5), 25-35.

39. Kim, C., & Mauborgne, R., (2005B). Blue-ocean-strategy: How to Create Uncontested Market Space and Make the Competition Irrelevant, Harvard business school, Boston, Massachusetts.

40. Kim, C., & Mauborgne, R., (2015). Blue Ocean Strategy, Boston, Massachusetts: Harvard Business school Pres.

41. Layton, S., (2009), blue ocean strategy planning, http://www.blueoceanstrategyplanning.blogspot.com.

42. M Yusuf, S.B., (April 2013). The Development Strategy of Sustainable Competitive Advantage at Indonesian PHEIs. International Journal on Education,

.73-1 (1), 64

.43 Macmillan, H. & Tames, M., (2000). Strategic management, process, content, and implementation, Oxford Publication press.

.44 Maino, E. M., (2013). Edwin of business of Implementation of Blue Ocean Strategy in Commercial banks in Kenya. Master of business administration school of business. University of Nairobi, Kenya.

.45 Mohamed, Z. A., (2009). Analysis of the use of the Blue Ocean Strategy; case study Analysis 14 different Agencies, Research bulletin of the faculty of Economics and managements UPM, 4(March), http:// econ.upm.edu.my/ research bulletin articles.

.46 Seidel, J., (2011). Department of management and engineering strategy and management in International Organization, 9-21.

.47 Shafiq, M., et al, (2017). Relationship of Blue Ocean Strategy and Innovation Performance, an Empirical Study. City University Research Journal, Special Issue: AIC, Malaysia.

.48 Zook, C., (2004). Concept of Blue Ocean Strategy, www.4lines.com.

Manuscript Requirements

1) All submitted articles shall be sent to: aaujbl@aau.ac.ae
2) The article should show the depth of research, originality and contribution.
3) Submitted articles should not have been previously published nor currently under consideration for publication elsewhere.
4) The articles in Arabic should include the title and the abstract in Arabic and English in one page. The number of words should not exceed 300 words per abstract. The names of the researchers should be written in Arabic and English, as well as their current titles, scientific grades and e-mail.
5) Keywords should not exceed (5) words.
6) The main headings and sub-headings of the article should be used to divide the different parts of the research according to their importance, in logical sequence, and should include the main titles: title, abstract, keywords, introduction, literature review, methodology/approach, results, conclusions/ discussion, future work/recommendations and references.
7) Submitted articles should not exceed 30 pages in length of A4 format.
8) Use single space, Times New Roman 12 including references and appendices.
9) Tables should be included in the main body of the article. The position of each table should be clearly labeled in the body of the text of the article. The table should be numbered sequentially at the top of the table.
10) Figures, graphs and illustrations should be included in black and white in the text, numbered sequentially with the label at the bottom.
11) References must be written according to the APA system.
12) When articles are accepted for publication, the article's rights are transferred to Al Ain University of Science and Technology.
13) Once the article has been accepted, AAU Journal of Business and Law shall not withdraw the article from publication.
14) The Editorial Board of AAUJBL has the right to make any modifications in terms of type of character, writing, and syntax in accordance with the model adopted by AAUJBL.
15) The final decision as to accept or reject an article comes back to the Editorial Board of AAUJBL. The Editorial Board retains its right not to give reasons for the decision.
16) AAUJBL shall provide the author with one free printed copy of the issue once published.
17) The Editorial Board of AAUJBL is not responsible for the views expressed in the article. The articles views are sole opinions expressed by the author.

AAU Journal of Business and Law is an International refereed Journal, published semi-annually by Deanship of Scientific Research and Graduate Studies, Al Ain University.

Business correspondence should be addressed to the publisher:
Al Ain University
Deanship of Scientific Research and Graduate Studies
P.O.Box: 64141 Al Ain, UAE
Tel: +971 3 7024888
Fax: +971 3 7024777
Email: aaujbl@aau.ac.ae
Website: www.aau.ac.ae
Licensing Number: NMC-ML-01-F06

DESCRIPTION

Aims and Scope

Al Ain University (AAU) Journal of Business and Law is an official refereed publication of AAU. It publishes peer-reviewed research articles in the fields of Business and Law on the basis of scientific originality and interdisciplinary interest. It is devoted primarily to research papers but short communications, reviews and book reviews are also included. The editorial board and associated editors, composed of prominent scientists from around the world, are representative of the disciplines covered by the journal.

Editor-in-Chief

Dr. Noor Aldeen S. Atatreh AAU Chancellor

Editing Director

Prof. Ghaleb A. El-Refae AAU President

Associate Editors

Prof. Habib Chabchoub, Al Ain University, UAE
Prof. Waleed F. Mahameed, Al Ain University, UAE
Prof. Moustafa E. Qandeel, Al Ain University, UAE
Prof. Nour Hamed Alhajay, Al Ain University, UAE
Prof. Bassam Ahmad Harb, Al Ain University, UAE
Dr. Amer M. Qasim, Al Ain University, UAE
Dr. Zafar Husain, Al Ain University, UAE
Dr. Abureza Islam, Al Ain University, UAE
Dr. Ibrahim Niankara, Al Ain University, UAE
Dr. Ramzi A. Madi, Al Ain University, UAE
Dr. Tariq A. Kameel, Al Ain University, UAE
Prof. Abdelhafid K. Belarbi, Al Falah University, UAE
Dr. Tahira Yasmin, Al Ain University, UAE

International Advisory Editors

Prof. Saad Ghaleb Yaseen, Al Zaytoonah University of Jordan, Amman, Jordan
Prof. Numan Ahmad Elkhatib, Constitutional Court, Amman, Jordan
Prof. Hussain Ali Bekhet, Universiti Tenaga National, Malaysia
Prof. Jamal A. Abu Rashed, Mount St. Joseph University, USA
Prof. Derbal Abdelkader, University of Oran, Algeria
Prof. Jim Han, Florida Atlantic University, USA
Prof. Pedro Pellet, Nova Southeastern University, USA
Prof. Amin Dawwas, Kuwait International Law School, Kuwait
Prof. Shehata Gharib Shalqami, Assiut University, Egypt
Prof. Mahdy F. Elhusseiny, California State University, Bakersfield, USA
Prof. Saeb Al Ganideh, Al Zaytoonah University of Jordan, Amman, Jordan
Prof. Kamal Al Alaween, Jordan University, Amman, Jordan

Proofreading (English Articles)

Dr. Mona Kamal, Al Ain University, UAE
Dr. Abdelrahman Altakhaineh, Al Ain University, UAE

جامعة العين
AL AIN UNIVERSITY

AAU JOURNAL *of* BUSINESS *and* LAW

International Academic Refereed Journal

Volume (4) Number (2), 2020

aau.ac.ae

UNITED ARAB EMIRATES

ISSN 2521 - 439x

جامعة العين
AL AIN UNIVERSITY

AAU JOURNAL of BUSINESS and LAW

International Academic Refereed Journal

Volume (4) Number (2), 2020

aau.ac.ae

UNITED ARAB EMIRATES

ISSN 2521 - 439x